



انوار صوفی 95 ورقه
43980

عبد الرحیم

SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ

Kisim : *Amca Hüseyin B.*

Yeni Kayıt No.

Eski Kayıt No.

385

Tasnif No.

1



٤٨٥ ملاسرو عن المطور

١٧٤
١٧٧٣



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
 المساني بمصباح التبيان والصلوة على سيدنا محمد المودع بأسرار السلا
 دلائل الحارة والمشهد اركان الدين ما انزل علمه مع نهاية ايجازه وعلى
 مصابيح اوار التنزيل وصحة مفااتيح اسرار التاويل ما مدهر الكام على العر
 وناح ونضوع العرار في الجذوف فاح فان اولى ما يليق ان يعرف
 اليه الهمم واعلم ان الحق ان يصو الاعم على الفهم ما يتوصل به الى ابرار
 الكتاب الحكيم وينسئل الى انوار الخطاب الكليم الذي لا يبلغ عابره عبده ولا
 غايه مقرة وموعلم المعاني والبيان الموقف على كنف نظم القوان والاش
 لفوايده المكنونة والثائرة لغز ايدة المحرقة بل المرفاة المنصوبة لا غنى
 حقايق والمشكاة المرفوعة لا جلاء نرى دقايقه وقد صنف في كتاب
 معتبة مطولة ومختصرة لا كما لمطول للبحر المحقق وللمجرب المدقق عللته العلماء
 والهج الذي لا ينهي ولكل من ساجل سعد الملك والدين حشرة الله تعالى مع
 الصديقين الذي يضيء رايان العلم بعد انكاسها ورفع ايات الفضل
 غيب اندراسها بل قش عجاف العلم بارواح انقاسه ونش غدير الجهل بآيات

انقاسه وتوان لي في كل مس شعرة لانا يثبت المدح كنت مقصرا فانه
 في انظامه شرح التلخيص وفي الحقيقة شرح كتب الفن لا تخصص تراه
 القسطاس في العلوم العبرية والميزان والاساس في الفنون والآداب
 والسياس من اسقى الارقاء الى معارج التحقيق في اوله نال متبغاه
 او استنهي للاعتلاء على مدارج التدقيق فداوله فارمشتها كتاب
 معانه جلال سطوره جوامع في درج كواكب في برج وقد علق عليه افضل
 المناخرين واكمل المبشرين امام عصره وقام دهره سيد المحققين
 وسيد المدققين السيد الشريف عامل بلطف اللطيف حواشي كشف
 عن وجوه خرايده نقابا ودلت من شعاب الوصول الى مواده ضحا
 مسملة على اعراضات سلمها الفضلاء في كل عصر وزمان ولم يقصد احد
 لرفعها الى هذا الاوان لكنه كما ترى لم يرفع الاستار عن اكثر اسرار
 ولم ينصب المنار لمعظم انواره لا يعرف في ثلثه او قسور في بيان بل لا جلاء
 ما لا يراه غيره الا بالامعان واسماءه ما لا يسمعه سواه الا بالاعلان فاذا
 لا يحصل الا النفع لمن يرد بها موارد هذا الشرح فلم يكن من جملة من يرد
 الاله بحر امير ما ومهرش نه فر ايدة الصنفه حرم وضع دفع ما يمكن دفعه
 من انكار الفاصل واعراضاته ورد ما ينافي ردة من منافات نها
 وهذا اصنيع لا يبرأى حقوقه سوى من يعين الله في كل شأنه ثم اني بعد ما
 في فة من عمري وبذلت عدة من ايام دهرى الى اقضاء فوايد هذا
 الشرح واستطلاع خرايبه والخوض في غماره والغوص على فرايده على اكل

حلان الشرح واحكام وافضل اخوانه واصحابه الذي سمع منه هذا الكلام
مرة بعد مرة واستفاد منه فوايده كره بعد كره بواءهما الله تعالى على
الجنان وافاض عليهما شآبيب الغفران اقبلت بجناح الرحمة على السوأل
المشئ من اسمه واستنهضت الرجل والخيل الى التوسل الى شفق مع الله
فحزنت على الحروف كالقلم ولقيت كالممداد حتى حققت المرام المراد مع فوايد
رسمت بنباهة الفكر الفاتر باذن الله الملك الوهاب وقرانه انيفه فاضت على
من ملهم الصواب وعزبت على مع فوايد العاقل المحشي وحديث في بابها
حتى انسيت المخدرات من واء حجابها بل كسفت حجاب خرايد ما فترت عنها
عن سمها وفنفت رفق ورايد ما ففرت من رخصها وثمنها فلما اجتمع غدي
ما اذا انضمت في سلك الخمر او صورته في حسن التقويم بالطف النضو
يغلو ثمنه عند اولى الابصار وعلو صدقه لدى اخبار الاحرار وشفاعة بشار
من هو من الاوراد وان طوى الكسح عنه من في قلبه داء واستغوب به شارع
الخير والواردون وان استنبح زلاله فافقه والذوق الماردون اردت
ان اطمع على النمط المذكور وقصدت ان اصوره على الوجه المزبور فقا
الله تعالى في ابداء ما اردته وانشأ ما قصدته فلما صمم العزم واسحكم الحزم
فيه راجعا من الوهاب ان يهديني سبيل الصواب انه الهادي الى السواء
السبيل وهو حسي ونعم الوكيل الشارح الخيرة محمد الله تعالى بغيره
الحمد لله الذي امننا بخلق المعاني ودقائق البيان حمد الله تعالى على
انعامه الخاصة المناسبة لمقصود رعايته لبرائه الاستعلاء اراد بالاسهام

معناه اللغوي اعني الفاء المعنى في الردع بطريق الفيض او الاستعلاء
لا المعنى الاصطلاحي لان حصول العلم بخلق المعاني ودقائق البيان على
الاعنى جملة من المعاني المتناسقة كما سباني لس بطريق الفيض واداد
بالصمة تامة وبغيره لاضمة الواحد المطاع لانه سبب مقام الخضوع واداد
بالمعاني والسان العنصر المخصوص فانظر الخفايا في المعاني والدقائق
في البيان لان المراد بخلق المعاني ودقائق البيان اما الخواص من حيث
الافادة وكيفيةها واما المسائل المتعلقة بها واما ما كان فاما سبب الاول
الخفايا والساني الدقائق وذلك لان الخفايا جمع حصص هي حق السني
معنى مت وحصص بمعنى اسبته ومن المعاني اما مطلع على المراد من الكلام
اعنى المعاني والخواص المستفاد من الكلام المستعمل على الكيفيات والخصوصات
المسببة للمقام فساد بها الخفايا كقولها امور اما سبب معرفة من حاق اللط
والمسائل المتعلقة بها ايضا والدقائق جمع دقة وهي عبارة عن كل ما يدق
مسئلة والبيان اما مطلع على عام المراد من الكلام اعنى ما يعتبر في دلالة الكلام
على ذلك المراد من مراتب الوضوح ربادة وخصا فساد به الدقائق
والمسائل المتعلقة بها ايضا يكون الصمة عبارة عن علماء المعاني والسان ان كان
المراد المسائل ومطلق البقاء ان كان الخواص من حيث الافادة او كسبها
وانما كان فاصلا للخفايا الى المعاني والدقائق الى السان بمعنى اللام وان
ما حملها الى الساني ايضا اذا اردت بها المسائل ولان الدقيق انما يعتبر بعد
التحقيق والبيان شعبته من المعاني فزع عليه ومما خفي الاعصار عليه لان المعاني

كما عرفت من الحواص من حيث الافادة والسان من حيث كيفية الافادة
 فاستعمل الاصل في الاصل والفرع في الفرع وكوزان مراد بالمعاني الصور العقلية
 عليها بالفاظ وبالبليان المنطق العصب المعبر عما في الضميمة فوجب اسرار الحقائق
 في المعاني والدقائق في السان هذا الوجه ان الصور العقلية امور ثابتة لا يتغير
 حسب مسمى بالذات فحاصلها الحقائق واما الذي يحتمل عنها فهو الذي يحتمل
 الذوات لان بعض الالفاظ او صيغ دلالة على المعنى وبعضها احق كالايضا فاسبابها
 الدقائق في كون الصيغ عبارة عن افراد الانسان مطلقا واصافة الحقائق الى المعاني
 لبليان والدقائق الى السان لانها لا يكونان مراد بالمعاني والسان النفس المحصورة
 عن البدائع فكيف ان كمالا في الارادة لا ماحول كمالا في الارادة فكلالة الالفاظ
 بمراد الاستعمال وخصصا بدائع الامادي وروايع الاصل
 عطف بدئه العربة على الاولى لا يفرقها في كماله لفظا ومعنى ووجود جامع
 من طريقها لان المسد اليه فيها واحد ومن المسد من مساهم لان المراد
 بمفعول حصصا اما مطلق الافراد لالفاظه وبدائع الامادي وروايع الاصل
 العلوم والمعارف او المراد به العلماء ومنها مسائل العليم واما ما كان سبب
 قوله انها سواء اريد بالمعاني والسان العنان او لا وخصيص السبب بامر
 عن جعله من بين الاشياء مما ان ذلك الامر منفردا به وحاصله قصر الامر
 على ذلك السبب فالجواب ان السواء هو المصنوع دون المصنوع عليه كما سبق
 الوهم وقد يصل في المصنوع عليه والاشياء العرفي هو الاول فان قلت التخصيص
 لا يكون غمته عن سبب لا يكون غمته فكيف حمد الله تعالى ذلك التخصيص

تلك العبارة اشارة الى عدم
 الاعتقاد بثنان البوع
 كونه فارما عن افادة
 البلاغة واتا بصورها اصلا

قلب السوء كما قال صاحب الكشاف عبارة عن منع قصده الا بالسان مقدم
 التسوية من بعد انواع الكمال نعم عظمها بمصالح العالم فانه لو كان جمع
 انواع الكمال اسما لعانت المضاعفة المرسطة بسائر الانواع فعدم عظام
 العقل وما يحتمل من الكمال لسانه الانواع نعم سبب الشكر وسبب لهذا زيادة
 توضيح ان شاء الله تعالى والبدائع جمع بدئه بمعنى عربة والايادي جمع ايدى
 بمعنى السوء والروايع جمع رايه وهي اما وادى من راي السبب بمعنى العجني
 او ماى من راي الحنطة اي ذلك وعت واصافة البدائع الى الايادي
 والروايع الى الاصل بمعنى من او الام وافراد لالفاظ جمع جعلها
 من مثل حر وقطيعه اتفق حكمه نظام العالم على وفعى اقتضيه الحال
 فصل بدئه العربة عما قبلها لكونها استنبأ فاجوابا عن السؤال من سبب الحكم
 اما بالسبب الى العربة الاولى فكان يقال لم الهم العلماء العالمين المحصورين
 او عامة السلاء للخاص مطلقا فقال لانه اعنى نظام العالم فانه اذا علم الحواص
 اما بالكتب وبالسبب يحصل العمور على درجات البلاء فحصل الاطلاع على
 الحاد القهر ان المودت الى صدق البنى الذي هو سبب نظام العالم فان
 سبب الظلم والعدوان وبثبته العدل والاضاف من النفوس الجبولة على
 العصفان هذا اذا اريد بالمعاني والسان العلماء المحصوران واما اذا اريد
 بها المعصان اللعوبان فيقال لم الهم الافراد لان سبب المعاني والسبب
 فالجواب قول لان اعنى نظام العالم فان الاصل كما استعرفه مدنى بالبطع
 كساح في نقيته الى اجتماع مع بنى نونه ليتبعوا نوا في خصيل الحواص الضرورية

وهذا هو خوف على ان يتصور كل احد مقصودة وتوف صا في
صميمه فلما اراد الله تعالى ايقان نظام العالم فلو لم يخصهم بها لم تنافوا
المراد ففانت المصالح المسندة على ذلك التفاوت مثلا لو اخضر حبس الطيور
في نوع الانسان ولم يوجد سائر الانواع لعاب المصالح المتعلقة بها كحل
الاعمال والحديث وكودك فلما اراد الله تعالى احكام نظام العالم بمصالح حكمت
انواع الحيوان متفاوتة كحاج بعضها الى بعض كحل المصلحة وبتم الفائدة الا
الاحكام والحكمة علم الاسماء على ما هي عليه في نفس الامر والعمل على تنفيذ
الصواب والامانة ونظام العالم برب احواله واوضاعه والحال هو الخاص
من الزمان ولا شك ان كل عصر من الزمان مصفى ما سببه من النظام وهو
السري حرمات السج في الاحكام واورد برافته فرق الانام عطف
همه العزم على قبليها لوجود جامع بينهما لا المسد اليه فيها واحد
والمسند ان مساكن والامر اذ الدخال والاحضار والراية اذ الرحمة
والفرق جمع فرقة وهي قطعة من الشيء والانام كل على الارض من دانه
ومل الحن والاس ومعنى امرادنا في تلك الطرف اعطاء كل منها ما يليق
بها من الكمال والصلوة على رب الصلوة لعمدة الدعاء وابقى عليه
فما صدر عن الملائكة والمواسين قال تعالى صل عليهم ان صلواتك كن
هم الالية وقد ورد في الحديث الشرف ما صلوه الملائكة على خاتم النبيين
للسطر الصلوة يقولون اللهم اعز على اللهم ارحمه وهذا دعاء واما الصلوة فمن
الله تعالى عباده فقبل بمعنى الرحمة وقبل معنى ايضا بمعنى يغني بصلبي عليهم

الدعاء

الصلوة على النبي وآله
الصلوة على النبي وآله
الصلوة على النبي وآله

لا اتصال لهم بهم فصلوه على النبي العظيم سانه في الدنيا بعلامه ذكره
واظهار دعوه واعاد شريعته وفي الاخرة بتشفيعه في امته وتضعيف
اجره وثوبته مع بالعين المهمله معنى خرج والضيقي والاصل والكرم
اسرار الغم بالحكمة ومع بالعين معنى ظهر والدو حقه الشفق العظيم من الى بحر
كان والسن مع السن القضاة تفسره والمراد بالخصيص والدو
هنا اما ادم او اسراهم او اسمعيل عليهم السلام ومن حرج وظهر اما
الاولاد مطلقا او الاعداء منهم وعلى الله واصحابه الذين لهم نلاله
قوله هم معلق بقوله تلالا الى مع قدم للحجر والعمره ساض في حبه
حسبه العزم فوق الذم والحق كل كلام او اعتقاد طاعة الواقع والمراد به
دين الاسلام والدين لغة الطاعة وعرفا وصي النبي سابق لدوى النقول
ما ختمهم بالجلود الى ما هو صير بالذات والمراد منها السرعة المحمودة الواجبة
الاصابع لسه الحق او لا عطية بوصول اكبتها الى المرام على سبل الاستغارة
واسبله لازم المشبه به اعني العزم على سبل الاستغارة المحسنة والعمدة السبل
على سبل الشرح والمراد بتلاوة عزمه الحق عليه وضوءه وكما لشنهارة ثم
ما سيجم يعقدي سورة كل ضال عن الطريق على سبل انكسره وانبت له لارمه
اعلى الوجه على سبل المحلة واللوم الاسراق على وجه الرشح والمراد به ايضا
عانه الوضوح وهما الاستنهار فان سبل السبل والاسراق الى الله
والاصحاب غير مسمي طصولها من حضرة الرسول صلى الله عليه وسلم فلكم نعم الخصة المستفاد
من عدم هم فلما سوب اصل الدين وظهره اما هو نيلك الخصة واما كمال وضوء

فاعلموا بربواياتهم واراياتهم واجماعهم فاستقام الشئ والخبر على انه يجوز ان
 يكون خبره حقيق كسفه سفسها ومطره لغره والسفن جازم مطابق للواقع والمراد
 به الاعان بالله تعالى وما جاء به الرسول سمه الكفر بليل مظلم فله الطالب الى
 المقصود واثبت له لازم المشبه به اعني الليل وهو الظلم ثم طاب المشبه به
 الاضحا لا يشبه الايمان شئ نبره يهتدي به الى مقاصد واثبت له لازم المشبه
 وهو النور ثم طاب المشبه به وهو اللعان وبعد فان اثنى الفضائل بالتقديم
 شرح في مضاف الفتن المشروع فيه المرغبه في تقديم فضيل على فضيل سابر
 العلوم وتكون فضيل على المقصود نرغم وتعظيم بعد التعظيم اصل على زيادة
 الرتب والتعظيم رتب في المطلق اوله قول فان اثنى الفضائل بالمقدم اه
 وفي المقيد المطلوب ما ساغ قوله لا سيما علم السان سمي ان البق الكمال
 سعدم فضيلها على فضيل سابر الكمال ان واسبقها في استحقاق التعظيم
 هو الحلي كحقيق العلوم والمعارف اي التصديقات والتصورات او ادراك
 الكتاب والحركات او المركات والبسائط والاقدم على الحاطه سكب
 ولطائف في الصناعات فان الاقدم على فضيل الكمال فضيله بالسبه الى الام
 متوجه للتعظيم وانما كان الحلي والنصدي اثنى واسبق لان حقايق
 ولطائف الصناعات هي التي لا شرف الا وهي السبل المله والآخر الا وهي
 الدبل علمه ولا مسمه الا وهي ذروه سناسها وتيرش مفرا الا وهي حصرها وعامها
 فعلى المسكحل ع ان فضيلها قبل فضيل سابر الفضائل وتقدم على النقاد
 صادك مساح لا واهر والا واصل الصناعات علم يخلق بكيفية العمل سواء حصل

٢٠

العمل كعلم الخياطة اوله كعلم الطب والسكه كل يعطى من ساه في سواد او
 وكس الكلام لطافه واسراره سميت بها كصولها فكمه لا كصولها صاحبها غالبا
 عن نكت في الارض بل كصولها كاله فكره سمه بالسكه فان كل كنف حار عطف
 النصدي بلوا صغرها وموخره عن المعطوف وحده اعني واسمها على الحلي
 بلوا صغرها وموخره عن المعطوف على وحده اعني اثنى الفضائل فلما ادر بعد لل
 لسعد الخيرة عنه حصوه فان كان محمدا العطا لا سبيل الحمر ان سمر عطف كقول
 يد اكله ما يد خيرة ما سرحى واخرى لا عدا سمر عطفه وان كان الحمر عطفه سمر
 لفظا معطوفا معصه على بعض كان العطف في الخبره او كى يكون على وتبره
 الحمر عنه والسر في العطف ان قال المعنى الى التوزيع الا ان القصد في الط
 لاس اللبس الى ربط المجموع فلا بد من اداة الجمع لا سيما علم البيان
 قال الشارح في شرح المصاح كليمه لا سيما الاستثناء بمعنى اخرج
 ما بعده عما قبلها في ان الحكم في طريق الاولى وصفها ان لا تنفى الخبى
 وسما عظمى مثل اسم لا وما بعده فذ كفض على ان ما مر بده او بمعنى شئ
 وطبعه ما بدل عنها اي لا مثل علم البيان او لا مثل شئ علم السان فانه اسر
 العلوم شأنها واعلاما مكانا فالحلي كبقايقه والتصدق لا حاطه نكته ولطافه
 يكون اليق بالتقدم واسبق في استحقاق التعظيم بطريق الاولى وقد برقع
 على انه خبره مبنداء مخدوف والجملة صفة ما اي لا مثل شئ هو علم السان
 وهو مصب نوح بعبد وهو ان جعل ما كمره عر موصووه ومصب ما بعده تنقيبه
 اعني والمه اذ بالبيان فن المعاني والسان وسبابة انهم قد يلقونه ويريدونها

واصافة العلم الى البيان للبيان والمطلع اسم فاعل من باب الافعال
 صفة العلم او السان وعظم القدر ان كاسيتا في تاليف كلما ته مترته المعاني
 مساسه الدلالات حسب ما يعصمه العقل لا سواها في النطق من علم
 اعتبار معنى يقتضيه وليست الكتب باعتبار مجرد الالفاظ بل باعتبار
 هذا النظم ولهذا كان لطايف العالين مدخل فيه فانه كثاف عن خبايا
 التنزيل فابق ما وصف البيان بصفة مستوجب تقديم خصيله على خصيل
 سائر الكلمات اثباتا بقوله فانه كثاف آه واورد اسماء الكتب المشهوره
 المصنفة في العرصة على وجه لم يحمله شايته تكلف وترك العطف بين العلم
 لمجيئها على نهج التقدير كقول تعالى الرحمن علم القرآن خلق الانسان علم البيان
 فخرج به في كثاف في كثاف مبالغة الكاشف وهو متعده صفة مفعول
 وهو الاستار وكونه والرايق المجمع صفة كثاف وقانون صفة مفعول يقال
 فاق الرجل اصحابه ففهموا ما علمهم بالبشرى ولا يخفى وجه اختيار الخافق
 في السهل والدقائق في السهل مما قرناه سابقا والبيان مصدر بين
 على الشر وذلان المصدر اما جئني على الفعل معج الساء مثل التذكار والتكرار
 ولم يحى بالكسر الاحرفان ومما التبيان والتلفا كذا في الصحاح والمراد بالاصحاح
 المذكوره في وصف البيان لس المعان المصدرية بل هي بمعنى الفاعل
 وبيان كونه مساو له لا بل لا يجازان الا بجاز على المذهب المنصوص انما هو
 باعتبار البلاغة وهي عرفت بهذا العلم والمعلم جمع معلم وهو الاثر الذي يستدل
 به على الطريق والتخفيف التبيين والشرح كذا في الصحاح والعامض من الكلام

خلاف الواضح والمشكل الملتبس كانه داخل في اشكاله اي امثاله ^{مفصل}
 المعنى عال اعطيتني فلان اعطاني امره والتقريب جعل الشيء مرادف
 مفعول للاختصار والمور الطالب للمعوض وهو التناول عند الماء يقال غاص
 في البحر على التلوي وكان المعوض في بحر القنطرة على فرايد محل ومفصل وهي جمع
 مرده معنى الدخ الكثرة قواعد كانه في ضوء المصباح فصل
 عما قبله كونه ساءا وتاكيد الاله او كونه استيناف اجوابا بالسؤال الناشئ
 عما قبله يعني ان قواعد يكفي في اضاءة المصباح موصل او الموصل
 الى انوار السائل فكان طريق الوصول الى انواره منظم كصاح الى مصباح
 مهدي به اليها وقواعد يفيد ذلك للمصباح انازة وضياء الموارد ^{مورد}
 وهو موصوع الورد الى الماء والمراد منها اصول الفن وقواعد ^{التي}
 النار ابقادها والمراد منها الاستنباف ولهذا انقلق به قوله الى اسرار
 السهل بل وباب الشيء خالصه والاثار جمع اثر وهو ما بقي من رسم الشيء
 وضفا بالضاد المجمع معني ثم وكان المراد بالكتب اللطائف والخواص ^{المصنوع}
 لها الكلام المورثة للكلام الكامل وبالاثار المعاني الوضيفة بمعنى هذه الفن
 ظهر وم بالفتح السالط المرتبة على معاني الالفاظ والعنا معظم انما
 والاساليب جمع اسلوب وهو الفن والنوع فكان المراد منها باب ^{باب}
 انواعه المتعلقة بها الاحكام كالط والنص والكفى والمشكل والخاص العام
 وغيره وبالجاء مسائل المتعلقة بها والعنا العلم المشتمل على تلك المسائل
 متعلقه بانواع التنزيل وصفاته من الكثرة ورات من هذا العلم والجاري به وسه

كاصول الفقه يعني ان ابنته امرؤ به
 العلم المشتمل على تلك المسائل

مستحق نظره وعذب قدما للحصر اما ادعاء واما بالسطر الى ان هذا الفن مرسوم العلم
للاجازة الدال على انه من عند الله تعالى انه له لسان الاحكام من الخلال والحرام
وعرضها وقوله لا يدرك السب اعذار عن الانقضاء في الوصف على هذا
المقدار ولا طراء المبالغة في المدح والسبق التقدم على الشيء والى في قوله
وما في ما وصف مصدرية ويجعل الموصولة بنفسه سريه والالف الاشياء
السب ان الوصف المبالغة في المدح لا يخط خصائص ذلك الفن ولا يصل
الى نهاية مسافة وان كان مترقيا من كل وصف صدر عنه او كل ما وصف
من الصفات الى وصف اخر يعني وان وصف الى غير النهاية لان كل
من كل وصف الى اخر يعصى عدم ساسي الاوصاف ولا يخفى حس ايراد
ساده وصفه عقيب معناه احوالها وصفا ثم ان وقع في ايدي جماعة
وصح لم للدلالة على سريه ما عدا ما على فاسلها بالفرج وكثيرا ما
حي الاسعاد مصموم للجلد الساسي عن مصموم الاولى وعدم مسابته
له كقوله عاتم الذين كفروا هم يعدلون الآية حتى بها الاستبعاد انهم
الكفار الاصنام خالق السموات والارض وهذا المعنى هو المعنى بهنا
لان تداول ايدي مثل هذه الجماعة الموصوفة بهذه الصفات ذلك العلم
الموصوف بتلك الصفات مسعوده او المواد موقوعه في ايديهم
يد او هم اياه بالبحر والمذكرة وقفه رمز الى ان لاحظ لعلوهم عن الموقوف
على لطائفه وكونهم اسرار العقلة عدم حلاصهم عنه لثقلوا بالنظر والال
فلم يدرك شرف الاستقلال كما سري لا يحصل لهم الخفاء عن طائفة المتو

فلا ساهم شرف الارار طفق كسره العاء ومحها من افعال المقاربة والنفا
الساول والنوبيق الاحكام والتشديد العقوم فكان المراد من غير احكام
المقول وتقوم للمراي وقوله قومون ساه وياكم ما سبق او صفة
بعد صفة لجماعة وكذا قوله الا في لا يخرج والجوم الدوران والبحر العقوم
كذا في الصحاح ومقاصد الفن اصوله وقواعده والقيل والقال اسمان
يعني القول يقال كسر القول والقال اذ كثر الاقوال المختلفة معنى انهم
يدورون في بحر مسائل حول الاقوال المختلفة ولا يهدون الى حق
المرام ويقضون من غير لطائف على ذكر الحال والمقام ولا يهدون
عليها ساسا من لطائف ذلك الفن لجهلهم السريه بكسر الراء حصل
منه عدة عرى بسريه السهم وشبهتهم سهايم مشدوده بحل لخلص
عن واصافه السريه الى النقل اما من قبل اضافة المشبه به الى المسمى
كل من الماء او بابتدائه اسم العقلة لخصه حل شدة بهاء ما لعلو
في الدم وهذا هو المناسب لقوله هم اسرار العقلة وصي في صي سريه
للسهم وسريه منصوب باضمار ان والتميز السوم يقال سريه الماء سريه
بنفسه اي سلمت وثمة خفا شدة حاي اسمها سريه ولا سريه الباطن
جمع اوضه وهي موضع فيه العقل والعشب اي الكلاء الرطب والاصواق
جمع حده وهي سواد العين وفي اسناد السوم الى احد اقترام رفر الى
انهم على تقدير خوجهم عن عقلة مقتضون على ظهور الاشياء
ولا يتجاوزون الى العقل الخابق فنياسب المقصود وهو المبالغة في الدم

والغنى و العطاء واصافها الى التعقيب كما صافه المصنف الى التعقيب في
احتمال الوجهين الا في رجحان الثاني والنصرة العود العاقل
والا لطبع الاسعاس والصبر في الاصل ما يجنبه في نفسك اطلق
على محله وهو القلب و اضاف الذائق الى التعقب من قبيل اضافة
الشيء الى اسمه اي الذائق الحاصل بعد التعقب بعد شدة صبابهم
انما ايا او با بصارهم حال صوابهم وذوات الصور حائل كشف طماني
لا ينقش فيها صورها الى ان رول ذلك الحائل عن وجودها وكونها
العصاة الساطع الخارج عن كسب كل فضله والخارج لكل نقبضه ورد
عصا الله تعالى وسائر الاخوان واعاد من شره ابتداء الزمان
كل مضاعفة الحاج والعناد هذا استنباطا وسان ما قبل
والصناعة له طائف من مال تنبعث للنجاة والحاج الاحراز في
والعناد المثل من الحق وعدم الانقياد له وجعل الشيء معطوفا
نكر الصاد حرم الصانع والصنع يعجزها على والاخفاف المثل والمصنع
الطريق الواضح والرشاد خلاف العي والقفاء في فهمها تفضيحه
نزل على مخدوف وهو من اسماء الافعال بمعنى بعد ووى صاحب الموصول
في شرح المفصل عن الشيخ عبد القادر اي مبهات لا يستعمل الا
مكة افعلى هذا عبارة الشرح غير راضين لكن هذا النقل مخالف
للاستعمال قال ابو عام مبهات لا ياتي الزمان عند ان الزمان بمنزلة الجبل
واللام في السد عوض عن المضاف اليه والمرارة الاشارة بالشد والجاب

والمرا ديهما ما اشترى والرمق ضد القلنط والثان الاخر والال
بمعنى اذا كانت تلك الجملة موصوفة بما ذكرت بعد عنهم تنبيههم
ما اشترى حقه بغير مصرح به ولم يحصل لهم ذلك لان السد عند انما
حصل اذ لم يصبر على طواهي الامور ولم يستب البصيرة عطار السد
المورث للقصور التقط من القطب وهي حودة نهو النفس
لتصور ما بردها من الغير والمراد منها كمال الادراك واللمح الابصار
بسط خفيف من غير اعيان والمراد ما وقع عليه نظر البصيرة وخفة
المكان كسار عن السد والعبد عن العقول العاصرة بمعنى وبعد عنهم
ادراك ما عبره ارباب الافكار الصائبة واكتشاف ما ستره عن الادراك
الغير الثاقبة فان قلت ما عاده اختيارا وعلى الواو في قوله او المعص
قلت فائدة الشمول المعنى لان اولاده السمس من غير تعين وانتفاؤه
المهم لا تصور الا ما ساء للجمع فقولك ما عا في زبد او غير معناه ما عا
احد منهما واحد مكررة في سياق المعنى مع وقد عرفت ان معنى قول
مبهات السد لم يحصل لهم احد من مذهب الامر من خلاف الواو ما
اذا استعملت في المعنى يكون لعدم الشمول لاها للجمع ومعنى الجمع كوز
ان يكون معنى واحد الا ان يدل مذهب حاله ومعالجه على انها الشمول
التقي وسلك الحكم عن كل واحد كذا ذكره الشارح في التلويح
والتي ما قصبت من بعض الفنون وطرى هذا الشروع في بيان سبب
التضييق وحاصله الى بعد ما حصلت في بعض العلوم من الكتابين واروت

مختصلا الكمال على الوصف اللابقي برحمتك الى حواصده حوازم قدلت
 الوصف في محصل المراد وسعد به هو ما معناه وما اجباني في التحق
 عن دفاع علم السان الى الشيوخ المشار اليهم فيها بالسان وقد قصد
 شرح التخصيص وكان ينبغي على كوني في زمان لم يسبق فيه العلم اعتبارا و
 اهمه ووقاره لم يكن لما رايت حرص الطلبة على هذا الكتاب ولم يكن له شرح
 خرج من النشر للباب جمعت هذه الشرح وحسن ترتيبه عن تسوية من
 غير استعمال بحريره وسويده سمعت اخبارا بورت الملل ونفوق المال
 فمكنتهم اصطر في حوادث الزمان ومصايب الحداث الى التي الى طبعه
 به ان فحوت من الهموم العاقلات فمكنت الى ما جمعت من الفوائد ^{ضفت}
 انه رواد كما الفرائد العطر لطاف واصلت معنى اردت من الحولان ^{مستوفى}
 ما وقع اليه بعني ونه ك فنه قال الشاعرا سنودع العلم وطاس
 فضعه منس مستودع العلم الفه اطبس والقدر اح جمع قدح بكبه
 وهو السهم قبل ان يراش ويركب عليه بصله واللابقي بالمقام ان
 محل على الكمال معه شبه نظره بندي سظام صانه كاسه للوحوش
 الاله بطريق الملكه واصل له القدر اح بطريق المحصل والعداح الحولان طريق
 الرشيق ولو خذف القدر اح عن السس ووقع الحولان على السطر كما فعله
 صاحب الكشاف كان احسن وقد جعلها بعضهم على قدر اح المبسر وبعضهم
 جعلها اشارة الى استحقاق الاعراس في الجاهل بهله وبس بشي والعا
 في بعد بعثني اي جملني ودعاني والمراد بصدق السهمه الصداقه والارتقاء

الزنج

العروج والمدارج جمع مدرج وهو المذهب والمسلك كذا في الصحاح
 وقوله بالارتقاء مطلق باليهيم والى مدارج بالارتقاء والعطف على الخلد
 والشفق كمال الخلد وكذلك الشفق عال سفعها وسعفها تمككه والحركات
 ماحه مسها ومحط الرحال مسها وهو وصف الحركات وكونها محط رحالهم
 عال عن كونهما مقصدهم فان العاقل لا يحط رحله الا في موضع مقصده والحكم المعاني
 عال ضيم بالكمال اي اقامه وقوله صرف الله دعاء ولهذا فصله عما
 والنواحي جمع ما يقع معنى داهية والحراس المحط والطوارق العوارض
 والحداثان معنى الحادثة وليس منه الحذر بمعنى الليل والنهار كما هو مضمون
 الحومري حدث ام اي وقع والحديث والحديث والحداثان كله بمعنى
 فتمت عن سوا الخلد هذا الكلام من قبيل الالجاز والغناء
 قصي بدل على مخدوف وهو سبب عدم كونه في فنه خلت قسمه عن سوا
 الخلد واصاوا الساق الى الجدة للملابس اي ساق في الخلد او على سبب بندي
 مشتمة عن ساقه او ماله المانع عن الاسراع وقوله الى اقصاء اي اصرار على
 ما كره واصاوه الذخائر الى العلوم والمعارف سانه والاقتداء بالافضل والانساني
 بنشد الباء جمع انسان العس والعس جمع عس اما معنى الباصرة
 او الحمار ووسطه الشيء بصعده كذا في الصحاح فالمراد بالزمان عمره ويكون كلاما
 ادعاسا او المراد به المعص المطلق فالمراد على حاله والعصم اليه عن الشيء
 والتفتيش عنهما واما مقصوده مختصلا بالذخائر المسفرة على تلك الحمايق
 اراجع حال من ضمر صرف والكور الجمع والعصم المخرج المجوف والمضمار المبدأ

وسفغا اي اجدها صاندها فاضافة
 الغرض اليه للمبالغة وقوله على الرضف متعلق
 بقوله يوحى وفوارزم السهم

اليها ووصلت ع

ولما قاله فابقي البيان لانه قد مضى حقايق
 وما نك قبل فلا يحاح لان لا التفتيش عنها

وهو مصب السبق كناية عن السبق والتقديم على الاقران فان من عادة
العرب في سباق الفرس ان يبرزوا مصب في احوال المسدان فمن اخذها
بعد وبرز بعد ساعا والحداق جمع حادق بمعنى الماهر وعده الفرائد
الا عظم الدرر وانتمتها والمراد لطائف الكنت كره اما مصب على الظاهر
لانه من صف الاحسان اي حيا كثر او بالاكيد بمعنى الكثرة والعامل
بحاج الى يحرك ويضطرب ويوعطف على الحال السابق وما علة على وان
اشدح طرف سعد في او هو فاعله وحلي طرف وفي بعض النسخ كان
كالح فكون معطوفا على طرف والمنسوب اما بجره ووصفه بالخص
او منسوب صفة الكتاب وهذا اولى لعدم الاستنباس والعمدة
عنده والعدوق السابق فالمتعدي به والخير النجى والوسع في العلم
والدع على وان مصباح جمع مستويوب وهو دقة من المطر وغيره
والعواد جمع عابدة بمعنى المنفعة والاحتماء الجمع قال الجوهري حواه
كواه حالي جمعه واصنواه فاستعماله على باعتبار نفعه معنى الاشتمال
وكذا الحال الانطواء فانه وان كان لازما لكن بعده ليس على استعمال
بما باعتبار النفع ثم ان هذه المنصوبات اما او صاف متواليه
واما احوال مرادوه او من داخل والمجا بل جمع محله بمعنى العلام كعاش
جمع محب والسر الازفة وكل اللف ماحدة وفيه فهو يحركه في الصحاح
ولا يخفى حسن استعمال المجاز بل المسند عن الضعف في السحر والدلائل المنبهة
عن القوة في الاعجاز والروض جمع روضه وقد سبق والمسمى جمع منبه

المطو والمنشئ والعصن بالكة العناوة والبرق المنع وذلك اشارة
الى التشرح وعطيل الشيء معادلا على وفي احوال عطلة على عطلة الان
بان هذه الكلمة العطلة باحوار ومصدر من المسف الطامع في حقوق العلماء
واموالهم والتامع من العلم سبب اوضاع الفضلاء في احوالهم والمنه
جمع مشهد بمعنى المحضر والمعا جمع معبر بمعنى المنهل والمراد بها
العلماء الاعلام والمجا المصادر الخارج والموارد المدخل والمراد بها
المعلمون والمعلمون ومعنى عطيلهم وشدهم منفرهم عن الاشتغال
بالتعليم والعلم سعة احوالهم بالعلم والحكم ومن اسم السبي محال انزوعها
الاظهار لندراس العلم والمعلم جمع معلم وهو الاثر الذي يستدل
به على الطريق والمراد بالمدار واخوانه المدارس وعلمها وعلمها معاونا
للمدارس واشتغال فيها حصصا وحكما اتقى على الشيء اسرف عليه
وورس من الشهور جمع سمسن الاحوال الغروب والاستيطان الخاد
الوطن والحامل السوط الذي لا سامة له سلمه قول حال من الافاضل
والسلف والسلف اظهار الكرم على قات والعمر بفتح العين عمة بمعنى
الدفع والمراد اسما ركبها اهله فيه معنى بس هذا ان مخصوصا
بهذا انه مان بل هو اسم مسمى في دانه الى اسمها عمة فان الرمان الذي
حماه عمة اذ في شانه او اسد مصابا ممة لان فيه فذو جود الا فاضل
وان كانوا في روايتي الحول وكانت سمس الفضل طاعة وان انشرفت
على الاحول فمما بعد لا سمح من الافاضل ممة ولا تهي في الفصل بدر اول

جمع رغبة وهي الارادة المعارضة بالفضاء وبقولها
للافتقار بانها في المحصل انواعا من الرغبة وقوله
على تعلم متعلق بالرغبة

كل لم ينافى الاكواب ليس منها ما عاوت في المراتب لكن لما رأيت
وغير رغبان المحصلين لما رأيتهم كلامه السابق بان ذلك العاين
قد عاود عما كان عليه استدركه بكونه كمن التوفض الكمال والتمام والتمسك
وامتداد الاشياء كانه من كمال الميل ونجاة الحرس والتمسك على الوجه
والمراد بالاحاطة بالتحمل والتمسك بالاحاطة التامة وهو على البناء
للمفعول اي كانوا اخر ومن والتمسك به من اسباب كثر وبوجه اسباب
التمسك وادراكهم مع بطلان الخلق وان وكثره من الساء استعيرت بهما
للسك والظواهر يرى بعض معاطفه اي المتساو والتمسك لشرح المحل استئناف
جواب لسؤال ما شئنا سابق وجمع الفعل المسند الى الفعل المضاف
الى الجمع من صحاح كتاب المعنى وانما انما كثر ذلك الحجاب والتمسك بالتمسك
وكول طرأ على الساطع وساراه الموصل الى المعاني والمعاصد والتمسك
المرد والتمسك فاصلا وتفرع على المصدر بسلك الطريق للمادليل
وذكر الظلال مبالغة في ضلالتهم احللت اي اسلبت حواسها والتمسك
جمع فرصد واستعاد من العرص وهو القطع محصيه العرص بعد ان يقطع
من الرماح عكن في الوصول الى المطر ومعه عوف جمعها اشعارا
بان فرصد واحدة عكن فيها الفعل المقصود ولم ينفق في ذلك الزمان
بل اعاسق وصرعه بعد وصرعه في الشرع مصدره والفصص جمع عصه
وهي الخرز وخرج العصه كظنها والاصحاح الدخول والجمع جمع كوهي معظم
واصناف الملح الى الافكار من اصناف المشبه الى المشبه اي ما انصاف في افكارها

كاللح والالعاء المحمود والملي ووليد التفكير ساحة السهية بالذو رتمه
والمتارج مطح موضع الطرح والتمسك بالظن السامه وكون الفضلاء من العلم
بالسار كانه من كونهم مسهورين بالعقل والكمال واللام في لعد ساهين
بوطه للمهم والساهي المعلوم الى السهارة والنصح الساهل والنظر في الصبي
والظا والوسع فالعطف للسان وقد اورد طريق استعادة العلوم والتمسك
احد بها الاصل وهو الاخذ من افواه الرجال ومن اوجه الشئوخ الموصوفين
بالعقل والكمال والساهي مطالعة الكتب وممارسة وصفا الكتب من الكتب
لا حصصها به زاده الشرف وساهه السان والساهي الى من هو كالتمسك
لن السان ثم جعل شرح بهذا الكتاب هذا عطف على قوله
اصلحت كلمتهم اذ الله رب مع التراجي جعله نظرا الى عام الجمع وان كان
اعداؤه معار بالالاس والالاس سعاد فان لم يصل الى العرص
خرج العرص ومن جمع بهذا الشرح المحتاج الى فروع البال وزمانه كمال
عانه الاستبعاد الدليل السلس قال الخويزي الذل بالكتب اللبس وهو ضد
العصوه والتمسك جمع صعب عصص ذلول والعوض جمع عوصه وهي
ما يصعب والمراد بالالاء العبارات المعنى الغامضة المسموعة عن الامم
وبطريق الوصول الالفاظ الدالة على المعاني الموصله اليها وبالكنوز
الطغمة المعاني والمعاصد المسبون عند كل العبارات وقوله وسحق بالتمسك
على الساء المتفهم بعال وشحنها بوسنح صوسنح هي اي السببها الواسع
فلسفة الوثائق ما ينسج من ادم غير ايضا وصرع بالجوهر وسهله الآه

على ما تنقها وكشحتها والسماحة للود والفقر جمع فقرة ومي خراب
الظهور المسمى به المصطلح بها الضلوع من الحاسس وتطلق على الحد من كل
شيء قال الجوهري احو دمت في القصيد سمي معرة شهاب فقرة
الظهور والخلف النحي والساعة ومددت النفي منصوب معقول عند البني
السعدى والاساق اللاحد على غير طريق والافاض عن السى المسماة بالله
وعدم الالتفات اليه والرمض الترك والثاني الاعداء والحكم الحزم
على الساء للعامل على حرموا على انفسهم صفقتها او الساء للمنفول اى
حرموا انفسها قال الجوهري حرم الشيء حرمه حرمها مثال حرمه حرم
بكمه الراد وحرمه وحرمه وحرمانا واحرمه ايضا ادا سمع اياه وما وص
اى ما اوصى ما التزم والسمة الطرقة ولقد راعى ضيقه الناس
مع الاسهام حيث جمع من الرقص والسمة والحماة والواجب العرض
والخط واد معانيتها البعيدة ومن عرفت عن تنويع الصحاف
صنط وواعا طرقة اول السب والازداد جمع رراء بضم الراء
ولكون الزاد المعجى معنى المصنوع والسماح جمع مل على السهم والاعا
موادى وان كان المناسب فاعمل الكلام ان يقول صلب او امر
في بناء لان المصائب اما صلب العطب وان كان المراد بها ظاهرها
هو الشخص وفي الاشارة على سائر ادوات الشرط ابدان بمعنى مجموع
الاصابع وفي اجتناب السهم على سهم استعار كثره وما يصعب ويعدده
وكثر الفصال على المصالح لادغام السهام وابتعاد وجه حيث منها السهم

سهم على

وعام الام عظيم والعلامة من العصب عضوا والحمم عود يعلق على الصبي
واسناد لكل الى اسباب من اسناد الفعل الى السبب فان الصبي اذ ابلغ
ان ان الشباب كل منه الحمم التى هى اماره الصبي واول عطف على نار
وطدى فاعل مس وراشها معقولة والصحة للارض وكور ان يكون اول
ارض مبتداء ومس طدى صفة وطدى معقول مس وراشها
مه فوعا صر المبتداء المصراع الاول بدل على كون تلك الدبار منشاء
ومناه والثاني على كونها مولدة ايضا واللام في لفظ حرد موطنة للنعم
وكرر د السقف عما من النهمه للظلم والاثامى جمع اهل على خلاف
العاس فكما بها جمع الساء كذا في الموصلة والعدوان الظلم والاثام
الاملاك فلم يدع المالك من قوله الا ومة اه يلمح الى عزيمه بن ابي سبي
في مطلع قصيدته حيث قال امس ام اوفى ومنه لم يكلم بحوانه الدراج فاشتم
ام اوفى كسبه حمة والمراد من منازل ام اوفى والدمية بالسود من امار
الدار بالعر والرهان والرماد وكحومها لم يكلم صفة ومة تتجسس بوزن تكلم
اى لم يحك صدق احدى بائنه وكسبه بضم السين وزن والكن اذا
وك كل بالكم لم اكسح الكسرة باء لاطلاق لان فوافي العقبدة
مطلقة والحواله الارض العليقة وحواله الدراج والمثلث موصعان
وقوله طوباه الدراج حال من دمه اوصف لها عد صفة والعاء في المثلث
به ل على ان اقامتها فيها بعد اقامتها بالحواله والمعنى اس من منازل طوبه
دمه لم كسوا لها او كما به في فخذين الموضعين اوج الكلام في موضع

الشك يدل بذلك على انه بعد عهده بالدمه ووطعه بالدمه فيها
 معوه قطع وكفوق واصار لم على لاله انا ان السوال كان قد وقع وكفى
 ولم يحصل الخواب منها لحر الطامعه وبلدج اسم موضع والعص جمع
 عصف كمرضى جمع مريض ومن ايقظهم في الحزن بالافارب فوهمهم كمن
 على بلدج قوم عصى فالدسيس الملعن سعادته لما راى قوما في حصص
 واهله في شدة حوله كان لم يكن السب فالدسيس الحارث بالذنب
 وحرهم حتى من السب وهم اصهارا سبهم لم كذا في الصحاح مثل وهم كانوا
 في امن ورضا وسعد لم بغوا فسلط عليهم كما به وفوقه معوض الى اليمن
 فنواضنا شديدا فاعمال فانهم السب وبعده على كذا اهداوا
 صرون اللساني والحدود العوارث وكنا ولاه البت من بعد نانت نظوف
 ناكل السن والحكم طام فاقصا منها المليك بقدره كذا بالانسان
 حوى المقادير كان مخففة من المعلمة وصحة الشان مخدوق والحون
 سمع الحاصل عكة في ذلقة مقبلة والصفا معروف ودول من عمار
 احدا للحون اى من اخوان الحون اى بين اخوانه منتبهة الى الصفا
 والاس كل بابونس به عال فالى الدار المس اى احد والامر
 المتخذ بالليل والصبر في اهلها راجع الى مكة والجدة وجمع حد
 بمعنى الخط والنخت والاشباه العوارث السواطة من العثرة والاد
 بالبيت الكعبة سرها الله تعالى وما يد ولد اسمعيل م والاشارة
 بذاك المتبهم وقول والخطة حمله حاله والقدر يكون الدال فون

من بعد نانت نظوف
 بذاك انبئت

من العصاة فماد الساج ان اهل حاصه تقنازان انقضوا باسمهم
 والدرسا من اصرهم وصاروا حال كان احد منهم لم يكن على وجه
 الارض مطرحت الاوراق في زوايا السحر ان معنى اذا كان الامر
 كذلك نسبت ما كان كسب شبان شئى ملهى في رواية معظلم
 والعصاك جمع عكبتون وشبه كتابه عن مهوره ورعا وصف
 الحيات المسورة ان كان الحجاب ان يكون سائره امالعه في الآتية
 فكان الحجاب معصه مسنور فكتب الحجاب وفقد على كنهه حسه حيث عمل
 في الاساء او الداله على العطف وكثرة الوقوع وفي الاصل ان
 الداله على السك وقلة الوقوع ثم الجاء في فطر اللال حال
 الحارة الى كذا اى اصطر رنة الله واللغة الرنى واستاده الى الارض
 محادى وفي لفظ اللعطف وفي ذلك الاستناد من المصاحف مالا يحصى وكذا
 السداد الحرة الى الرمع مجازى ولا يحصى حسن الجمع من اللعطف والحرة والربع
 ولعص الخن اى الخن اصله الحب للخل معنى ابر كنه عما الله تعالى
 حطها والعارى قول يعج الله يدل على الامح العس قد حصل عقوب
 الامام فلا فضل ولا سراج ومن في قوله منها طريده كمالى فوكك
 لعقت من زبد اسد او قوله بكده طسه محو وعطف سائل طه النعم
 لابل الغوات المصاحف المعصودة والسطوع الاربعاء والجمود سكون
 اللهب والبنيران جمع بار والعواء سلوك طريق لا موصل الى المطا ومنزلة
 ظل الملك بضم الميم بمعنى المملكة معدودا عباره عن وسعة المملكة معدود

اعساره عن وسعه المملكه وشوكة ملكها والملك بفتح الميم وكسر اللام
 تصحيف ولغود ربيع العين الرجوع والعود بضمها الحش والرواء
 بالنظم المنظر فكان الاسدام كان في رول حاله كشجرة لها رواه
 وروى ثم زال عنه ذلك باستيلاء الظلم فالان رجح الى منتظه
 الاول وروى المعوم واصل اي عادومه اصلا الى ما به اي روي
 ويطم على البقاء للمعمول والسهم من الاصل اذ يستعمل بمعنى ما
 من الامر ويعني ما اجتمع منه والاشنان التفرق والمعنى على الاول
 عظم ما تستف من امر الخلاق بعد ان حدث فيه التفرق ولم يبق على
 الاولى من الاسظام وعلى الثاني نظم ما اجتمع من امر الخلاق بعد معرفه
 ووصل ايضا معنى المعمول من الوصل لان وصل من الوصول بمعنى
 البلوغ لاساس مهسا والساك القطع والارتباع الاقامه في الرجع
 والمهاد الفراش والهدم المص ولودل نقطه باسطا عاها لو كان انب
 عهاد وما دم والاساس اصل البناء ولخور المل على والرادق
 معربا بابه والطويه الصم طويه ملك الافاق سطوه
 طويه خبر مسدا صدق الادعاء معه والسطوة البطش بالصر والاد
 مجازي من سسل الاسناد الى السيب فان المالك صديق للكلية
 لكن سبب السطوة وفي اختياره على الطوائف ان بان السطوة الوض
 منه كافيته في ملك الافاق والاصحاح الى اكثر منها ولحق كان نذاه الى
 طم منه الحق وفي بعض السج مداه بفتح الميم اي غايته يعني ان غايته سلوكه

اعطاه الحق واعطاه حكمه الله تعالى انه اي انه الارض او بعبه او حبه ملك
 واللعن للاشباع والدرى كل ما استنت به يقال ان في ظل فلان وفي
 داره بل في كنف وفي سرة كذا فعل الخوصري عن الاصمعي والاصمعي للحاج
 وهو جمع للحاج كذا في الصحاح والمعنى المزدحم والمراد باجتماع الرعا
 اعطاه النصال والروني له معنى وكلم في كم مكاح حبه قال الاصمعي
 كالحقهم اذ استقلوهم في الحرب ووجههم ليس رويها ليس
 ولا عهده ولحار في قوله بلطى اي سار متعلق بهلك وفي قوله
 من سخط اي عدم رضاه متعلق بلطى والصاعقه نار سقط من السماء
 في زرع شديد والمصل صده السيف والسرهم والسكين والرمح
 اي فيسبب لك الصاعقه والسماك اسم لكوكنس احد مها سمار
 الفل وهو منزل القمر والاف سماك الرايح وهو ليس من المنارل و
 سمك حي لازم بمعنى ارفع ومتعدا بمعنى رفع فعلى الاول قول سماك
 مبني للمفاعل وعلى الثاني معنى للمفعول الي السماك متعلق بسمك وصا
 الرش اي وحده الطريق المستقيم منها اي من تلك الصاعقه سب
 اللصاه الحاصلة منها والمنعسف الخارج عن الطريق القويم وقد كان
 صفة منعسف والنفي خلاف الرش والاسماك في الامر كذا والحق فيه
 اذ كان الامر كذلك صادر الدين فرب العين اي هاد الصبر يعني رقة
 ومساها اما جبهه او حال والاقبال نقبض الادبار والاسماك

دق

وقوله

الحال

الاعصام قال الجوهرى امسكن بالشيء وتمسكت به واسمكت به كل
 معنى اعتصمت به والجار في ما لا فصل متعلق بمسكت كما قوله علا الى ارتفع
 ارتفاعا معنوا راسا سده انضافه بالصفات العدمه وبالملك
 الملكيه فاصبح فاعله صمير راجع الى الممدوح الى لما صار حيث سمي
 لائق ملكا كسر اللام ويجوز ان يكون فاعله الدرى على التنازع الى لما علا
 صا الخلق بحيث سده لائق سموه ملكا وربها فتحو اعيناى ساعة
 فتحهم العين صا ر ملكا بفتح اللام قال فى المغرب قوله امهله رينما فعل
 كذا الى نقله فيكون ما مصدره وهذا الكلام ذو الوجهين لان المراد
 بفتح العين بفتح الهمزة ان يكون مع القوة الباصرة وان يكون كونه البناء
 المتعاب للضم مع كون المراد بالعين عين العين وهو اللام وكسر
 بفتح الكاف وسكون الراء لقب دال على التعظيم في عرفهم كذا السماع وضم
 الكاف تضعيف والافطار جمع فطر بالضم وهو الناجية والجانب والخورق
 من الشجر ما حوت اوراقه وظهرت والنشيد به الرفع والاحكام من السد
 وهو الحص والبناء الخاط كذا في الصحاح انه ما اشرف على الانهزام
 اي عقب قريه من الاندلس والاشتغال العطف والشفقة
 والاطواق جمع طوق والمطوقه الخاء التي في عنقها طوق بمعنى ان نعمة
 مبقية ولا زمة في رقاب الناس كما ان الاطواق كذا في الاعناق قوله
 فقر ائب الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن كناية عن اظمار زوال الحزن
 عنه لانه قد سته منزه بالحمه وهذا من كلام امهله وقوله وسيت على البناء

للمعقول اي جوت واسمه وعلامه به فكانه انصف به الوصف بحيث
 لم يصف احد غيره به حتى يميزه عن غيره وتعيم لطفه العيم بنحو ط الى تحس
 يعبطني كل احد والغبط ان سمي مثل حال المعبوط من غير ان يزدوا بها
 وليس يحى لان فيه اراده الزوال محطوطا اي دادط وصيب
 من الذوق فشد اي قولى ذلك اي كوني متصفا تلك الصفات والهمز
 الحركه والعطف بكسر العين وسكون الطاء المهملس بمعنى لما حب
 وهن العطف كناية عن اصاب السرور لان الغمان يتحرك جانبا نشا ط
 ومن التبعيض ومن عطى منصوب المحل على انه مفصول من اي
 حصل في بعض الارواح لان عامه موقوف على زوال الخلال
 المتمكن في المال على الحال وقد سال من العطف كناية عن ازاله
 الفعله فان العاقل منه يحرك جانبه والاول نسب ههنا والسماع بكسر السين
 وتخفيف اللام جمع سعل فمع السبن وسكون الجيم وهو الدلو اذا كان
 فيه ماء قل او كثر ولا يقال لها وسى فارغة سجل كذا في الصحاح والاصح
 الامر بالتهوض وهو القيام بالشيء والرجل جمع راجل خلاف الناس
 والليل الوسان وهو كناية عن هب الامم وعاء الاقدام وذلك اشارة
 الى طرح الاوراق ونساها ويجوز ان يكون اشارة الى الرجوع وفاعل
 سمع الفهم الغائره اي المنكسر الضعيف والسنوح الطهور مهاء اي
 اذا جمعه ويحده واصعب الله العوائد الشرفه جاء ذلك الشرح ملتبسا
 محذرا كثره حال من ضجره مدفونا باعتبار كون لطافته غير طاهرة

لكل احد من حواء الغزير اي كايها منها مشحونا اي مملوا والحق
 ما احب به الرجل من البر واللطف والملاذ المعاد والنجاة والحلان جمع خليل
 بمعنى الصديق والخلص جمع خالص والسبع الاتباع والشكر البناء على كل
 ما اعطى من الموقوف يقال سكره وسكرته وبالله الامع كذا في الصحاح
 ما عاب اي معاملة ما قاسيت من الكد وهو الشدة في العمل وطلب
 الكرم والفاو وهو السعد النفع طلب الحاجة بالبذل سبع على البناء للفاعل
 ومفعوله قوله المخلص والكوب العدول وكون الشيء منبر المام
 اي قبل الطلب كناه عن فله في ثقه ولهذا كره بقوله قبل الوجود
 الطباع والطبع والطبيقة السحبه التي حل عليها الانسان واللدو
 للصوم الشديده والعامل الدنيا والمواو اسم من ناب بمعنى ربح
 وعاد والمادة الحراء بالجره سمي به لانه يصعد صعودا الى الجرنى والجرنيل العظيم
 والاحل العقي والتوكل الاعتماد على الغير والائانه الرجوع اصح كتاب
 بعد التيمن بالتيقن بحمد الله تعالى اتفق اراء الالباء ان الباء منها
 اما اللام والظرف مستقر حال عن فاعل فعل محذوف او الاستغناء والظرف
 لغو ومما راجع الكشاف هو الاول وقد اختاره الساج ايضا فان معنى
 النصب بالسبحه الابتداء بالكتاب ملتبا بالسبحه للتمسك بالالحق بها لا
 بذكرها مطلقا بل بالابتداء بها ولذا قال صاحب الكشاف واما كتب المعصل
 والتمسك بالاسماء فالفعل محذوف ههنا ابتداء ما ذكره ولا ان
 اشعار بالامثال لقوله عليه السلام كل امرئ ذي بال لا يسمع سمعه فهو اجمع

واحد بمعنى العبارة اصح كتاب بحمد الله تعالى بعد احصائه بالسبحه للتمسك
 بغيرها اشاره الى التوفيق من الحديث السابق الذي ارجوه او عوانه واجتهاد
 في صحيحهما ومن ما ارجوه الثاني وابدو او وكل كلام لا يبداء فيه حمد
 هو واحد عمل احد ههنا على الاضافه في الاضافه على الحصى لا كان الابداء امر
 عري معناه ممتد من حين الاضافه في التخصيص الى الشروع في البحث لانه
 واحد وقوله في كل بعد التمسك بدل على بعد الاسماء فان قلت لم احص السبحه
 بالابتداء الحصى قلت اما اقتداء بالكتاب او احتياطا في العمل بالسبحه لانه يستعمل
 لما كانت حمد حقيقة وكان في جهة التسمية والحمد كان الاحتياط
 في عدمها فان قلت فلم لم يكتف بالسبحه المستعملة على التمجيد قلت كان المقام
 مقام التظيم فالتناسب له الصريح بالحمد وحمده او جمع افراده عليه
 وهو جل جلاله وتم نواله فقلت الحمد احصاء عن حصول الحمد والاضمار على الشيء
 بس ذلك الشيء قلت لان ما احصاء لم لا يجوز ان يكون من الصنيع المستعمل
 من الاضمار والاشياء كصنيع العقود ولو سمع كلام ان الاضمار على الشيء
 ليس ذلك الشيء مطلقا واما كون كذا كذا لم يكن الاضمار عن ثبوت
 المصنوع الخبر عنه اما اذا كان كذلك فلا كما في قولنا الخبز خبز لصدف
 والكذب وكون الاضمار فيما نحن فيه من هذا القبيل لا لصدف توقيف الحمد
 او ادراك شيء مما يحب عليه من شكره تعالى اعلم ان الحق اما من
 حق مبنيا للفاعل بمعنى ثبت او من مبنيا للمفعول بمعنى لا في فعل الاول
 يكون الحق ههنا عبارة عن امر ما في الدنه واجب ادائه ومما سأل الحق

لا يفتي لان قوله من شكر عباد الله تعالى له قول محال ولو كان مما يجب
 بياناً لشيء يكون من شكر عباد الله تعالى لان الشكر لله تعالى لا يكون له
 الشيء اذا اخذ الشكر فيكون المعنى اداء على شكر عباد الله تعالى وهو فاسد لا
 يستلزم اضافة الشيء الى نفسه ان كان المراد بالحق هو الشكر والتمس
 مكان المقصود بما ليس بمقصود ان كان المراد به غيره فيكون
 الشيء من النعماء وهي بفتح النون والمدة بمعنى النعمة كالنعم بفتح
 والفتحة والمراد بالنعماء الموصوفة بما ذكره اما العلوم والمعارف او العسل
 العاطفة للمخلوق بها واما ما كان يكون نعمة متقدمة على التائب فتنبه
 لشكره بفتح الميم فان المؤلف فان اثر النعم ايضا بعبارة مصادره عنها
 انا ما حصل حصول ذلك الاثر ينبغي ان يخرج المنعم عليه عن هذه النعمة
 السابقة لانه اذا علمه النعم المتواليته وبكل هذه الالاباب المتسالية
 كما قال تعالى لا يشكركم ولا يزيدكم فان حصل فعلى ذلك من حل العبارة يكون
 حاصل مغاهاً اصح كما به محذاه اداء الشكر نعمة فافادة الاطباء
 في قوله اداء الحق مما له عليه من شكر عباد الله تعالى فابده الاشعار يكون ذلك
 الشكر واجباً وكون الواجب الذي صدر عليه المكلف حق بعض النعم فانه لو
 قال اداء الشكر نعمة محال الى ما هو اداء الشكر فيقول محال عليه
 انما هو اداء الشكر كونه واجباً ومعلومه حق شيء اي سمي قبل الى ان
 المودى هو من علمه لان اداء حق جميع النعم بما لا صدر عليه نعمه كسائر النعم
 اكثره الحاصل فلو وجب اداء حق الكل بغيره المكلف بما لا يطاق وعلى التام

يكون

لا يفتي لان قوله من شكر عباد الله تعالى له قول محال ولو كان مما يجب
 بياناً لشيء يكون من شكر عباد الله تعالى لان الشكر لله تعالى لا يكون له
 الشيء اذا اخذ الشكر فيكون المعنى اداء على شكر عباد الله تعالى وهو فاسد لا
 يستلزم اضافة الشيء الى نفسه ان كان المراد بالحق هو الشكر والتمس
 مكان المقصود بما ليس بمقصود ان كان المراد به غيره فيكون
 الشيء من النعماء وهي بفتح النون والمدة بمعنى النعمة كالنعم بفتح
 والفتحة والمراد بالنعماء الموصوفة بما ذكره اما العلوم والمعارف او العسل
 العاطفة للمخلوق بها واما ما كان يكون نعمة متقدمة على التائب فتنبه
 لشكره بفتح الميم فان المؤلف فان اثر النعم ايضا بعبارة مصادره عنها
 انا ما حصل حصول ذلك الاثر ينبغي ان يخرج المنعم عليه عن هذه النعمة
 السابقة لانه اذا علمه النعم المتواليته وبكل هذه الالاباب المتسالية
 كما قال تعالى لا يشكركم ولا يزيدكم فان حصل فعلى ذلك من حل العبارة يكون
 حاصل مغاهاً اصح كما به محذاه اداء الشكر نعمة فافادة الاطباء
 في قوله اداء الحق مما له عليه من شكر عباد الله تعالى فابده الاشعار يكون ذلك
 الشكر واجباً وكون الواجب الذي صدر عليه المكلف حق بعض النعم فانه لو
 قال اداء الشكر نعمة محال الى ما هو اداء الشكر فيقول محال عليه
 انما هو اداء الشكر كونه واجباً ومعلومه حق شيء اي سمي قبل الى ان
 المودى هو من علمه لان اداء حق جميع النعم بما لا صدر عليه نعمه كسائر النعم
 اكثره الحاصل فلو وجب اداء حق الكل بغيره المكلف بما لا يطاق وعلى التام

يكون مما يجب ما لا يفتي في قوله اداء الحق الشكر الذي هو المقدم والذكر
 ما عاين الا ان الشكر لله تعالى لا يكون له الشكر من انما كان في
 معصية ذلك المحض والوجه الاول اولى من جهة ان المودى ما سار
 هو الواحد مع لا يفتي به والى اولى من جهة ان نعمة الله تعالى
 اوضح ما يقترن به مما لا يفتي به مع في كثير من المواضع ان المستطوع في كذا
 الاصول ان المراد بالشكر الواجب المسامحة في كسبه وصورته من الاساءة
 والمغفرة من الشروع او الفعلي موصوفه بعد جمع ما اعم الله تعالى به علمه من
 الفعل وعذره اما اعطاء لاجل كسبه الفعل الى مطالعة مصنوعه والتمس
 الى ما شهدتها الى غير ذلك فيكون تعليل السارح لا فساد الكتاب محذاه
 ما يقول اداء الحق شيء او علمه لان الواجب ليس المودى والمودى
 ليس الواحد لان الواجب عليه صرف النعم التي تالفت منه المحض من انما
 الى ما اعطانا الله تعالى اياه لاصله وهذا هو المودى انما هو العول
 ما حذاه وهو ليس الواحد ويمكن عباد الله المصنف عليه ان حال قد حذاه
 على علمه ان الذي هو من جهة النعم المستوجبة للشكر المفسر بالعرف
 المحذاه فلما كان من جهة شكر علمه انما اطهر تعظيم الله تعالى باللسان
 لكونه من جهة ما اعطى لاهل السان شكر الله تعالى ما طهر تعظيمه والاباء
 عما في صمته من تفخيمه عزه وعلوه اوردته في منتهى لسانه
 ما يفتي من انما ذلك السان ادلوله كما نافي جميعها وسميها على وجه
 بدل عبادته على معاصده اداء ما يفتي به ذلك الشكر التعليل وهو ان

ما سعى على وجه لا تفصيل بينهما بشئ وان كان من اثار تلك النعمة ضد
 عن الغفون ومباراة الشارح الى سر عمل الجمل على ما علمنا ان يجعل الحق على
 اللابقي والشئ معنى الشكر وسكره للتعليل والاه على ان القول بالحمد لله بعض
 من صرف البيان الى ما اعطى له ومن في ما يحس التبعيض وفي من شكه
 معناه للسان لكن نقره في الشكر بالمعنى العام سان السمع منه وبين الحمد
 وعدم التعريف نذكر المعنى بابا وانما جبر ما الباعث على ما ذكرنا في
 بالوجوب وحملنا اياه على معناه لمتبادر حتى لو لم يصح به او حملنا على
 الوجوب العادي الذي مرجعه اعتبار الاولى والاخرى وان كان بعيدا جدا
 لم يحج الله ويكون المذكور سكر بالمعنى العام الحمد هو الشاء باللسان
 على الجليل الشاء هو الذكور بالية والذكر عزم اللسان والجنان وهو المفهوم
 من الصحاح والكشاف في معنى قوله تعالى واذكروا ما فيه وفد صرح في
 في شرحه صحح به الذم وما بالادكان من افراد الشكر وبدل الحمد وما بال
 والجنان من افراد الشكر فعول باللسان بقيد بعد الاطلاق كحج ما كان
 من افراد الشكر فاقبل ان الشاء لا يكون الا باللسان والتفصيل في تحقيق
 المعاملة منه ومن الشكر ولدفع توهم صرف الشاء الى ما مع اللسان وغيره
 ولو مجازا مع كونه مخالفا لمعول الشارح على الشاء بالجنان ليس شئ ثم الجمل
 ان ابقى على اطلاقه ولم يعيد بالاصاثر ثبت الترادف بين الحمد والحمد
 ومخالصه القوم بان الحمد عليه كذا ان يكون اختياريا وان قبيده بان
 اعتبار ان المراد بالجميل الفعل الجمل وهو بالاختيار كحج الحمد الا عند من يقيد

ايضا ما لا اختيار كصاحب الكشاف فيكون عنده المخرج ايضا ما اذنا للحمد
 لكن يلزم ان لا يحدده تعالى على صفة الدائم كالعلم والارادة سواء جعلت
 عن الذات او زائدة عليه بل على افعال فقط اللهم الا ان جعل تلك الصفة
 لا ساهما عن الافعال الاختيارية او تكون الذات كفاضا منها عن افعالها
 سبعلها ما عليها او مع اقتضا سبق الاصدار للحدوث لجواز كونه بالذات
 لا بالذات فان كنهه مخالف للحدوث لا ناقول بالتقدم الذاتي واعلم ان اخذ التعريف
 ساول الاستزاد فلا بد من قيد يوجب على قصد المعظم وان ادعى ان البناء
 على الجمل لا يكون الا على قصد المعظم او انه معهم من الطوى والقربى
 يكون دعوى بلا دليل وعناية في التعريف بما لا يعبر عن اللفظ والمرايا بالفضل
 المراد بالية المتعدي كالعالم والشيء مثله وبالفواصل المزاجا المتقدمة
 كالمواهب والعطائا والشكر فعل مسمى عن معظم المعنى صرف الشكر
 ومن السمع منه ومن الحمد وان لم يذكر في الكتاب رفر الى ان الحمد في مثل
 هذا المقام من قبيل الشكر لان المادة مادة الاجتماع كما سطر على الشاء
 الله تعالى وذا على الاقصاد بالحمد فعل اداء الشكر اوصفه واعا عطف الحمد على الا
 عتقاد بطريق التفسير اذ انما المراد بالاعداد وليس هو العلم الذي ليس
 من مقتوله الفعل بل المحبة التي هي عبارة عن عمل القلب وعطف ايضا للخدمة
 على العمل بطريق التفسير لان المسمى عن التظيم ليس مطلقا بل الا اذا كان
 بل العمل الذي يكون بطريق الخدمة فان قيل كيف يتصور الاساءة في عمل
 الحنان وهو امر جعي فلا يتصور الا في البناء لا الحنان في عدم الاطلاق ومن

ان يطلع محض شخص في شانه المنعم من الاسماء والثر من الآثار
 منه عن تعظيم بالنسبة الى ذلك المطلق فان الاسماء والآثار انما يطلع
 على الحق المنعم عن التعظيم لا على التعظيم التدا فطهر الفرق بينهما
 افعال الخواص فليست اهل فمورد الحق يكون هو اللسان بمعنى
 اذ فيه الحق يكون باللسان ولم يقل يكون في مقابلة النعمة وجعل الشكر
 بالنعمة كان حل وورد الحق وطريقه هو اللسان وحده وتناول يتعلق
 بالنعمة وبغيره ما كان حل وورد الشكر وطريقه اعم من اللسان وبغيره وما
 خلق به هو النعمة وحدها فان قبل المقصود منها سال النعمة من الحمد والكلم
 فاي سر في تقديم سال النسبة بين المورد بين والمتعلقين على بيان نهايتين
 الحمد والشكر فلما السمع ان الظاهر السعيفين هو النسبة بين المورد بين
 والمتعلقين والنسبة بين الحمد والشكر انما يظفر بها من النسبتين معرفة
 التعريفين اولها ما يظفر منها ثم فرع عليه ما يظفر منه كما هو ادراكه
 ومن ههنا تحقق تضادهما بمعنى سواء نحو التضاد من كون الحمد اعم
 من عوار المتعلق وارتضى باقتدار المورد والشكر بالعكس وبيان كون العلم
 والشجاعة من المراتب الغير المتعدية ان العلم اما عبارة عن الاضافة بين العالم
 والمعلوم او عن الاعمال الحاصل للنفس او عن الصورة المرشدة فيجبها اليقين
 هي من قبيل الكيفيات واما ما كان فلا يعمل الاسعال من محل الى آخره وما حصل في العلم
 من الصور الادراكية حين تعلمه بطريق الاسعال من المعلم لم يخلو له ما ذلك
 فيه بواسطة العلم واما الشجاعة فهي عبارة عن ملكة نفائسة متوسطة بين الخوف والتهور

والملك من قبل الكيفيات العار العالم للاسعال واسم لفظ الاسم
 يطلق على معان ثلثة احدها ما على الفعل والحرف وثانيها ما يقابل الصفة
 وثالثها ما على المعد والكمية والمراد المعنى الثاني معرفة جعله مقابل للمعد
 لكنه بالنظر الى الاصل لان من توصفه بما هو يعول بها ايضا بالنظر اليه وقد
 احصا الاول صاحب الكشاف في الثاني البضايي وتحقق مراد العرفين بان ان
 الاولى هو الاول مستدعي زيادة سلا يلحق بالمقام لله اس الوجود
 الوجود المستحق لجميع المحامد ذات الشئ حقيقة وهو منفول من ثبوت
 ذو معنى الصاحب لان المعنى القاييم سعة بالسمه الى بقوم له او افراد
 يستحق الصاحب واما الكلمة ومكان المعلول سعة والثناء الثابت
 وادعوا محي الساد في صاب معنى صحت وهرذا دعوا في السمة ولم يتأثروا
 عن اطلاقه على الباري جل ذكره وان لم يجزوا نحن علامه في الاجزاء عليه
 واظهاره في لسان جملة الشريعة دليل على الاذن في الاطلاق صادر كذا وكذا
 الكشاف والحمد جمع محمدا بمعنى الحمد وفائدة النفي الاول الاشارة الى ما
 يتمم الذات من غير ثبوت الواجب بالذات ووجود غيره واجب بالغير ولا يخفى
 ان الواجب اذا اطلق لا يشترط له الا ما هو بالذات والمقصود بها تحقيق كون
 علما فان الاسم افا علم علمية مستمدا تعين ذلك المسمى عند العالم وبغيره عن غيره
 وفائدة النعت الثاني الاشارة الى استيعاب اسم الله تعالى لجميع صفات
 الكمال فان كل صفة من تلك الصفات مما يستحق ان يحمد عليه فلو لم يسم صفة
 واحدة منها له سبحانه وعالم لم يكن مستحقا للحمد عليها فيجب ان يكون مستحقا لجميعها

بأن يطلع الوجود وان كان شرا كالبشر والحيوان
 بالاسكان انما هي الاشارة بوجوده انما هي متميزة عن وجهه

الذات

حتى ان يكون مستحقا للحمد عليها والمقصود بها الموطونة لما ذكره من وجوب
تعلق الحمد على هذا الاسم دون الاخر من اسماء الصفات فانه لجميع
الصفات كان تعلق الحمد على تعلقها على جميع الصفات بخلاف ما اذا علق
على اسم من اسماء الصفات فانه نوعا اختصاصا للحمد بتلك الصفة بل يدل
عليه وما عرفت ان يعلم ان ليس معنى كونه مستحقا لجميع الصفات انه يدل
عليه ولو بالاجمال لانه بدهة العقل شاهدة بان مدلول العلم كثير ما يتغير
ولا يلاحظ موصفة من الصفات فكيف جميعها بل معناه انه دال على
جامع لجميعها بالنظر الى نفسه فيكون من قبيل سمي الدال باسم المدلول
فان علق الحمد على مثل ذلك الاسم فكانه علق على جميع الصفات ولا يلزم
التعرض للاستحقاق الوصفي لما عرفت انه لا دلالة له في النقطة على صفة
فلينما مل في هذا المقام فانه من ثم الالف واللام ولذا لم يعل الحمد للخالق
او الرارق يعني ولكون لفظ الله اسما للذات المستحق لجميع الحمد
لا صفة مشعرة باستحقاق بعض الحمد دون بعض على الحمد عليه لا على صفة
من تلك الصفات ما ان يقول الحمد للخالق او الرارق او كونهما بوصفهما بوجه ما يخصا في
استحقاق الحمد بوصف دون وصف فان ترتب الحكم على الوصف مشعرة
الوصف للحكم كما ثبت في موضوعه وما استعمل من هذا الكلام ان يقال فعل
ما ذكرنا كان ينبغي ان لا يتعرض للانعام ولا يقول على انتم رده يقول
بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيهها على تحقق
الاستحقاق بين اي الاستحقاق الذاتي ولا لاستحقاق الوصفي فان قيل

الحمد

الذات

الذات من حيث هو موكيف يستحق الحمد والحمد يقتضي مجودا عليه صفة
كان او فعلا فلما معنى الاستحقاق الذات استحقاقه بصفاته الذاتية
فانها عالم بكن غير الذات وان لم يكن عينه ايضا اعطيت حكم الذات
خلاف الافعال يدل على ذلك ذكر الاستحقاق العقلي في مقابلة الاستحقاق
الذاتي ولوح الله الشرح كالنوع حيث قال ان الحمد على النعم وغيره فانه
عالي يستحق الحمد اولا لكمال ذاته وعظمته صفاته وثانيا لجبل نعمته ووجوب
الآلة او اسما لجميع الصفات الكماله سرته الى ذلك تعلق الحمد بهم
موضوع للذات المستحق لتلك الصفات اذا المطلق عن خصوصيات
الصفات المفيدة للعموم خذرا عن الترجيح بلا مرجح فان قيل الله على كنه
الاسما من اعا يتصور في كلامين مستقلين يفيد احدهما الاحد هما
الاخر الاخر وهذا الكلام واحد الالف واللام على الاستحقاق الوصفي لان الكلام يتم
بافرة ولا يعطى الا اول حكم قبل الاخر فلما المقصود بيان السكينة في الاطلاق
فان الله اذا كان ذكر الذات مع الاشعار بصفة من صفاته امكن ان
يؤدي بعبارة اخرى احصه منها مثل الحمد المنعم مثلا فان الصفة هي الدلالة
على الذات والمعنى المقصود جميعا فلا بد من بيان الغائبة في ذكر الذات
بالاستقلال ثم التعرض بالصفة وقدم الحمد لاقتضاء المقام من زيد
اهتمامه به استصعب الناطقون في هذه الكتاب بهننا امر من احدهما
بيان السكينة في تقديم الحمد فانها انما تذكر للمتمم عن موضوعه الاصل في الدعاء
وهو الحمد مهما مبند والاصل فيه التقديم فلما حاجة لبيان السكينة والاعمال

ان ذكره لفظ ايضا بعد ضميره بدل على ان مهننا عبارة اخرى تدل على
الاخصاص راجح على من العبارة بسبب هذه الدلالة ولم يسبق مهننا
ما يشعر بذلك ولا وجه لقوله على ان صاحب الكشاف آه فان اردت تحقيق
المقام فاستمع ما تبلى عليك من الكلام فاقول بانه النوفق فذكر الاداة
ان الحمد لله في الاصل حمد الله حمد احد فالفعل له لانه المصدر عليه
عنه وادخل لام الجر في المفعول بوجه العمل المصدر فانه لا عمل مقدم الا في الخبر
او ما يجزى مجراه كما سباني فثبت ان شاء الله تعالى وعدل عن الصب
الدهال على مفعله الحمد الدهال على الجحد والحديث الى الرفع الدهال على
اسميتها روماء للروم والنبات فصار له حمد كقولنا في الدهال رجل فاذا
اللام الى هذا اورد ان يقال اذا كان الاصل هذا فما مقتضى المعدول عنه وتقدم
الحمد على الله والحال ان لنا خبره وتقدم لله مرجح احدهما ان ذكر اسم الله تعالى
ايهم في نفسه والثاني ان فيه دلالة على اخصاص الحمد بانه فان تقدم ما
الثاني في غير الاخصاص كما سباني ان شاء الله تعالى وما ورد هذا السؤال
بالنظر الى المقام وما كان البلاء في الكلام عبارة عن مطابقة مقتضى المقام
مع الغضاضة كما سباني رجح مقتضى الحال والمقام على الامة الثانية في
ودفع الثاني بان دلالة على الاختصاص لا يصلح للبرج لان هذه العبارة ايضا
بدل على ما ذهب الكشاف في تفسير قوله تعالى الرحمن الرحيم فالك
يوم الدين حيث قال بعد الدلالة على اختصاص الحمد بانه به صيق في قوله
عالم الحمد ففقد بعض التخصيصان فبقى الاهتمام المقام مرجح ولهذا قد مضى

به دون التخصيص ثم اعلم ان التخصيص في الحمد مستفاد من التعرف ان قصد
به الاستغراق لان المعنى ان كل حمد لله تعالى فيكون الحمد مقصورا عليه لان
كل فرد منه موصوف بانه فلا يوجد فرد منه في غيره وان قصد به الجنس
من حيث هو موصوف بانه لا يستغني عن اللام في الله على كونها لا اختصاص لان المعنى
في جنس الحمد يخص ما به فليتم اختصاص جميع بالافراد بالضرورة واللام
اوجه لان افادة هذه اللام التخصيص بمعنى المحرر محل حيث لكن الثاني هو
لمعنى صاحب الكشاف وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من اللام اه ذهب
بعض الناس الى ان معنى يوصف الحمد باللام هو الاستغراق ورده صاحب
الكشاف ولم يسن وجهه فتنبيه بعض الشراح بانه مبني على ما عند المقر ان
افعال العباد ليست مخلوقة لله تعالى بل لهم فلا يكون جميع المحامد راجعة
الله بل بعضها اليهم ورده الشراح بقوله وبهذا يظهر اه بمعنى سبب
صاحب الكشاف باختصاص الحمد بانه تعالى يظهر ان ما ذهب اليه من اللام
فيه لم يوصف الجنس دون الاستغراق ليس مبنيا على قاعدة خلق الاعمال
كما هو مذهب اهل الاعتزال لانه لما اعترف باختصاص جنس الحمد اعترف باختصاص
المحامد كلها لا سئل الله انما لو ثبت فرد من الحمد لغيره تعالى كان جنس ثابته
له في ضمنه فلا يكون الجنس مختصا به والمقدر خلافة فان قبل الاختصاص
مناف لمذهب فكيف ذهب اليه قلنا اجاب عنه صاحب الكشاف بوجهين
الاول انه لا يمنع ان يمكن العباد وادعاهم على افعالهم الحسنة التي بها
يستحقون الحمد من الله تعالى فمن هذه الوجه يمكنه ان يتم بدل عليه قال في سورة

التفتابن قدم الظرفان يعني الملك وله الحمد ليدل بتبعه بها على اختصاص
 الملك وله الحمد ما سجد على ثم قال واما حمد غيره فاعند ادب ان نعم الله تعالى جرت
 على يده الثاني انه اذا د بالحمد الحقيقي الكامل الذي يقتضيه احواء هذه الصفا
 فاللام الحقيقية ويراد اكل انه من باب ذلك الكتاب وحام للواد ايها
 التي حتى ان يطلق عليه الحنفية كما نزل كل الحقيقة لاله لا استوفى في المقام
 للطلاني وتسر بل غير ذلك من له العدم فانه يطول للمساقة مع قصرها والفاضل المعنى
 ذكره للواب الاول لكنه قال من هذا الوجه عكسه ان يحمل ذلك الحمد راجعا اليه
 ايضا اقول المبتدأ من ابلاء لعط ايضا يصير الله الرحمن الرحيم الى الله ان يكون المعنى
 فمن حبه او صافي الكشف في يكون الاقدار والممكن للعبد على فعله
 الحسن المحسن له الحمد من الله تعالى يمكنه ان يجعل ذلك الحمد راجعا الى الله كما جعله
 راجعا الى العبد من جهة اخرى والحق ان هذا المعنى مناف لما قد اثبتناه
 من التخصيص فانه انما ثبت اذا اخص جميع الافراد ولا يعبر ظاهر ما ذكره الا
 جميعه في الجملة والابن من منه الاختصاص لان البعض الثابت له جمع مشترك به
 ومن العبد الى ترجيح والتخصيص انما يصح اذا لم يوجد في غيره ولو ادعاء
 ومرا د صافي الكشف بالنعيم ليس ذلك لما اشار الله سابقا من نعمه سبحانه
 الله تعالى صفة حمد غيره حتى جعل بالنظر الى ذلك البقرة عناية العدم حيث قال
 ان حمد كل حامد لكل محمود وجهه لله على الحسنة لانه انما حمد على الصفة الكمالية
 المعاصرة عليه من العبودية الحق جل وعلا فهو فعله على الحسنة والحمد على العمل
 الجليل فالحق ان تخصيص مطلق الحمد بالله تعالى حقيقي على اصل الشيخ الى

الحس

الاشعري وادعاء على اصل الشيخ ان منسوب المانريدي والمعتزلة وذلك
 لان الحمد وعلمه يجب ان يكون اختيارا بالالتفاق فافعال العباد عند الاشعري
 محال لم يكن اختيارية لم يتعلق بها الحمد اصلا وعند المعتزلة لما كانت مخلوقة لهم
 تعلق بها الحمد لكن الله تعالى يستحق الحمد معاملة تلك الافعال باعتبار كون الاقدار
 والممكن من معناه وندس واما عندنا فلما كانت مكسوبة للعبد ومخلوقة لله كما
 استحقوه بوساطة كبرهم واسوجه معاملة ووجه الادعاء اما الاول فلانه
 لو لا اقدار من لم يعلق منهم واما على الثاني فلانه لو لا خلق معه لم يوجد كبرهم
 والابن ان اعمالهم القبيحة التي بها يستحقون الذم انما هي الاقدار على
 النعم وخلقه ليس بمعصية واما قوله كلام الكشاف بانه اخبار الحسن ومصرفه في
 المقام للطلاني الى الكامل من افراجه رعاية لمذنبه ورد ما به عكس اختيار
 الاستغفار ايضا على محامدة كونه العدم بالعناصر الى محامدة فلاح في
 من اخصاه الحسن والاستغفار في ايها ساقط طاعة افادة الاغترال
 واما عملان ما ولا مدح به تلك المسافة فلانه ترجيح لاختيار احد معاملة الله
 من هذا الوجه لم لو فعل اصدار الحسن وجعله على احوال احوال لا بهام الله الحسنى
 لان يطلق عليه الحسنة لا الاستغفار فانه من محامدة غيره في المقام للطلاني
 منتهى العدم لانه يطول للمساقة مع قصرها كما دس الله صافي الكشف
 كان كلاما صحيحا لا يرد عليه الرد بل على ان الحمد من المصادر اربعة
 من الافعال مبدءا توجهه اذ الكلام الكشاف اصداره بعض الشرح
 وحاصل ان صافي الكشاف انما نفي كون الاستغفار بمعنى التوبف باللام

انما يضاف الى الله تعالى في قوله
 لا يدين في علم الكلام ان الاقدار على الله

لا لا المحذور مضمون في الاصل ثابت ما بال الفعل ورعده لعصده الدوام عفا
 المعام والعقل اعاد على التعصم والحق لا الاستغراق فكذا اما بنوب مائة
 فان قيل الدوام اعاد على قصد بالرفع اذا دل الاستغناء على الدوام وهو محتمل
 كيف وقد صرح الشيخ بانه لا يعرف في رد مطلق مثلاً لاكثر من اسباب الاطلاق
 فقال ولو سلم فاعاد لاذ لم يكن حظه فعله لان الطرف مقدر بالفعل
 على الاصح قلنا مراد الشيخ انه لا استفاد من جوهر المعطى بالوضع وهو لا يمتنع
 كونه مساعداً لمعونة مقام المحذور كما اثرنا اليه ثم لا بد من التفرام
 الفرق بين الطرف وصرح الفعل اذا دعى من لسان من فصل بين الامس
 كصاحب المفتاح وشراعه وغيرهم من المحققين قد حوا له لانه قوله تعالى
 عن الله اتمهم قال سلام على الدوام والساكن مع ان حظه طرف وايضا قد
 صرح بعض المصنفين بان الاولى في الحشر الطوفان بقدر يكسب الفاعل لان الاصل
 في الجزة الافراد حتى قال الراجح في مباحث كون الجزة حمله طرفة الانصاف ان
 المعلوم من قوله لا بد في الدوام فيها او استغراقه وعدمه نظرنا في
 المصدر كاف في السام من الفعل ولا دخل اللام فيه فلم لا يجوز ان يوقف
 ذلك المصدر باللام ويقصد به معنى راد على اسم مدلول الجنس وهو الاستغراق
 فلا بد من دليل يدل على عدم الاستغراق معنى اللام ايضا كما هو المطور والحاصل
 ان الدليل لا يطابق الدعوى لان الدعوى امتناع كون الاستغراق معنى اللام
 ولم يفته الدليل واما اعاد اسما كون الاستغراق مدلولاً للفعل وحده فهو
 ليس به دعوى فالاولى ان يكون الجنس اهـ مما بطل التوجيه من

اساس له وصاحب الكشف كون الاستغراق معنى يعرف للحد باللام
 اذ ادان توجيهه غالبا ودلالة الشكال وما استلزم اسما كون اللام يعرف
 الجنس من حيث هو وهو يتفق كونه للاستغراق اقنعه عليه فقال فالاولى ان
 كونه للجنس بمعنى اظهر صنف التوجيه من اساسه فالاولى ان يوجه اليه
 اذ ولو ان يقال ان كونه للجنس اي كون اللام يعرف الجنس من حيث هو وهو
 لا الاستغراق او كون التوفيق باللام للجنس لا الاستغراق مسمى على امر من احداهما
 انه اي الجنس او يعرف هو الجبادر الى الفهم من اسم الجنس المعرف
 لا الاستغراق لانه من فروع معرفة الجنس والاصل تبادل الاصل وهو
 الشائع في الاستعمال لان الحكم على جميع الافراد قلنا بوجه بالعباس الى غيره
 خصوصاً في المصادر التي لا خلاف في انها موصوفة للجنس من حيث هو
 من غير اعتبار فرد واما الخلاف في سائر الاجناس وعند فقهاء وان
 الاستغراق اعاد عن قصد يعرف الجنس من حيث هو وهو ما بها اعاد بنفع
 اذ اريد الحكم على الافراد وكان الاقتصار على البعض به حتى لا يخرج مع كونه
 المعام خطايا بها ساسه المعاملة واما اذا اريد تخصيص الجنس المنفرد
 الاستغراق مع سقوط مؤنثه ففقدت الاستغراق ان يكون في عامه للمعام
 لان لا يوجد اصلاً وانهذا قال صاحب الكشف ثم هذه المقام آتت عن الاستغراق
 لان اختصاص صفة المحذور بما ابلغ من اختصاص او ارجحاً جمعاً وفرداً
 ان اللام الدال على اسم الجنس لا يعد سوى يعرف مدلوله واسم الذي دل
 اللام لانه لا يمتنع ساء الذي هو من الجنس فاذا لا يكون ثم استغراق هو

هو مدلول اللام اصلا كما هو المظ قال العاصم الخشنى و هو ان
محصل ما ذكره الخارج في توجيه كلام صاحب الكشف و رده او انشاء
ان صاحب الكشف عيى كون المحمولا في هذا المقام على الاستفراق ويجعل
محمولا على الجنس فقط فقول منعه ذلك اما بينهم من قوله والاستفراق الذى
يتوهم كثير من الناس وهم منهم قلنا ان يقول معنى هذه العبارة ان كثرة
من الناس يتوهم ان الاستفراق هو معنى توبيع المحمولا باللام بدليل قوله
فان قلت ما معنى التوبيع وقوله ومعناه الاشارة الى الجنس المستفراق
من هذه العبارة ان الاستفراق ليس معنى التوبيع الذى في المحمولا وذلك لانه
استفراقه لجميع الحامد عمونه المقام وتقابل ان يقول ليس محمول كلامه
ذلك لمحصل ان صاحب الكشف عيى كون معنى التوبيع باللام هو الاستفراق
وجعل معناه توبيع الجنس بدليل انه قال ولهذا يظهر ان ما ذهب اليه من
ان اللام في تعريف الجنس دون الاستفراق ولم يقل من ان المحمولا في هذا المقام
محمول على الجنس دون الاستفراق وباقى كلامه مطابق له كما مر في قول
ذلك نعم من قوله والاستفراق الذى يتوهم كثير من الناس وهم منهم فان معناه
كما عرفت ان كثرة من الناس يتوهم ان الاستفراق هو معنى توبيع المحمولا باللام
وليس كذلك بل معناه الاشارة الى الجنس وهو معنى توبيع الجنس ثم انترض
على الوجه الاول بان المتبادر الى الفهم من اسم الجنس المعروف باللام في المعاني
للطعام والاشبع في استعماله هناك اما هو الاستفراق سواء كان مصدرا
او غيره والمقام الخطاى المنقضى للمباينة اول دليل واعدل شاهد على الاستفراق

ولى معنى في مقام يكون اولى بالاستفراق من المحمولا في مقام محصنه ما سعى
وفرنة الاستفراق كذا على علم الحيات والحواب انك قد تحققت بما اسلفناه
ان هذا المقام ليس مقام الاستفراق فحقه بنية اخفى من السهوى بل لا وجود لها
وعلى الوجه الثانى بانه ان اراده انه لا يكون عدم الاستفراق هو مدلول اللام
او مدلول اللام او مدلول اللام او مدلول فى نفس الاسم فلا كلام فى صحة
هذه المعنى لكنه لا يحسنه وحده اختيار جعل المحمولا في هذا المقام للجنس دون الاستفراق
وان اراده الاستفراق هناك اصلا فلهذا انه غير لازم بما ذكره والحواب ان اختيار
الاول قوله لا يمتنع به وحده اختيار جعل المحمولا في هذا المقام للجنس دون الاستفراق
فلنا لم نختص احد ذلك بل هو مبني على اختياره من كون المحصول ما ذكره
وقد عرفت حاله واما ما اختاره في التوجيه من ان دلالة اللفظ على الجنس وعلى
اختصاصه به سبحانه تامة لا يحتاج فيها الى الاستعانة بالمقام مع ان اختصاص
الجنس بقوم مقام اختصاص جميع الافراد ويودى موداه فلا حاجة خصها
في مادية ما هو المصنوع واعنى انتفاء المحامد من غيره تعالى وثوبها الى ان
يراد على الجنس معنى زائد سبعان فيه القرابين والاصوال فيرد عليه ان هذا
التوجه ايضا مبني على كون المحصول ما ذكره وقد عرفت فسادا وعلى تقدير
صحته ان كانت القرينة المانعة عن ارادة الجنس من حيث هو موجوده فلا
لاختياره مع المعارض الاقوى والا فلا وجه للعدول عن الحق البيضاء هذا
ما شبه لي في هذا المقام بعون الملك العلما وهو المستعان وعلمه النكلمان
لفظ على في المعاديات بمعنى الباء التى للمعابلة كما يقال بعث هذا على ذلك

او اعطف على كذا والمرا ديد كل وبكذا او ما كان للجد مقابل الانعام او دخل فيه
 كلمة دالة على التعاقب وقد زعم بعضهم ان ما في ما انتم موصول والعائد محذوف
 وفي المخطوف مقدر فتقدير الكلام الحمد لله على الذي انعم به وعلى الذي علمه
 فلما اكد ان تعالى كيف بقدر المنقول وقد اخذ علم مفعول وهو ما لم يعلم
 دفعه سبحانه امور عليه ان يكون ما لم يعلم بدلا من الضمير المحذوف ان
 يكون خبر مبتداء محذوف يعني هو ان يكون مفعولا محلا بتقدير اعني
 والشارح الخيرة اختيار ان ما مصدرية لا موصولة لوجود المانع بين
 الموصولة لنظا ومعنى اما لنظا فلا حاجة للموصول الى التقدير اني
 العايد اليه في الصلة مع تقدير ذلك التقدير فيما عطف على الصلة يعني علم
 لكون ما لم يعلم مفعول فان قلت علم يقتض مفعولين فلم لا يجوز ان يكون
 الضمير المقدر مفعول الاول وما لم يعلم مفعول الثاني قلت لان مفعول
 الاول يجب ان يكون عالما ومفعول الثاني معلوما كقولنا ما علم ادم الاسماء
 فعلى تقدير تقدير الضمير لا يجوز ان يكون هو مفعول الاول وما لم يعلم
 مفعول الثاني اذ لا وجه لكون الاول عالما والثاني معلوما بل مفعول
 الاول صيغة المنكلم والتقدير وعلمنا حذف لانه ما لم يعلم علمه والاقصا
 صحتها جازية لما عرف ان المفعول الاول مغايرة للثاني ليس كما فقد
 حتى لا يجوز الاقتصار وقد وقع في التنزيل كقوله تعالى لا علم لنا الا ما علمنا
 ثم عادة الشارح تقدير العايد على تقدير الموصولة دفع ما ذكره والصحيح
 من الوجوه بقوله ومن زعم ان التقدير وعلمه على ان ما لم يعلم اي بناء على

من الوجوه الثلثة فقد تنفس اخرج عن الطريق القويم وهو اما بختار ما
 لا يجوز قطعا او باختيار ما هو نكر الاول الذي رعاه كما لو اوجب بل في
 نظر البلغاء فلا منافاة بين القول بالتقدير او لا بالتقدير ثانيا اما كون
 الاول تنفعا فلا سئل انه لا بد من المحذوف وهو غير جازي لان المدل
 منه سطر حكما ولو سقط لفظا ايضا لبقى الناصب بدون المنوع واما كون
 الاخر تنفعا فلا سئل انها وجوبها من الحذف بلا دليل بجذبه واما معنى
 فلان الحمد عليه عاوج ان يكون من اوصاف الحمد والاختيار له كان الحمد
 على الانعام الذي هو من اوصاف النعم امكن من الحمد على نفس النعم فان قيل
 الدليل يدل على عدم حوار الحمد على نفس النعم وقد كان المطع عدم الامكنة
 قلنا عدم الجواز بالنظر الى الحقيقة وعدم الامكنة بالنظر الى الجواز ونحوه
 ان الحمد لا يجوز بالنظر الى الحقيقة الاعلى الانعام وان جاز بالنظر الى تنزيل النعم
 ممر الانعام لكونها اثر او سببا له ولهذا اختيار الامكنة لا الوجوه
 ولم يتوقف النعم بل تصور العبادة من الاحاطة به يريد ان
 لم يعمل على ما انعم بكذا او كذا ولا يريد ان لم يعمل على كذا او كذا لانه معلوم مما ذكر
 فصل هذه الكلام ثم ان التعرض للنعم به قد يكون بطريق المصريح بالكلية
 وقد يكون بطريق المصريح بالسبب فاشارة الى وجه نكر الاول بقوله
 لتصور العبادة عن الاحاطة وكيف لا وقد قال الله تعالى وان تدوا
 نعمة الله لا تحصوها واسر الى وجه الثاني ما مر من قوله ونشأ بنوهم
 اختصاصه بشئ دون شئ فانه اذا تعرض لبعض النعم رغبنا بنوع متوهم

ان اختصاص الحمد بالله تعالى سبب هذه النعمة دون غيره اقرى فلم ينقض
 له دفعا لهذه النعمه قوله وليذهب نفس السامع كل من يذهب يمكن فانه
 اذا نقض سمع النعم يكون المقصود منهم طابه واذا لم ينقض له يذهب
 نفس السامع كل ما يمكن ان يذهب اليه من النعم ومن المبالغة
 بالاحتجائي ثم انه صرح النعمه كما الى اصول ما يحتاج اليه في معناه النوع
 المقصود من هذه الكلام رفع شبهة نشأت مما يقدم ومنه توطئة
 ما سأل من سأل المسألة من مذكر المص في الحمد ومن مذكر في
 الصلوة بعد التسمية انك قد عرفت ان في المصير بعض النعم به
 اهم اختصاص الحمد ببعض دون بعض وقد عرض له محسني ان يكون ^{المقيد}
 فيه اهم الاختصاص وسواء اللاحق الى اللاحق انما يكون اذا ذكر
 المنعم به متعلق بالانعام واما اذا ذكر متعلق بالانعام الخاص بعد الموصوف
 الانعام متعلق بذلك اللاحق انما يكون الى ما ذكرنا استعمال كلمة الدال
 على التراخي فان الكلام الثاني لما استقل بالافادة اعتبرنا في طمته
 كانه من راجع عن الاول وما نقرر التمهيد فينبطه عن مذهب ان شاء الله
 تعالى والله لا يفيض النعم كما ابشر الله البيان الى علمه لانه انعام خاص
 وليس هو وما يحتاج اليه في تمام النوع الحمد كما يدل عليه قوله فيحتاج
 في نقض الى الحمد وله اصول كلمة هي العمدة الكبرى في امر السامع فيحصل
 العداد والناس والمكن وعنه ما يخص به المكي مثلا وروى في شبهة
 متبركة على ملك الاصول ومنشعب منها الاصول منها والاصول موقوفة

على سمع البيان كما سأل في السان والاشك ان المصريح بالموقوف عليه
 اعاد الى الموقوف بالضرورة وببارة الى الانسان ما الى ان كان كونه
 المصريح به اعاد الى اصول ما يحتاج اليه لما كان سأل من المصير سأل ما لا يحتاج
 وسأل الاصول وسأل كسبه الا كما البجاء اشار الى الاول موله
 الى يحتاج في تبيين الى الحمد والى التامى بقوله سعاد ونول وتبشاد كون
 في يحصل العداد والناس والمكن وعنه ما والى الثالث موله ومنه
 الى يحصل العداد وعنه موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه ما في شبهة
 قوله سعاد ونول وتبشاد كون اما اسما في جواب عن السؤال عن سبب
 الاصحاء او حال من له صفة اصحاء وما دخل عليه مع كونه ليعتد زيدا
 ركنين وما في ما جنته عبارة عما يحتاج اليه في امر المعاني في الجملة لا كل
 ما يحصل في القلب اذ كم من سأل يحصل في الصمة والمصلحة في اضمارة واراد
 بالاشارة في قوله والاشارة لاسي الاشارة الى ما بها لا التي
 لاسي بالمعدومات والمفعولات الصرفة دون الاشارة العقلية
 وفي الكتابة مستقرة به وعلله ان العرض عدم الالفاظ الدالة
 على المتعاضد لا يتصور الكتابة اصلا لانها موقوفة على علم وعلم لا
 يحصلان بدون الالفاظ فلما معنى لموله وفي الكتابة مستقرة ويمكن ان
 الكلمة وان كانت موقوفة في الظاهر على الالفاظ لكن يمكن خضيلها
 بالنظر الى قدره الله تعالى خلق فيم نوري في ضمير كل احد بحيث سلم دالاه
 كل نفس على معناه وعلم ايضا علم صاحبه بكتب الدلالة فانتم الله

عليهم اذا توقف تفصيل الامور الضرورية على توقف كل احد لخاصة
ما في خبره والاشاره والكتابة لم تنبذ اعم الله تعالى على افراد الانسان
بتعليم الانسان بواسطة علمي ادم اعم بالوحى او بخلق علم ضروري
كما هو راي ابن الحسن الاشعري والمنط بمعنى النطق والفتيح المسن
الموضح حال الفصحى اى صرح بقوله العرب بما في الصبر من وفاء له
المراد معناه الاصطلاحى كوازان يكون بعض اللغات بمنزلة قصيدة
المعنى فان حصل كما ان الاشارة لا تنفي المبدء وما المعكولا الصوف
كذلك الانسان لا ينفى بتفهم العاقل من الموجودات في الحال والذات
في الازمنة الالائية فلا بد من التوضيح للكتابة لكونها حجاجا اليها
فما كان اصلا سوسل الى تفصيل الكتابة ايضا دون العكس اعلم علمه واعلم
ان الامام البغوي قال في قوله تعالى علم الانسان النطق والكتابة والفهم
ما يقول وما يقال له وقال هذا قول ابي العباس وبن زيد والحسن بن عوف
ان روح ايضا هذا النفس لكان احسن كنهه مع صاحب الكشاف
ثم ان مدد الاجماع اعلم ان هذا شروع في بيان المناسبة من
ذكر في الصلوة ومن ما ذكر في الحمد والمراد بالخبر ثبات اما خبر ثبات نوع
الانسان بمعنى ثبات العدل والمعاد امام عدم معرفة حال كل فرد
على التفصيل من جهة العدل والمعاد واما خبر ثبات الاحكام بمعنى
عدم ثباتها امام عدم معرفتها مفصلة فعلى الاول يكون معنى العبارة
بل لا بد لحوال تلك الخبر ثبات المعرفة احوالها وعلى الثاني بل لا بد

لثبات

لثبات اى معرفتها والمراد بالواقع المنظم والمسهل لان الواضع للمعنى
هو الله تعالى واعلى موجبات هذا العلم اما ان يكون معجزا مذكور
في الكتب الكلامية واما ان يكونها على المعجزات فانه المسن للاحكام والخبر
من الخلال والحرام وسائر ما يحتاج له الله في عباد النظام وبانه السابق الى يوم
السامع عن شخص من السمعى عدم خلاف سائر المعجزات واما وصف
العران يكونه فارقا من الحق والساطل اشارة الى ما ينبغي ان هو
وفصل الخطا اشارة الى المعجزة وقوله وعلم من عطف الخاص على العام
رعاية لبراهمة الاستهلال معنى اذا كان المحمود عليه مطلق الانعام
عطف قوله وعلم على اعم من فصل عطف الخاص على العام ولما كان هذا العطف
من فصل الاطباء اعصى بيان فائدة ذكره الخاص صريحا بعد ذكره في ضمن
العام فلما يريد ان يراد البراهمة يحصل به تعليم السان سوا الوصف كونه
خاصا بعد عام وهو ان كان هناك عطف اول او قد ذكر له فائدة من الاول
رعاية لبراهمة الاستهلال وهي في الاصطلاح عبارة عن كون الالتهام متبنا
للمقصود في الحمد وسبب في المدح عام بوصفه ان ساء الله والبراهمة
منها ما عدا ذكر البيان فانه والبيان بمعنى العلمين وان اختلفا معنى
كنهما متحدان لفظا وهذا القدر يكفي في البراهمة كما اشبه الله بعبد في الحمد
ولان اشارة الى موضع علم الجنتين المعاني وهو ان كتيب الخبر
والعلم من حيث افادتها لحواس وكنيتها فادتها الثانية التبيين
على جلاله في البيان وعظمتها فان اذكر بعد العام مبتدأ عن سائر

افراد العلم

عالم من الاوصاف الشريفة فجعل كانه شئ اجزءه مقابلة للعام بحيث لا يشمله
لفظة العام لا يعرف كلمة منه بل يجب التنصص عليه بانفراده وقوله كما يشترط
اي الى الجلالة وتذكيرها باعتبار كونها بمعنى الجلال والشرف كما قال صاحب
الكشاف في قوله تعالى فمن شاء ذكره ذكر الضمير لان التذكرة في معنى
الذكر والوعظ وما باعتبار كونها ما ذكره بان مع معنى الفعل كما صرح به
الشارح في التلويح فان قبل الغاية انما ذكرت للبيان وهو ليس بحال
معطوف على العام والخاص المعطوف على العام انما هو التعليم والفائدة
لم تذكر له اللهم الا ان تعرف يكون ما موصول ففتح الكلام لان لا يكون عبارة
عن البيان فلنا علم الا ان منظر الغاية ومنشأ ما كان هو البيان ذكره
واسند الله ومن البيان بيان لقوله ما لم تعلم او رده على انه قول
وما لم يعلم من البيان علم برأى السجح ايضا وهو مردود لان تلك العنا
نوعه ابتداء خلاف المقصود وهو العطف على ما انعم به يكون المحمود
عليه عدم العلم قبلما حفظه من الابهام وظهور فاده على التقديم بربانية
السجح فان قبل التعليم لا يكون الا لغير المعلوم وما فائدة قوله ما لم تعلم
فلنا فوائده الاولى كالتنصيص بعدم العلم مطلقا في مقام الخضوع الثانية
النصر على عموم غير المعلوم الذي علمه في مقام ذكر النعمة الثالثة السبب
على ان الذي علمناه ما هو الذي لا يعلم بقوا وانا وهدونا لو خيلنا وانفسنا
الاربع كمال اظهار المنة العظيمة حيث وقانا عن شرى الجبريل الى شر العلم
خير من لطف بالبصواب انه النطق على القول لان القول يتناول كلام

الله تعالى فلا يصح التفضيل مطلقا لان هذا الفعل لا يصلح الا لله تعالى
هذه في الحقيقة تعليل لمخدوف تقدير الكلام لم يذكر الفاعل وهو الله
عالي لتعينه وظهوره لان هذا الفعل لا يصلح الا لله تعالى لان الفصل
التيمة وفعال الكلام البيه فصل اراد ان الفصل وان كان مصدر في الكلام
لكنه اسم عمل صحتها ما بمعنى المفعول كالضرب بمعنى المضروب او بمعنى الفاعل
كما فعل بمعنى العادل وكذا المراد بالخطاب الكلام المخاطب به فلا المعنى المصدر
وذلك لان المراد بيان كونه اشارة الى المعجزة ولا يناسبها المعنى المصدر
في شئ منها ومن في من الكلام ومن الخطاب ببيانته يشترطها الى ان
اصناف الفصل الى الخطاب على كلا التقديرين ببيانته والمخلص بمعنى البين
الواضح مرفوع خبر لفصل الخطاب يتبينه اي يعلم ببيانته ببيانته الشئ اي
عليه عظمته اصله اهل به بل اصله ذهب البصريون الى ان اصل
ال اهل واسندوا على بان تضعفه اصيل واعترض عليه بانه تضعفه اهل
لا اول فلا يتم الاستدلال واجيب انه لم يسمع اويل وسمع اصيل ولو كان اصله
ذلك لوحد مصنف فانه يصح ما يصح في الحمد لا يقال ان اقتضاؤه باولى
الاختار عنق الضمير لا تقول المصنف قد برر للبعظم وقال الكسائي اصله
اول وقال سمعت اعرابيا قضا تقول اول في تضعفه قال ثعلب وقد صار
اصلي عيسى لا كما قال اهل مصره وروى عن ابي عمر بن كثير ثعلب
ان الاهل الغريبة سوا كان بها نافع او لا والاول القرابة ما بها فهو اصل
من الاهل وكذا لم يستعمل الا في الاشرف وقوله السماع في مصنفه لا انشاء

يصغر اهل ولان يصغر العظم فرع على يصغر الحقير ودرامتنع والاهل
 ان يكون لكل مجاز حقيقة بدليل الغلبة وان لم يجب والاطهار جمع
 طاهر كصاحب واصحاب قال الشارح في شرح الكشاف الاطهار جمع
 جمع طهر سميت بالمصدر وجمع طاهر اي كاصار واصحاب وشهاد
 والحق ان جمع فاعل على افعال لم يثبت جمع فاعل ان اصحابا جمع صحى كالسكر
 طعيف صاحب كنعين واخي تار او صيغ بالسكون اسم جمع كنعين وانهار فان
 قيل في المثل اجنوا وانا واما الى الذين حبسوا على هذه التيارات بالحمد
 هم الذين بنوا حكا ابو عبيد ومما جمع جان ومان فلنا قال الجوهري
 انا اظن ان المثل جنبا لان فاعل لا يجمع على افعال واما اسناد و
 جمع شهود وصحبا الا ان يكون من النواذر على نحو في الاشمال
 جمع خبر بالاشتداد هذا اخر از عن الخبر بالتحقيق اسم
 تفصيل فانه لا يثبت ولا يجمع ولا يؤنث واما قلنا اسم تفصيل لانه
 لو كان مخف فخر شئ ويجمع مثل قال الجوهري واما قول الشاعر الاكبر العلى
 عرى بني اسد بمر من مسعود وبالسد الصمد فاعاثناه لانه اراد
 عرى محمدا مثل رميت ورميت اصله مما يكن من شئ بعد الحمد
 اي اصل ما بعد مما يكن من شئ بعد الحمد فاذا كان الاصل ذلك
 وفعل كانه اما موقع اسم هو المبتدأ معنى هما وفعل هو الشرط بمعنى
 ونضمت معنى ذلك الشرط والاسم فلنضمها معنى الشرط لزمها
 التاء حجابا لازمة للشرط غالبا فان قيل اذ كان على لزوم الفاء لا

تفنيها
الفاء

لا ما نضمها معنى الشرط وكان الفاء لازمة لهما للشرط غالب
 وجب ان يكون لزوم التاء ايضا غالبا والابتداء الفرج على الاصل
 قلنا ما نضمها معنى الشرط مصر حابه وجعل الفاء دليلا عليه
 وجب لزوم الفاء كليا بخلاف الشرط فانه لا يحتاج الى دليل كذلك فلهذا
 الفاء كليا لضعف المزية ولنضمها معنى الابتداء سبب نضمها المبتدأ
 لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ ولزوم العام الخاص ما على ان لازم
 مجرور صفة الاسم لا موقع صفة للصوق الاسم او لا معنى للمجور
 الاسم للمبتدأ وقوله وابقاء على لقوله لزمها الفاء وقوله لزمها صوق
 الاسم والحق عبارة عن الهاء والاسم وما عبارة عن الشرط والاسم
 ما ظرف بمعنى اذا اه ان قبل كون ما بمعنى اذا بنا في شرط
 مقارنته بالفعل لفظا ومعنى لان اذا كما يليب ما صلبه مضارع ايضا
 وما في مضاهى ان يكون في حكمه قلنا لا يلزم من كون كلمة بمعنى كلمة
 اخرى في الجملة ان يكون في حكمها مطلقا لجواز تعابرهما في بعض الاحكام
 لغرض من الاعراض فان الما لما وضع لفائدة وقوع امر لوقوع غيره
 لزم ان يقترن بما يدل على الوقوع وصنعا وهو المعنى حقيقة فلو كان
 ولما قام معنى هو الما لم يكن وما لم يعلم فظهر من هذا التفسير ان في ايراد
 قول سبويه وجه فائدة غير ما يفهم من الطائفة والوجه مقدم
 يعني ان الوجه الصحيح كونه ظرفا بمعنى اذا مستغلا استعمال الشرط
 لا حرفا كطوبى ثبتت في موضع ان حروف الشرط منحصرة في لو وان

زيادة النوع

واما بالاجماع ولان في الاسمئة والحرفه بالمعنى فلما اريد فيه
 كان اسما كذا علم البلاغة وهو علم المعاني والبيان وعلم نواحيها
 يعني علمها زيادة اختصاص بالبلاغة وهو علم المعاني والبيان
 وعلمها اختصاص بنواحيها وهو البديع بناء على ان المراد بقوله
 علم البلاغة وعلم نواحيها هو المعنى الاضافي دون ان يكون علمها
 للمعلوم السلفه اذ لا ضرورة في الحمل على العلم به مع ازكباب وجهين
 من خلاف الاصل العطف على جزء الكلمه اعني البلاغة ارجاع الضمير
 باعتبار المعنى الاصل لانه لم يجعله اطلاق العلوم اما بالنظر الى
 الدعوى فلما ذكره واما بالنظر الى الدليل فلان قصر معرفه الدقائق
 وكشف الاسرار علمه لا يوجب الفضل مطلقا لضمين بعضها جهات
 اخرى فوق هذه الجبته اهل ما سواها وجعله هكذا او جذا كذا
 وفي بعضها ومبطلها ويمكن وحسب ما به اما ان الضمير باعتبار رجوعه
 الى ما هو عبارة عن العلوم الستة وما اضافة الاجل سواها فقد قصد بها
 الزيادة المطلقة وكذا اضافة الاجل الى العلوم في المتن كما يقال بالاص
 في الاشياء اعد لابني مروان وبرد الاعد لان على الاطلاق ولها بني من ان
 اختصاصه لا يرد ان بني مروان عادلون وصحا اعد منهم اذ لم يكن منهم
 عادل سواها لا بغيره من العلوم استاده الى ان القصر
 غير حقيقي بالنسبة الى سائر العلوم فيجوز ان يعرف الدفين والار
 بالبدعيه وسباني تمام حصه اساده فكون من ادق العلوم

ان قل دقة المعلوم يستلزم دقة العلم لا اذ قد فكشف بفتح التعليل
 من المصنوع اذ به اه والسعر من الشارح بقوله فيكون فلما
 ههنا معدة لطوبى لادعاء شهرتها وهي ان دقايق العرفه من ادق
 الدقايق وصية السعيل والتعريف علامتها وبه يكشف عن وجوده
 فببخت وهو ان ارجاع الضمير ههنا الى علم البلاغة ونواحيها كما
 في قول اذ به يعرف لا يخلو اعني ساقه لان علم نواحي البلاغة لا دخل له
 في الكشف المذكور على المذهب المنصور وهو ان الجاز القرائن لكونه
 في اعلا طمع البلاغة دون شئ اخر وان ارجع الى علم البلاغة معطو
 محمل ويحمل السام اللهم الا ان يرجع الى المجموع بطريق السلب فمضد
 الى المسامع في المد لان المراد بكشف الاسرار معرفة انه امر محرم
 مع الكشف بالمعروفات رة لاما سياتي ان الكشف ههنا ليس بمعنى
 الاظهار للغير وقول لان المراد كشف الاسرار الى قول خارجي
 طوق البعث شارة الى دلاله المعلوم وقول وهذه وسبلة الى قول
 والاخره ان شارة الى شرف الغاية فيكون من اهل العلوم لكون
 معلومه من اهل المعلومات الخ اعاده للعرض مع حاصل الدليل
 واللام في قوله لكونه متعلق بمعجز يعني ان المراد بكشف الاسرار
 المضيق باناما اعجز البلاء لكونه في اعلا مراتب البلاغة لا سبب
 اخر فان من حصل هذه العلم حصل له رفق بعقوبه على لطايف
 في القرآن لا حصي فيقتن به ان البلاغة اما عجز نواعن معارضته

اعجز البلاغة

لاشتماله تلك الدقائق الخارجة عن طوق البشر فان قيل قوله لكونه في معنى
مراتب البلاغة فالف ماسا في من اختاره معاوت بلاغة القرآن قلنا
المراد بالاعلى ههنا حد من الكلام الملح مما عداه بحيث لا يمكن للفهم معرفة
والايمان بمثله بغيره قوله الخارجة عن طوق البشر فلا ياتي ماسا في
فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكره ههنا ههنا حاصل السؤال ان كلام
المص ههنا مخالف لكلام صاحب المفتاح بوجهين انه نسب الكشف الى علم
البلاغة وصاحب المفتاح قصره على الذوق حيث قال وقد ركب الاعجاز من
الذوق ليس الا انه قال بكشف الاسرار عن وجوه الاعجاز وقد ذكره
صاحب المفتاح حيث قال نعم البلاغة وجوه متشعبة راجعة الى امانة
الثناء اي ازالة النقاب ليجلي عليك امانته ووجه الاعجاز فلا وحاصل
الجواب دفع الحافذين الى انه دفع النافذة او لا وادج في الاول مع
الاولى تقرير الاول ان صاحب المفتاح لم ينكر الكشف لانه صرح بكونه
مدركا ولا شك ان المدرك للشيء يكون كاشفا لنفسه قطعيا بل انما
انكر الكشف بمعنى الوصف والبيان للغير لانه صرح به ايضا حيث قال انتم
ان شئ الاعجاز امر غريب لا يمكن امانة الثناء عنه لنكشف لك الحال
وسعلمها بالمقال برشدك الى هذا السؤال كاف الخطاب في قوله لجلي
عليك وما ذكره المص ههنا لادل على انه يمكن وصفه ملائمة في نفس الكلام
وتقرير الثاني ان نسبة الكشف الى علم البلاغة باعتبار كونه سببا بعيدا
فانه سبب قريب للذوق والذوق سبب قريب للكشف فهو سبب بعيد للكشف

متكلمة

وقصر صاحب المفتاح اياه على الذوق باعتبار كونه سببا قريبيا بمعنى
ان الموصل الى معرفة الاعجاز ايضا لا يقرب باللسان الا الذوق والى هذا
اشار ان رج بقوله لجلي على انه انما يدرك به العلم ولو بالذوق المكتسب
منه لا بغيره من العلوم وانما اشعر هذه الكلام ان ادراك الاعجاز
لا يتصور الا بالذوق الحاصل من هذه العلوم ورد عليه ان العرب يدرك
الاعجاز بالسبب من غير ان يكون لهم على هذه العلوم وحصيل ذوق كونه
فاجاب انه اعلم اذا كان الفهم جمعيا بان لا يكون شئ غير الذوق
الحاصل منه مطلقا على الاعجاز وليس كذلك بل العصر اصافي والمضاف
الاساسية العلوم وقد اشتر الى كون الفهم اضافيا في مواضع من
المفتاح كقوله في ارفع علم الاسد لال ان وجه الاعجاز هو امر من جنس
البلاغة والفضافة ولا طريق لك الى هذا الخامس الا طول حذر
هذه العلم على لا سبيل لك الى ادراك الاعجاز على هذا المذهب
الخامس وهو ان اعجاز القرآن ليس الا كونه في اعلا طسعا للملك
الا طول حذر منه على السعاني والسان فان المتبادر من هذه العبارة
ان يكون الفهم بالاضافة الى سائر العلوم ويكون القدر الاطول
حده هذه العلم دون سائر العلوم وكقوله في ارفع البيان
لا علم بعد علم الاصول لكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذه بن العليين
فان هذه العبارة مقطوعة في ان الفهم جمعى بل بالاضافة الى سائر
العلوم والمراد بالاصول في عبارة المفتاح على ذكره الشرح اما اصول

تبلغ

الدين الى الكلام اذ لا بد منه في ما قبل المتشابهات وورده الى المحل كما هو
 العدة الكبرى في معرفة معاني القرآن او اللغة والنحو والصرف هذا
 واعلم ان في كل قول لا علم بعد علم الاصول اه اختلا في المنقول
 اشكالاً اما الاول فلان عبارة المصاحح هكذا لا علم في باب التفسير بعد
 علم الاصول اقراسها على المراد اه ما من كلام الله تعالى ولا اعون
 على ما في ما قبل متبناه ولا اوسع في ذلك لطابق نكته واسماده ولا
 اكشف للضمان عن وجوه الخازنه وقد ذكره والآن الطرف من اعني في باب
 التفسير وبعد علم الاصول متعلقا باقراء اي العون وانفع على معنى لا
 علم انفع منها في التفسير بعد علم الاصول وجوزوا ان يتعلقا بمعنى التفسير
 من لا علم فاذا تعلقا باقراء لا يكون قوله اكشف مقيداً بالطرفين المذكورين
 السببه كما لا يخفى وقد حمل الشارح عبارة المفتاح على الوجه الثاني فتعلما
 كذلك وليس كذلك واما الثاني فلان المتبادر من هذه العبارة ان
 علم الاصول ايضا اكشف بل انه اكشف منها وان غيرها كما كشف ايضا
 لكنها اكشف وكل منهما كما ترى ويمكن دفعها اما الاول فبان المراد به
 تحصيل علم الاصول فلا دلالة على كونه كاشف فضلاً عن الاكتشفية
 عاينه ان يتوقف علمه الاكتشفية ولا فـ وفيه واما الثاني فلان معنى
 العبارة ليس ما ذكر بل هي الاكسمة عن علمها ولا يلزم منه انها لها معنى
 يلزم ثبوت الكاسمة لغيرها بل عاين الامر ان ثبت لها الكاشفية وكيفية
 ان سلب الصفة عن غير سبب ما يستلزم اثباتها كذا في الشئ اذا كان ثبوتها

ضروريا كما في كل الشهادة فان وجود الاله ضروري فاذا نفى عن الغير
 سلبه تعالى والاكتشفية ليست كذلك ما لم فانه دقيق وبالقبول صديق
 علم لا يمكن اه كونه مع تصديق اللجنة السابق اعني لا علم اكشف
 من العلم من وقوله لا يمكن بيان وجه الانحياز اه استئناف حوار عما حال
 انما لم يكشف عن الانحياز على وجه الحال حتى يدرك محضه انما هو
 على طبق اللغة وقد سيجل في تركيب المصعب فيما اذا قصد الانتقال
 عن الكلام السابق الى ما لا يقع تعلق به وهو الانسب منها معنى ان اذا
 وجه الانحياز محضه محال لانه موقوف على احاطة بهذا العلم احاطة
 بانه و هو محض لغير علم العيوب في الدليل كنه بلاغة القرآن اللاحق علمه
 ان مل كما قال في المصاحح في آية الفتن الثالث ولبنى علم المعاني على
 التبع لتركيب الكلام واحدا هو احد الابعاد الا حاطة به العلم العلم العيوب
 والدليل كنه بلاغة القرآن اللاحق علمه الشامل وعامل ان يقول ان اراد عدم
 امكان الادراك محضه الانحياز عدم الامكان مطلقا سواء كان
 طريق الكسـ والاصح تعليله بقوله لا مسمع الا حاطة بهذا العلم لغير علم
 العيوب لان طريق ادراكه غير محض في ذلك كقوله ان يدرك البديهة
 كما عرفت و ان اراد عدم امكانه بالكسب صح التعليل لكن لا يصح تفرع
 عدم ادراك كنه بلاغة مطلقا اللاحق علمه الشامل فنذكره وقد جرينا
 في هذه على اصطلاح المصنف انفقوا على ان في مثل قولنا اظنار
 المسحة ثبت بطلان استغارة بالكلام واستغارة فكله لكن اختلفوا

في نفس ما يطلق عليه هذه ان اللفظان الى ثلثة اقوال وهو المختار ان
الاستفارة بالكتابة هو اسم المشبه المذكور كتابة باعتبار ذكر لانه واد
الذي هو الاظفار والاستفارة التخيلية هي الاظفار على انها قد اراد بها
صورة محسنة مشبهة بما ينبت للجمعة ما اختار صاحب المفتاح وهو انها
اسم المشبه المستعمل في المشبه كالمسح الماد بها السبع ادعاء كعله
مرادف للاسم السبع على عكس الاستفارة المسح كنه واما الاستفارة
الحسنة فصاحب المفتاح فيها مع القوم ثم يدعي اسم المص من ان
الاستفارة بالكتابة عبارة عن التشبيه المضم في النفس المدلول عليه
بأشياء ام المشبه مختص بالمشبه به وان التخيلية عبارة عن اثبات ذلك
الامر للمشبه وقد جرى الشارح رحمه الله بها على اصطلاح المص ضرورة جوية
كلامه على رآه والآفة هو ضعيف لان جعل الاستفارة بالكتابة والتخيلية
عبارة عن التشبيه والاثبات لا يوافق الاصطلاح واللغة كما صرح به الشارح
في موضعه ولهذا قال منها وقد جرينا الى اعلم ان الابهام عبارة عن انطلق
لقطة لمعنيين قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهو في بيان
يجرد وهو الذي لا جامع شئامه لا بلام المعنى القريب وهو الذي
جامع شئامه لا بلامه وما نحن فيه من هذا القبيل لانه اراد بالوجود معناه
البعيد اعنى الطرق والحيات وقد قرن بها استار بلام المعنى القريب اعنى
ما يواجم به ثم اعلم ان الشرح عبارة عن ذكر شئ بلام المستعار منه ان
كان في الكلام استفادة او المشبه به ان كان فيه تشبيه للمعنى للشيء

ان كان فيه مجاز المرسل والاستفارة بالكتابة عما كانت عند المص شبيها
في الجملة يكون كون الاستفارة شبيها باعتبار كونها مما لا مالم المسح به ولا
يشترط كونه ملفوظا لانه معروف بالشرح مطلق كما ثبت ان شأنا الله تعالى
واما قول الشارح في الجواب عن اعتراض المص على صاحب المفتاح ^{طلب}
الفوق من الحسنة والشرح ان الامر الذي هو من خواص المسح به لما مر
في الحسنة بالمسح كالمسح مثلا حملناه على المجاز وفي الشرح لما مر في
المسح به لم يحج الى ذلك ففيه لا يفيد في هذه المقام ولا يجوز ان يكون
شبيها للمجاز المرسل بان يقال اثبات الوجود لا على طريق المجاز
على راي المص كما ان اليد في قوله عم اسر عكس طوعا في اطول لكن يد المجاز
عن السمع وذكر الطول شرح ما قال الشارح في موضع وما كان معنى المشبه
والحسنة عند المص امر من معنويين غير داخلين في تعريف المجاز او رد
لها فضلا على حدة وفي موضع آخر فعلى ما ذكره المص كل من لفظي ^{طوار}
والمشبه جمعة مسجلة في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز
لغوي واكالم بعد اثبات الاستفارة حسنة كالمسح به كالمسح به
جواز بعد الحسنة لان الاستفارة غامضة من لوازم الوجود لا الصور
الحسنة على الاشخاص وان كانت من ملامحها وذلك انما يكفى في الشرح
فقط ^{اقول} القرآن فعلى ان بمعنى مفعول القرآن في الاصل مصدر بمعنى جمع
يقال قرآن الشئ قرأنا جمعه ومعنى القرأة حال قرآن الكتاب قرأة
وقرانا والمفهوم من الشرح انه نقل الى المفعول ثم الى الكلام المنقول بمعنى

الكل في المثال لكل والبعض والمفهوم من شرح الكشاف حيث قال
 القرآن في اللغة الجمع تنقل الى المجموع المملو ان يكون الفعل اول الكلام
 بالمعنى المذكور فان المراد بالمجموع المملو من مجموع ما من الالف على
 المجموع من الحروف والكلمات اشارة الى الكل والبعض بدليل قوله
 وفرة بالكلام المنتزعة على النبي ءم المنقول عنه بالبناء المكنون
 في المصاحف مطلقا نارة على الكل ونارة على الكل فان هذا التنفيس
 ليس الا المطلق وكذا المطلق ليس الا المطلق وهذا اولى لان النقل
 خلاف الاصل وتعليل خلاف الاصل بقدر الامكان هو الاصل لا يقال يمكن
 طمسه بان جعل فعل اسماء ما لكونه معنى معمول للكلام مستقلا
 مفيد للسعل الا انما معمول اذا جعل بمعنى المفعول يكون وصفه فيها
 في كونه اسما مصدر ونظما تالف كلاما مترسما المعاني المراد
 بهذا الكلام بيان كنهه فيما بالنظم على تالف الالفاظ حال كونها معانيها مترسمة
 ودلائلها مترسمة ترتبط بعضها ببعض كائنا في ذلك الترتيب والشكوى
 على وجه يقتضي السمع لا هو السمع في النطق وضم بعضها الى بعض كيف
 اتفق وما كان الاعجاز باعتبار كمال البلاغة والبلاغة باعتبار هذا النظم
 لا غير وترتيب الالفاظ كيف كان اختيار النظم عليه والناسه اشتغال
 على اسعارة لطيفه وهي ان اعتبر في محرد النظم يكون مصرح
 بان بلاخط تشبيه ترتيب كلامه بترتيب الدور ويطلق النظم الموصوع
 المشبهه على المشبه وان اعتبر في نظم القرآن يكون مكنون مع التخييل

اللفظ واصل ان فيه فائدين الاولى البنية
 من الاجاز فان نظم العروة عبارة عن

بان بضم في النفس تشبيه كلاما بالدور على طريق المكننة وتشبيهها
 النظم على طريق الجملة وعلى التقدير من مجموع الاشارة الى ان كلاما
 كالدور كانها عقدا تفصم فتنازعت لانه تشبيه كتب الشخ
 ما بعد المنقطع بحسب معصية طبع المسائل والافهمي ليست حيث
 كانت مرده قبل جمع السج لم انصرفت حين جمع معمول
 الصلة لا لعدم على الموصول لان معمول الصلة اذا كان مقدها
 على الموصول بلزم تقدم الصلة على الموصول بلزم تقدم الصلة
 على الموصول لان العامل من حيث هو عامل يقتضي التقدم على معمول
 فاذا قدم معمول على الموصول لعدم الصلة على الموصول غير نبيس لان
 المتقدم على المتقدم على الشيء قد يكون باطلا لانه كتقدم جزء من الشيء
 المترتب الاجزاء على قبله ومنه بطلان الترتيب المفروض اذا عرفت
 هذا عرفت ان في قوله كونه كتقدم مرده من الشيء المترتب الاخر عليه
 سحا لان الجزء لا لعدم على الشيء المترتب الاخر بل انما يقدم بعض الاجزاء
 المرده على البعض الاخر فالوجه ان يقال على قبل لا يقال الصمير في قول
 علم راجع الى الجزء لا الشيء حتى يلزم ذلك لا ما نقول في كون
 بوصف المترتب الاجزاء عينا لان عدم الشيء على نفسه محال مطلقا
 فمسائل والافهمي انه جازم قد اشترط في كلام المسند من المعاني
 عدم جواز تقدم معمول المصدر عليه مطلقا وقد جوز الفاضل الرضي
 لكن اذا كان معمول هو ظرفا او شبهه وتبعه المتأخرون ومثل

تشبيه ذلك الشخ

الاول مولا فلما بلغ معه السعي والثاني مولا مالا واحدا
رافه ودرس الله الآيات فلما استشعر ان يقال هذا ان المثالان لا بد
على المطلوب يجوز ان يكونا من الشئ اذ رده بان نظاير ما ذكرنا كثيرة
في القرآن وكلام العرب الموثق بعمرتهم فلما لمكن ان يحمل على الشذوذ ثم لما
ورد ان من لم يحوره مطلقا صدر في الجمع عاظا مقدما بنفسه الموضح
رده بان تقدير المتعلق في جميعها يكلف مستغنى عنه فلا تتركب بالافزاد
ثم لما ورد ان الاركان ضروري لان المصدر ما دل بان مع الفعل ولا
شك ان ان كان مصدرا لا يمكن السهم وكذا ما في حكمه رده ايضا
بان ليس كل ما اول شئ حكمه حكم ما اوله فلا يجب ان يكون المول بان
مع الفعل في حكمه التنبه كقولنا وهو يدل على الزمان والمصدر ليس كذلك
على ان لا نسلم ان اذا كان مصدرا لا يمكن التنبه عليه والنظر في شبهه
من الجار والمجرور بما يكفه راحة من الفعل حتى يعلم في الضمير كقولنا
وما الحرب الا ما علمتم ووقفتم وما موعنها ما حدث المترجم اي ما حدثني او
اجباري عنها ومعنى التقي المستفاد من حرف كقولنا ما مات
بنعمة ربك يخشون حيث قال الرجاء بنعمة ربك موصول بمعنى السعي
والمعنى السعي على الجنون بنعمة ربك وسحني الفرق بينهما في باب
الاطمار لما كان موزي ماد كرههنا من مفهوم الشئ والتطويل
واحد في الحقيقة احوال الفرق بينهما على ما ينبغي وحاصله ان الزايد
في التطويل غير معن وفي الشئ معن مثال الشئ قوله فاعلم علم اليوم والاس

معد ومثال التطويل والسعي مولا كذا ومبنا وهي حكم كل سطق على
قرينة اه المراد بالجم الكلي القضية الكلية سمعته للشئ باسم
اشترق افوائده وبانته ثبات جزئيات موضوع تلك القضية فان لها
احكاما يتعرف من تلك وليس المراد جزئيات تلك القضية اذ لا يرى
لها فضلا عن ان يكون لها احكام يتعرف منها والمراد بان تطبيق
على الجزئيات اشتمالها على احكامها بحيث يندرج كل حكم من احكام
الجزئيات تحت حكم تلك القضية فهي احصاء من الاشياء هذا هو
على ما علم التمراد من قوله لاثبات القواعد ان الشواهد يجب ان يكون
من التنبه بل او كلام البليغ لانه اثبات القواعد لا يتصور الا بذلك
بغلاف الترجيح وصرحنا من قوله لكونها من التنبه بل الخ ولذلك فرع في
المختصر الا حصصه على مجرد التعريفين ولم آل من الاول وهو التقصير
ذكر اول المعنى المعنى الاول وهو التقصير ولم ينف كون المراد
ذلك المعنى الذي يستعمل بمومه بطريق المجاز او التضييق وهو المع
ثم طبق عبارة المتن على هذه المعنى وذلك اشارة منه الى ان
المعنى الاول وان امكن ان يبراد ههنا لكن الانسب هو الثاني والاول
فلما ازان يكون جهدا حالا بمعنى مجتهدا فيعلم منه عدم التقصير في
الاجتهاد وان يكون منصوبا بمرح الحافض اي لم اقصر في الاجتهاد
ولا يجوز ان يكون غيبة لانه كما ان يكون في المعنى فاعلا او مفعولا
ولا وجه لشيء منهما ههنا واما الثاني فلان هذا الفعل اذا قرن بالجهد

وحده فلما يوجد في الاستعمال الامعده الى معمولين باجاء الاعصار
 حتى قال صار له في الافعال وهو لا بالوك حده او قال الجوهري لا الك
 صهي لما كان الاستعمال على هذا المنوال ناسب ان يجعل عبارة المنص
 على ما يناسبه يعني في الحق ما ذكره من الالحاث اما اورد
 هذا التنفير بعد قوله اي المحصر لان المتبادر من ظاهره اضافة التحقيق الى
 المحصر كمنعه عدم ما تم وفتح منه وبسبب الامر كذلك بل المراد ايراد
 مساحته من اول الامر كمنعه كذا لا يشوبها شبه وسكوك ولان الحق
 عبارة عن الالفاظ كحاسباني ولا معنى لتخصيصه سوى ما ذكره ولو لم
 ناول الفعل المنع بالميثث اعترض عليه بان ما ذكره اما يستقيم اذ صلح
 العلم المذكورة علمه للفعل المنفي ويكون له علم اخر لا يفي الا بصح ان
 يكون علمه للفعل المنفي ولا يفهم ان يكون له علم اخر سوى العلم المذكورة
 وما نحن بصددده عالما بصح العلم المذكورة اعني نفه ما ان يكون علمه
 للفعل اعني المبالغة في الاحتياط للمنافاة بينهما فيكون علمه المنفي وهو
 عدم المبالغة وجوابه باللام انه لا يصح ان يكون له ساعلة للمبالغة
 في الاختصار وقوله للمنافاة بينهما ممنوع لجواز ان يوجد عبارة
 مطلقة متشابهة بعضها ببعض غاية التشابه بحيث يكون احدهما
 وتناول المقصود منها بعيدا غاية البعدم ببالغ في اختصارها بان
 يعبر عنها بعبارة قليلة ووضحة الدلالة على المقصود وقد عوى
 المناقاة باطله نعم لا على الشارح ان اللزوم المستفاد من الشرط

ممنوع
 يكون

كيف وقد صرح نفسه في شرح المفاتيح وبغيره من كتب الشريعة انه ليس
 كل كلام من نفي ومثبت من مفسر ما توجه النفي منه الى القيد بل قد توجه
 القيد الى النفي فان القيد ان اعتبر اوله ودخل النفي عليه ما ساق
 المعنى الى القيد وان عكس القول في المعنى احد الاعتبارين على
 القيد بن مثله معنى ما ضربته اكرافا تركت الضرب ارادة لا كرام ومنه
 ما ضربته بيا الضرب الذي هو للتأديب لم يصدر عنى وبعبارة
 الفصح ايضا منها لاج عن الاشارة الى هذا علم ان في قوله
 لو لم ناول الفعل المنفي بالميثث نوع مسالة لان الفعل المنفي
 هو ما منع وهو غير ما اول ما ذكره فلو قال واما عن النفي المتفاد
 ومن لم اناج تركت المبالغة صريحا بالمقصود ودفعها بوجه ظاهر
 العبارة من نوص العلم الى الفعل المنفي لم يرد علمه هذا ولا الاول
 نصحا اوله ولا يوجب ثانيا اما الصريح اوله حيث قال وكان
 القسم الثالث بغير مصون عن الحشو والتطويل والتقصير واما السكوت
 اي الاشارة عن البعد ما قد قال فاما للاختصار مفتقرا الى
 الايضاح والتحريد فان قايته للاختصار لما فيه من التطويل و
 افتقاره الى الايضاح لما فيه من السعوط وافتقاره الى التحديد لما
 فيه من الحشو وانما كان هذا الامر افرط ايا تجاوزا عن الحد لان
 كلاما من الحشو والتطويل كما سبق عبارة عن زيادة لا فائدة وبعبارة
 صاحب المفاتيح ليست كذلك فان في كل لفظ منها فائدة لو تركت

عا به ما في الباب انه عكس ان يعبر عن اصل المسند بعبارة اخرى من عبارته
 ولا يلزم منه ان يكون وحشا او بطول كلامها من قبيل الاطباء كذا التقيد انما
 يلزم اذا كان فيها حلال اما في النظم او الاسعال كما سباني ان شاء الله تعالى
 ذلك عا به انما لا نظير لغيرها ولا يلزم منه ولقد اعلمنا
 انما هو ان المسند ليس له انما هو المسند عن الشيء الى ما يحل ان
 احتمل ان يكون محله على التواضع وهضم النفس ولا يعرف بتقديم
 المسند اليه منها جهة حسنة ان اصل لا يلزم من انتفاء مقتضى
 المحصص والتقوى انتفاء جهة الحسن مطلقا لجواز ان يحصل بانتهاء
 امر مثل ان يكون المقصود من الكلام ما ان انصاف المسند
 اليه يضمنون الجز على الاستمرار بحيث بعد من المتضمنين
 به لا مجرد الاخبار بخصوصه كما في قوله تعالى استنزيهم وقولهم
 الزاهد شرب وطرب فلما الاستمرار فيها من استنفاد العلم
 بل من المصارع كما صرح به الشارح في بحث تقديم المسند اليه فان اصل
 المقصود ما هو موصوفه المسند اليه محمول للجنة دون وصفه
 للجنة وما اعسار ان ملار مان لكن قد يقصد الثاني الاول كما اذا كان
 الكلام في الزاهد وانه هل ينصف بالبشر فقال الزاهد بشر وقد
 الثاني كما اذا كان في الشرع ان هل ينفع وصفا للزاهد قبل الشرع الزاهد
 فلما هذه دقة اعتبرها صاحب دون الصم فلما وحده حمل كلامه عليه ويمكن
 ان يقال انه ما وصف كتابه ما وصف كان مطنة ان تبوه انه احمد

في حصول النفع به على كماله في نفسه والابسا الى الله تعالى في ذلك فقوى
 الاستناد لدفع هذا الوهم وان كانا بعيدا فكانه قصد جعل الواو
 للحال مع اشكال لان ما جعل الواو للحال جعل للحالة حالته في الحال
 الى الواو ولا الى المسند اليه المقدم بل يكفي ان يقال ان شاء الله تعالى
 وايضا ليس الواو مما يحل اتيانه حتى تركب ما ذكره كمالا يحق
 من فضله حال من ان سيع به يعني انه حال من مجموع ان سيع ما ولا
 بالنفع فيكون بيانه مبني على المفعول لان النفع مفعول ثان للسؤال
 حال ساء البشئ ذكره للجوهري فعلى هذا كان الانسب
 اه او رد على ان اجتنار هذه العبارة يجوز ان يكون لقصد
 ايهام ان غيره نوع لا ينبغي ان يسأل اما شئ كذا او انفرادا بغيره بوارد
 لان ذلك العطف لا يلزم قوله موحى لضمته ذلك الابهام ولم الوكيل
 عطف اما على جملة موحى به فوضيح كلامه ان قوله ونعم الوكيل
 يحمل ان عطف على شئ في الاول موحى به يكون المحصول بالمدح
 محذوف بقدر مؤخر كما في قوله تعالى نعم العبد فكون عطف نعم الوكيل
 على ما هو موحى به من قبيل عطف الحمد العقبلة الانشائية على الحمد الاسمية
 الاخبارية وهو باطل وجوابه اننا لا نسلم انه معطوف على ما قبله لم
 لا يجوز ان يكون معترضا الواو للاعنة اضربا على القول بجواز
 وقوع الجملة المعترضة في الكلام كما سباني ان شاء الله تعالى ويكون
 الغادة الرغب في تفويض الامر الى الله تعالى الى سلمناه لكن لا نسلم

اقول

ان حمله مع الوكيل انشأ بنة فانما نقدر في المعطوف فيا تبتدأ بقرينة
 ذكره سابقا ان وكونه الوكيل ويقدر في الجزاء القول كما هو المشهور
 فيكون المعنى وهو مقول في حقه مع الوكيل فيكون المعطوف ح
 حمله بنة متعلق حرا فاعلم انشأ بنة فيجوز عطفا على الاسمية
 للجنة السابقة بلا ونة والثاني حسي لكن عطف عليه ليس
 باعتبار كونه مفردا بل باعتبار كونه معني حسي ويكتفي في ان عطف
 الجملة على المفرد لا يجوز من غير تاويل فيه بدليل ان قراء الكوف
 عاقر او فارق الاصباح وجعل الليل سكنا قال اهل التفسير عمل
 الليل عن معنى المعطوف عليه فان فارق بمعنى فلق وقال الكواشي
 وابو البقاء ان قوله يقبضن عطف على الفعل الاله عليه صفات
 تقديره يقبضن اجنحتهم في الهواء ويقبضنها بعد البط
 كالساج في الماء ولو جاز العطف من غير تاويل لما ارتكبوا هذه النكاح
 لكن لما كان العطف بالبناء وبل خلاف الظاهر اضا جوابا في ان كانت
 كما في قول تعالى ان الله يبشرك بكلمة منه اسمع المسيح عيسى بن مريم
 وجيها في الدنيا والاخرة ومن المقربين وكلم الناس فان وجيها
 ومن المقربين وكلم احوال من كلمة كما صرح به في الكشاف وقد عطف
 بعضها على بعض وبغير الاسلوب في التكلم حيث بتر عنه بالفعل المصاح
 عليها على جذوة السكتة مما نحن فيه المباعدة في الممدح لان المعطوف
 حمله فعلمه داله على الممدح العام ثم ان هذا المعطوف وان حار به هذا التأويل

كس

لكنه في الحقيقة عطف الانشاء على الجزاء وهو باطل وسبغى بحقه ان
 شاء الله تعالى واغرض الفاضل المحشي على حد بئ المعطوف بالنقش
 باننا نختار ان معطوف على حسي ولا حاجة الى اعتبار تضمنه معنى
 حسي ويكتفي في ان الجملة التي لها محل من الاعراب واقعة موقع
 المفردات ويجوز عطفا على المفردات وعكسه وحسن اذاروي
 في المعنى لكنه كما في قوله تعالى تعالى انا نبشرك بكلمة منه اسمع
 المسيح عيسى بن مريم وجيها في الدنيا والاخرة ومن المقربين
 وكلم الناس فان وجيها ومن المقربين وكلم احوال من كلمة
 كما صرح به في الكشاف وقد عطف بعضها على بعض وعدل في التكلم
 الى صيغة الفعل ببناء على جذوة فمنها عدل الى الجملة الفعلية
 الاله على الممدح العام مبااعدة فيه وعلى حد بئ عطف الانشاء
 بان ذلك جاز في الجملة التي لها محل من الاعراب يصح عليه العطف
 في سورة نوح ومثله يقول قال زيد يودى المصلون وصلى في المسجد
 وكفاك حجة فاطمة على جواره قوله تعالى وقالوا احسبنا الله ونعم
 الوكيل فان هذه الواو من الحكاية لا من الحكاية اي قالوا احسبنا
 الله وقالوا نعم الوكيل ويمكن ان يجاب عن الاول بان اساق المصنفين
 على التضمن بدل على الحاجة اليه وقوله فان الجملة التي لها محل
 من الاعراب واقعة موقع المفردات لا يدل على جواز المعطوف بالبناء
 بل السكتة المذكورة انما هي المعطوف بالبناء وبل وبغير الاسلوب فان

بل

قبل

ما وجد صورة العطف كان الاولى جملة على الظاهر لان التاويل على
 الاصل فالاولى ان لا يصار اليه قلنا عطف الجملة على المفرد ايضا صلت
 الاصل في عبارته والشرح معنا عامه فت من اتفاق اهل النسخ بالجملة
 كلام الشارح موافق لكلام الثقات وكلام المفوض مع عدم مطابقة
 له غير مؤيد به دليل على صحة وعن الثاني بوجهين الاول انه
 اراد يجوز عطف الاشياء على الاخبار في الجملة التي لها محل من الاعراب
 جواز عطفه مع بقائه على انثى فلا تم كيف ولو جاز ذلك لزم
 وقوع الانثى خيرة المبتدأ بلاتاويل وقد منع من متفرضا
 على الشارح في تجويزه اياه كما ياتي في احوال المسند ان شاء
 وان اراد جوازه مع صفة عن ظاهره اما بتقدير الفعل او جمل
 في معنى الاخبار فلما وجد لتقييد الجملة بالتي لها محل من الاعراب
 ولا حاجة الى نقل نص العلامة وتمثيله لان عطف الاشياء على
 الاخبار جاز مطلقا والشارح لا يمنع بل صرح به في مواضع
 من مباحث الفصل والوصل الثاني اننا لانسم جوازه في تلك
 الجمال مطلقا ونص العلامة لا يدل عليه وانما يدل على جوازه في الجملة
 المحكية بعد العول ولا نزاع فيه لان المراد بهما لفظا مما واكن
 فيه وليس من ذلك القبيل وما استشعر هذا المنع اراد ان
 يدفعه فقال وبس من الجواز مخضرا بالجملة المحكية بعد القول
 اذ لا يشك من بيمكة في حسن قولك زيدا بوجه عالم وما شق

وعمرو ابوه محل وما جوده وجواب انا لا تشك في حسنة كذا
 يمنع كون الواو ثمة للمعطى لحوال كونها غير احسنه كما سبق سلمنا
 لكن لم لا يجوز ان يكون الجملة الساس في ماويل الحز وبكون التقدير زيدا
 عالم وعموما في عمرو ابوه محل وما جوده في ممد على السادج ان رد
 على الكسب مطلقا غير مستقيم كيف وقد وقع نظره في القرآن حيث
 قال تعالى وما واه جهنم ومن المصير قال مسد نقل عن الشارح في اية هذا
 تنبيه لا اعتراض اذ قد منع لبعض الحاشية في كون محل الممدج لا سيما عند
 عدم المحضوص ان فلما بعد تسليم صحة هذه النقل عنه لا يمكن تطبيقه
 على عبارة السمد لان قوله كذا في المحضوص اسند راك من قوله وان
 صح فكانه قال وان صح باعتبار كذا لا يصح باعتبار احوالها قال كما صرح
 به صاحب المفتاح وغيره لان ما ذكره مخالف ظاهر ما اشهر ان في
 المحضوص من مذهبين احدى انهما ان مسند او الانثى به خبره مقدم عليه
 والاخر انه خبر مبتدأ مخدوف كما قال على راي اخر از عن قول من جعل
 حالا بتقديره قد او عطفا على فالف الاصباح بتقديره هو قالوا الا ان
 قال وهذا وان الشروع في المقصود اهـ الا وان مفرد عني
 الحسن وجدا وانه كزمان وازمنة واراد بالمقصود من الكسب
 لامن الفن لان المقدمه داخله في المقصود خارجة عن الفن
 ولهذا فبعد المقاصد فيما ياتي بقوله في هذا الفن قال اما ان يكون

اشبهاه

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه

من قبيل المتعاضد في هذا الفن المراد هذا الفن في البلاغة
وما يتبعها فلا بد في عدم البدع فسمي من قبيل المتعاضد في هذا الفن
لانه وان كان خارجا عن فن البلاغة لكنه تابع له ودامل في مجموع فن البلاغة
وما يتبعها ان كان الموضوع من الاستقراء عن الخطا في تاديب المراد
اعلم انكم قد اخرج الاثر من التفسير المعنوي فانه يوجب
فعلما في الاسماء وموصفا لما مر به لان ذلك ليس في السادة والآ
بل في كنفها كما سبق ان علم المعاني يثبت عن احوال التراكيب من حيث
افادتها او افعالها والافهم ما يعرف به ووجه الحق من دون ان يقول
والافهم الحق الثالث كما في الاول ليس لتعلم فانه البدع كما علم
فانه احوال وعلمه منع ظاهر بدع بالاسماء اما تقدم
المنع فان حال في القسم الاخر لانه ان ما لا يكون الموضوع منه الاثر
عن التفسير المعنوي فهو ما يعرف به ووجه الحق من لكونه فاما ان
لم لا يجوز ان يكون سنا او ما يعرف به البدع فان يقال قد سمي
واسمه ما علم كعدم المعنى والفنون الثلاثة ففقدنا ثقل الاشياء
وسهل الاستقراء لانه يبدأ من النفي والاثبات له وان القسم الاخر
يسهل واعلم ان الشارح النحوي قد جوز في بعض مضامينه كون الاسماء
في مثل هذا الموضع محمولا على معناه العرفي اعني مقابل التمثيل وليس
سواء على ان الامور المذكورة جنس ثبات كالحركات فكانه قبل كل ما هو

فهو غير خارج عما ذكره لان مد الحركه وذلك كالكسر
العرفي استدلالا بحكام الحركات على حكم الكل والمقصود من
الفن تحصيل الافام لا بعد حكمها الى المقسم فانها تصور بعد
حصولها ومعرفة احكامها ففهم ان الاستقراء سوفوف على تحصيل
الافام فلو حصل الافام به لزم الدور والوجوب ان يحل الاستقراء
في مثل هذا المقام على معناه اللغوي وهو التنبع **قال** لان الثاني
ان يوفق **القول** راد ما في ما لا يكون من قبل المتعاضد في هذا الفن
ولم يذكر الاول كسواء بالاول ولحق ان الحاجة اعلم من الحق الثالث **القول**
وذلك لان المصنف قال في الاستقراء هذا ما يتيسر ما دون انه جمعه كونه
من اصول الفن الثالث وعبارة اساء بذكره ما في علم البدع بعض
المصنفين منها ما ليس استعماله اما الوصول في فن البلاغة او لعدم كونه
راصدا الى حسن الكلام البليغ ومنها ما لا ناس بذكره في استعماله
على فائدة مع عدم دخوله مما سبق وهو شتيان الاول في السرا
الشعرية وما يصل بها السامي المول في الابتداء والخلص والاهاء
فقدنا فيها فضيلين ختاما بها الكتاب **قال** الشارح في اول الكتاب
بعد ثقل عبارة المصنف الا قوله ففقدنا فيها فضيلين ختاما بها
الكتاب ففهم ان الحاجة اعلم من الحاجة للفن الثالث لا حاجة للكتاب
خارجة عن الفنون الثلاثة كما توهم بعضهم وانت خبير بان قوله
ففقدنا فيها فضيلين صماهما الكتاب مع ملاحظة ما قبله وما بعده

قال

ما ذكره البعض لان معنى الكلام في سبب اسما يدنا في علم المبدع ^{المفصل}
 منها ما معنى لانه فلهذا لم اذكره اصلا ومنها ما لا بأس بذكره وهو
 شيان واذا لم يكن ما بس بذكره عقدنا بينهما فصلا ليكونا حقا
 للكتاب لا جزاء من الفن الثالث كما فعلوه وعما احر كلامه في افر
 المقدمة الخ هذا ابطال يكون سكر مقدمه للعظم كما ذهب الرزوي
 او للتعليل كما ذهب اليه غيره وحاصله ان الكثرة المعد بها انما ذكره
 اذ اخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وقد ارجع ههنا على مقتضى
 لان الاصل في الاسم التنكير سيما اذا وقع خبره او التعريف عارض
 عليه سبب مقتضيه ولا مقتضى له ههنا اذ لا يحسن ولا ساكب غيره
 فيبقى على اصله وهو التنكير ثم اذا ارجعنا مبتداه كحاج الى كونه ^{في كونه}
 لكن لا ضرورة مدعو اليه واما فنون السلب فقد صار كل منها معروفا
 سبب احوار الكلام في المقدمة اليها فلهذا ادخل فيها اللام لكن بغير
 على المصحح انه قال في افر سبب مقدمه وما يجزئ به عن الاول علم ^{المعنى}
 وما حصر به عن التفسير المعنوي علم البيان وما يعرف به وجوه ^{التي}
 علم المبدع فاللام في قوله بعد ذلك الفن الاول علم المعاني مثلا ان
 كان اشارة الى علم المعاني لم يصح الحمل للمفهوم حمل الشيء على نفسه
 وان كان اشارة الى ما حصر به عن الاول يصح الحمل لكونه يلفظوا ^{علم}
 سابقا ان الذي حصر به عن الاول علم المعاني وكذا الحال في الفن الثاني
 والثالث اللهم الا ان يحار النامي وسال لا شك في كون الحمل في الفن الثاني

والثالث معمد السعد العبد في الفن الاول علمها سوقا للفنون ^{العلم}
 في نسق واحد وان معنى صاحب المفتاح في ذكره الاف ام السلب
 حيث لم يذكر التفسيرين في الاول لتقريب العهد ^{ال}
 مدونه مقدمه في بيان معنى الفصحى والبلاغة ^{المبتدأ} من مدونه
 الصادرة انه اراد بالمقدمة ما هو الحق اعني الالفاظ من حيث دلالتها
 على معانيها الوضوئية لانها التي في بيان معنى الفصحى والبلاغة ^{وبلاغة}
 لا الالفاظ المجردة عن المعاني ولا المعاني المجردة عن الالفاظ وسببا في
 لهذا زيادة تحقيق قوله اي هذه مقدمه اشارة الى انها جنة مبتدأ
 تحذف وقوله واخصار مطوف على معنى الفصحى وقوله وما يفضل
 عطف على بيان معنى الضمائم وقوله اشارة الى البيان وما بيان لما
 في ما يصل والمراد عسا في الله الكلام بيان السبب من الفصحى
 والبلاغة وسال ان مرجع البلاغة ما او سأل ان اى سبب من الامور
 التي مرجع اليها البلاغة في اى علم يعرف ومخصوصا ان حاصل المقدمة
 ان يعرف عامة العلوم العلمية على التفصيل فان فيها سبب ان عاينة
 الاخر اذ عن الخطا في مادته ^{المعنى} اذ عاينة السال الاخر اذ عن التفصيل
 المعنوي وغاية المبدع معرفة وجوه ^{التي} وان يعرف سبب
 الاصحاح المعاني على التفصيل فان فيها سبب ان الناس لا يسد
 محاسن اليها فان غايتها كل منها لما عرف فيها على التفصيل عرف
 سبب الاجتناع اليها لان العلم لا يحتاج اليه الا لفايته فظهر ان

وكذا

عطف وجه الاصحاح الى العامة من قبل سلف النفير وهي بحث
وهو ان قوله واخصار علم العلماء في علم المعاني والاسان قال
في اوامر المقدمة فترجع العامة الى تلك العلوم جميعا لا الى احد المعاني
والاسان وعكس ان يقال المراد اخصار علم له زيادة اخصاص بالبلد
في ذنوبك العلمين بدليل قوله فيها ايضا وسهو علم البلاغة لمكان فتر
اخصاصها بها فلما نفاة المقدمة ما خوذ من مقدمته ليس
كونها ما خوذ منها كوزان يكون بطريق النقل لماسم
ظاهرة بينهما فيكون لفظ المقدمة مصحفة عنه في مقدمة الكتاب
او العلم وان يكون بطريق الاستعارة فيكون مجازا وتفاوتا
للتقل من الوصف الى الاسم او التقدير بوصفها مؤنثا
كما قبل في الحقيقة والمقصود بهذا الكلام دفع ما توهمه بعض الشراح
سراج المفتاح ان المقدمة بكسر الدال لم يحى في اللغة لكن العلوم عملها
كذلك لعصم المبالغة ووجه الدفع ان العلامة قال في الفائق المقدمة
من قدم بمعنى تقدم وفتح الدال خلف من القول وقال الجوهري مقدمة
للمش بكسر الدال اوله وعال مقدمه العلم لما يتوقف عليه مسائل
معنى ان لفظ المقدمة يطلق بالاشراك على معنيين الاول مقدم
العلم وهي ما سوف عليه الشرح في العلم والثاني طائفة اي قطع
من كلام الكتاب قدمت امام المقصود والارتباط لذلك المقصود
بتلك الطائفة وانتفاع سلك الطائفة في ذلك المقصود سواء

دلك المقصود والارتباط على تلك الطائفة بان دلل على معان
ستفاد منها ما يتوقف عليه المقصود والارتباط بان دلل على معان
ستفاد منها امور نافعة في المقصود من غير توقف فظهر ان
مقدمة العلم هي المعاني الصريحة من المعاني الوصفية المستفادة من
الالفاظ وان مقدمة الكتاب هي الالفاظ الدالة على المعاني الوصفية
لا سيما المسماة بالكلام عرفا وهي التي تقدم من الاجزاء الكتاب
الذي هو عبارة عن الالفاظ الدالة على المعاني الوصفية كما هو
الظاهر يؤيد ما قال الشارح في شرح المفتاح رد اعلى بعض النسخ
ومن لم يخف من اللفظ والمعنى ولم يعرف ان الكتاب او القسم
منه او الفصل منه او المقدمة هو عبارة المحصورة المترتبة
المسوقة لبيان المعاني والاعراض المقصودة منه قال بانها
فان قيل سمي الالفاظ بمقدمة الكتاب اغنا نصح اذا كانت تلك
الالفاظ دالة على مقدمة العلم حتى يكون من قبيل سمي الدال
باسم المدلول واما اذا كانت دالة على ما لا يتوقف عليه الشرح
ففيها بالمقدمة غير صحيحة ولهذا قال الفاضل المحشي اثبت
في هذا الكتاب مقدمة العلم وفسره بما هو المشهور في الكتب
ومقدمة الكتاب وهو اصطلاح جديد لا نقل عليه في كلامهم ولا يلو
مفهوم من اطلاق اسم فلتنا هذا استفرا حتى فلا يفيد لان عدم
الوجود ان لا يدل على عدم الوجود فلعل الشارح اطلع على نقل في

في كلامهم اوضحه من اطلاقها ثم وان لم يطلع عليه المفترض على ان
 صاحب المواقف قد اطلق لفظ المقدمة على ما لا يطلق عليه الشروع
 اعني الموقف الاول فان ما ذكره فيه من ان الكلام كما صرح به الفصل
 المحشي في شرفه لا وثيقه مما جعل عن انكار الافكار وكفى به حجة في حجة
 ما لا بد على مقدمه العلم بمقدمه الكتاب ثم الفاضل المحشي قال واعلم ان الرابع
 ذكره في سره للرسالة المشتملة على المقدمة الكتاب ما ذكره من قبل الشروع
 في المقاصد لا سيما طياته وهي ههنا امور ثلثة ستة الاول بيان
 الحاجة الى اليقين ثم قال واما ما يذهب اليه السارحون من ان المراد
 بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم فغير نظير لما كان الشروع
 بدون تصور ههنا الثلثة واما ما ذكره من البصيرة فليس امر موصوفا
 بمعنى الافتقار على ما ذكره قال في هذه الكلمة ونظم منه ان حصل
 في هذه الكتاب مقدمه العلم من الحد والموضوع والغاية صالحة في شرح
 الرسالة مقدمه الكتاب ما يتوقف عليه الذي ذكره ههنا وتنفى توقف
 الشروع في العلم على هذه الامور الثلثة في لا يثبت هذه الامور
 الكتاب فقط ويحتاج في توجيها فلولهم المقدمة في هذا العلم وهو
 وغاية الى تكلف لان هذه الامور عن مقدم الكتاب بالمعنى المذكور
 كما اضاع اليه من اثبت مقدمه العلم معط على ما ليس ان شاء
 من كلامه ويمكن ان يقال العبارة ليست كما فعل فاننا لم نجد نسخة الا
 وهي هكذا الامور ثلثة في لاسي سى ولو سلم ما التفت المذكور ههنا

ما يتوقف

لا يصدق

لا يصدق على الحد والموضوع والعلم كما عرف انه اعاد صدق على الاطلاق
 ولا التقدير المذكور في شرح الرسالة لان ما ذكره في الكتاب ليس
 انصافا الا لا يعطى فهو من المحصر الى الخارج حيث اطلق امور مذكورة واد
 به الا لا يعطى له على تلك الامور ما على خلاف قوله من المعطى والمعطى
 الدالة فكما ان الدال سمي باسم المدلول وحكم عليه باحكامه كذلك
 العكس فيكون معنى العبارة وهي ههنا الفاظ دالة على امور ثلثة
 في لا يكون تلك الامور عن مقدمه الكتاب ولا يحتاج في توجيها
 هوام المقدمة في كذا الى تكلف لانه اغايلهم من العسلة واذ لا فلا
 سمع لو افترض على الشارح بان كلامه في هذا المقام ساقى كلامه في شرح
 الرسالة حيث اثبت ههنا الموقف على هذه الامور وثقاه عنه
 لكان له وجه اللهم الا ان يقال مقصود ههنا محذور التمثيل حكاية الكلام
 العموم لاسان ما هو الحق عنده ثم ان في حوله ما سوقف عليه رسالة
 سامية والاولى ان يقال ما سوقف عليه الشروع في رسالة كما
 في المختصر لان ما يتوقف عليه نفس مسائل العلم من الجبازي لا
 المقدمة بل هي ما سوقف عليه الشروع واما قولهم فمعه وهو موصو
 وعاسه فالظاير ان المراد بالمعروفة العلم مطلقا فانها قد عرفت ذلك
 المعنى فيكون في الحد معنى القصور وفي الغاية والمعنى الموضوع على
 لان الذي من مقدمه الشروع اغايلهم الصدق فغايده العلم وهو موصو
 موضوعه لا يتصور انما كما سب في موضوعه وعدم فرق في البعض

اما انذاع الاول بالعرف بينهما فلان هذه المقدمة معدومة كالكلام
 وقد علم ان المستفاد منها لا يمكن ان يوقع عليه الشروع من غير ما ذكره
 ايضا وانما ان هذا الرفع اعابهم اذ لم يكن معه في الغاية
 مما توقع عليه الشروع فان هذه المقدمة مفهومة مسجلة على سائر
 عام العلوم العلمية كما سبق والطامة ان التكلف ليس للموقوف على
 بل مع سائر التوقف فلسا مل واما انذاع الثاني بالعرف فانه
 معدوم الكليات لما كانت عبارة عن الالفاظ الدالة على المعاني الوصفية
 ومعدومة العلم عن المعاني المستفادة من تلك المعاني الوصفية صح
 ان يقال معدومة الكليات في سائر معدومة العلم بمعنى ان مدلول الالفاظ
 في سائر تلك المعاني واعلم ان للناس في تعريف العصاة
 الى امر اما السصام فعمل جليح الكلام عن التقيد معنى الساقول
 لفظا وكس سني اذ مدخل في مافيه التقيد اللفظي وعلى تقدير
 تعميم التقيد معنى اللفظ والمعنى سكت بدخل في صنف العالف
 وعلى تقدير خروجه لا ساقول التعريف فصام المفرد والمتكلم والمقصود
 وكلها وصل صوغ الكلام على وجه له موقع تمام الافهام بمعناه
 متبين المراد ويرس الالفاظ بآية اذ ما يقر في نفسه وبغيب
 اسماء وبدل مقاطعة وهذا على تقدير صحة تكليف لا ساقول
 فصام المفرد والكلام وان كانت فصام الكلام معنوية منه ضمنا ل
 هو تعريف لفصام المتكلم لان الضوع صفة وان جعل الضوع مصدرا

فطاعة على م

من

من المبني للمفعول يكون تفرعا لفصام الكلام ولا يتناول فصام المتكلم
 ومثل سائر الاصابة في اللفظ وفي الاسلاف دون اعمار الصدق والادب
 وهذه على تقدير عدم الاصابة وحمل اللفظ على المفرد والاسلاف
 على الكلام لا يتناول فصام الكلام والمفرد صرح بما بل كخص بفصام
 المتكلم لان الاصابة فعل هو من التقسيم ثم التعريف كما فعله المص
 واما البلاغة فعمل الاجاز من غير عجز والاطناب من غير حطل وهو ما
 لانه مع عدم التفرع فيه للمساواة لا ساقول بلاعة الكلام لان
 الاجاز والاطناب من افعال المتكلم بقرينة ذكر العجز والمقصود
 سائر بلاغتها على ان البلاغة لا يخصص بالاجاز والاطناب وقيل ما
 مختمه العامة ورضيته الخاصة وهو مردود لانه مع احصاء سائر
 الكلام لا ساقول بلاعة كلام الله تعالى لان فيه مالم يفهم الخواص
 فكيف العوام فان ايا مثل ما لم يعرفه قوم من كبار الصحابة المشهورين
 بالبلاغة رضوان الله تعالى عليهم احسن وصل اسم جامع حسن
 اللفظ في صحة المعنى وليس شئ لان المراد حسن اللفظ وصحة
 المعنى ليس بواضح فلا يباين التوفيق وعلى تقدير ان يحمل حسن
 اللفظ على الفصاحة الراجعة الى اللفظ وصحة المعنى على الفصاحة
 الراجعة الى المعنى وعلى المطابقة بمقتضى الحال وان كان بعيدا
 لا ساقول بلاعة المتكلم فوجب ايضا التقسيم ثم التوفيق كما فعله

المصداق علم ان قوله الا الاطباء من باب نكس النون عاشر
المخرج كقولك فلان لاجل انه شئ الى من احسن اليه فان
فعل سا ان الاطباء يكون الالف ايده فكيف يكون من ذلك الباب
فلما المراد به مهمل معناه اللغوي وهو الطويل انثى للشيء
ومعنى في الاصل سى عن الاسماء والظهور معنى ان المقصود في الال
اللفظة مشعرة عن البيان والظهور فان الالبانة هي معنى البيان صرح
به المحمدي فلا بد من على الشارح انه قد لازم بالمعنى واللازم قوله
سعال مع الالهي واصح ما لما سبق فان انطلاق اللسان فلو
اللفظة عن التلكنة وجودها بما يلزم الظهور والبيان والباء الذي
لا يفتح ولا سى كلام وان كان من العرب والهمزة للمعبر وروى
في اللسان واعلم ان قول الشارح المحمدي عن انه لا يصح من الم
اللفظة بان المقصود معنى اللسان والظهور لكن روى صاحب اللسان
عن الامام الماهر صاحب المثل اسمه انه قال الذي عندي ان النقص
في اللفظة الظهور والسان فقال اصح الصريح في الظاهر قال صاحب
موسى وادنى ظهوره موافق معنى لسان ابي بن قولاً
وصف بها المفرد والكلام لا تنزع في انصاف المركبات السامعة
بالصفا فان ابني المفرد والكلام على ظاهرهما من الانصاف
بها بالضرورة فوجب التأويل اما في المفرد ان في الكلام فاضا اثاراً
في المختصر التأويل في المفرد فحمل على ما ليس بكلام بغيره من انثى

بالكلام واختار الفاضل المحشي في الكلام فحمل على ما ليس بمفرد
معنى مقابلة بالمفرد ورجح هذا بان تلك المركبات قد يستعمل
على كلمات كثيرة من ابنيات او اتصاف ابنيات فربما يوجد فيها
تنافر الكلمات بل ضعف التأليف والتفقد انصافاً في معنى
مقصود المفرد الى فتود اخرى وحمل به وبها موحى مع الكلام
واقفاً المفرد على حاله وبيرد عليه ان المفرد ما لا يبراد بخبره الدلالة
على جزء معناه مساو لالاعلام المركبة ولا معنى في جواز اشتغالها
على تنافر الكلمات كما اذا سميت بامده امدده مثلاً ويمكن ان يقال
المفرد في الكلام فان الهمزة فيها وحده اللفظة كما ذكر في بعض كتب
النحو فخرج تلك الاعلام بلا ممة والافتقار انهما مركبة في الاصل
وهو المعبر في باب العضاضة فتتم القول ما قبل انهما باقيا على حالهما
فان اختصاص الكلام بالمركب انما اشد وقوى من اختصاص
المفرد بالكلمة الواحدة اذ اطلاق الكلام على غير المركب انما مجازي
عرفا بخلاف اطلاق المفرد على غير الكلمة الواحدة فكيف يصح القول
بمعنى الاول ومطلان الماري واما المركبات المذكورة فمعروف حكمها
من حكم الكلام بطريق الدلالة لان معناها المعلوم بيقين ان الضمور في
مقصود الكلام انما غيبت لاشتغالها على التركيب ولا دخل للاشارة
في هذا المعنى ولم يسمع كلمة بغيره اعترض عليه بان
الدليل لا يستلزم الدعوى اذ لا يلزم من عدم انصاف الكلمة بالبلاغة

عدم انصاف المفرد يسمى باللسان كلام منها بها واحدا اراد بالكلية
مالس بكلام كما اراد بالمفرد ذلك ولا حتى بعده والصواب ان
انصاف السمي يصعب ليست من خواص ما عده المحرر من خواص انصاف
بمناسبه ههنا فلو انصف المفرد بالبلاغة لانصف الكلمه ايضا بها لانها
من ترتيبات المفرد ولا انصافا لها بما جبهه المجردة فلما لم يسمع
هذا علم العلم بيقين بها صحيح الاستدلال قال في المحضر رد اعلى
بعض الساج التعليل بان البلاغة انما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال
وهي لا يتحقق في المفرد وسم لان ذلك انما هو في بلاغة الكلام السكلم
قال صل سلم انصاف المطاوعة في المفرد سمع ما ساسي ان
لكل كلمة مع صاحبها مضافا ما ليس لها مع اخرى وان المعام والحال
واحد قلنا المراد بالمطاعة كما ستاتي لانه لا يخرج تحت كلام كل مكسوك كسعه
على راي واشتغال الكلام على خصوصية من الخصوصيات على راي اخر
فلما مطابقة في المفرد بشي من المعنيين سم قد يكون المفرد منشاء
للمطابقة لكن فرق بين ان يكون الشيء منشاء للشئ وان يكون هو
بـ واعلم انه لما كانت الفضاة عندهم اه المقصود من
في الكلام دفع اعتداهن اوردته خطيب اليمن على المص ونسبه على ضعف
ما قيل في الجواب عنه بيان ذلك ان المص قال في الابضاح للناس في تفسير
العصاة والبلاغة اقوال مختلفة لم اجد ما فيها بلغتي منها ما يصلح لتفسيرها
به الا ما يشبه الى الفرق بين كون الموصوف بها الكلام وبين كون الموصوف

بها المتكلم فالاولى ان تقتصر على تلخيص القول فيها بالاعتبار بن فتقول
كل واحد منهما تقع صفة لمعنيين الى وروي عن الخطيب انه قال مرفضا على
المص انه قوله كل واحد منهما تقع صفة لمعنيين الى اما ان يكون من التعليل
او من عند نفسه والقسمان متقيان اما الاول فلكونه مستلزما للتباعد
واما الثاني فلانه لا مدخل للمراس في تقييد الالفاظ بل موقوف على النقل من
واجب عنه بانه اراد بالناس المعروفين كالسكاك وبعد الفاهم
والامام الرازي ولا يلزم منه ان لا تجده في كلام غيره والشارح دفع اعتراض
الخطيب و اشار الى ضعف الجواب المذكور ووجه الدفع ان ما ذكره المص من
التقارير وان لم يكن مصرحاً به ولا مشيراً اليه لكنه ما خذ من اعتبار انهم
واطلاقاتهم فانهم انما يطلقون الفصح على اللفظ اذا كان جازماً على القوا
المستنبط من استقراء كلامهم سواء كانت طوية او صرفة وكان
ذلك اللفظ كثيراً الاستعمال على السنة العرب الموثوق به بينهم
ومعلوم ان اللفظ الموصوف بما ذكره هو الذي يكون خالصاً عن الامور
المذكورة وانهم ايضا يطلقون الفصح على المفرد والكلام والمنكلم
ولاشك انهم لا يريدون بالفضاحة في المفرد معنى ارادوه في الكلام
معنى ارادوه في المنكلم وكذا الحال في البلاغة فاذا لم يوجد في كلامهم
نص في تفسير الفضاة والبلاغة والتجيز بين افهامها ولا اشارة اليها
وكان يفهم من كلامهم وان لم يفهموا ان الفضاة والبلاغة في الكلام
معونان على ذلك المعنيين وان الاولى منع صفة للثلاثة والثانية

... والله اعلم

لاثنين يراد ايهما في كل من الاقسام بمعنى مغايرة الاخر حتى ان يقال سير
العضاضة والبلاغة على هذا الوجه محال لجذبه في كلام الناس لكنه احذ
من اطلاقهم فاندفع اعتراض الطبيب وظهر ضعف الجواب المذكور
قال وقد سيج في نفيه العضاضة بالخلوص مما ذكره اه **اقول** قوله لكونه
لا زام له باعله للتبعية وقوله تسهيدا لا مر عليه للنساج وحاصل انه فتر
العضاضة بالخلوص لكونه لازما لها لكنه منساج تسهيدا للامر لان الاطلاع
على الدلائل في غاية العسرة ولا لازم محض لكل من المنفرد والكلام ظهر
من الخلوص عن الامور المذكورة فان كون اللفظ مثلاً جارياً على
العواصم كثر الاستعمال عند العرب لا يعلم ذاتيته واذا اعتبر كونه
غرضاً لازماً لا محض بواحد منها فالمعريف بمنزلة لا يفيد وفعل عن
الشارح في وجه التسامح ان الخلوص لازم غير محمول لكونه العضاضة
وجودية والخلوص عدمي فلا يصح ان العضاضة هي الخلوص وان صح
ان النقص هو الخلوص واما استقام في الجملة لقصد البلاغة وادعاء
اها عسر للخلوص قال وحقيق الكلام ان تضادق المشتقان كالطبيب
والضاحك مثلاً لا يستلزم تضادق ماخذاً كما نطق والضحك الا ان
يكون احدهما بمنزلة الجنس لاخر كما في كسر والماضي فانه يصح المنسركة
مخصوصة وما نحن فيه كذلك كما ذكره اقول الفاضل المحض في حيث
اما اولاً فلان هذا الوجه يقتضي عدم صحة العضاضة بالخلوص لا سيما
تقريب الشيء عابث محمول عليه كما هو المشهور في السنة العظمى ودعوى

الادعاء وقصد البلاغة مما لا يلتفت اليه في التوقيفات واما ثانياً
فلان كون العضاضة وجودية والخلوص عدمي لا يستلزم ان لا يكون
الخلوص محمولاً عليه لجواز صدق العدميات على الوجوديات كما في قولك
البياض لا اسود على ان كون العضاضة صفة وجودية ممنوعة على كونها
عبارة عن الخلوص المذكور استلزم للمعنى اللغوي حيث قال فصح الاعنى اذا
صلص لغة واطلوس لانه وصح اللبن اذا اخذ غوبه وذهب لباده
ويمكن ان يجاب عن الاول بان كتب الادعاء والمقول من سحره
بالامور المبانيته لا غرضه وفوايد يتعلق بذلك منها تعريف صاحب
المصاح علم الحمان بالبيع فانه ليس محمولاً عليه مع ان المعنى من
المتقنين على جوازه لغواً يذكرها في شرح ومنها تعريف المصطلح
العلم بحصول صورة الشيء في العمل فانه ليس محمولاً عليه مع
انه قابل لجوازه لغواً يذكرها في حواشي شرح المطالع ومنها انه
الكلام الوحدة بعمل عدم الانقسام الى غير ذلك من التقرينات
بالامور المبانيته لا غرضه يتعلق بذلك وعن العاني بان الوجودي
يستعمل بمعنى الموجود ومعنى عالم محمل السلب جزاء من مفهومه
فلما راج ان يقول اردت لوجودي الموجود وبالعدم المعدوم
لا ما جعل السلب حراً من مفهومه ولا شك ان المعدوم لا يقع محله
على الموجود ولا فصلاً للحل الاغاد في الوجود وان صح حمل العدم
بالمعنى الثاني على الموجود فان قيل لا يجوز ان يكون المعدوم لازماً

للموجود لا يستلزم عدم المفرد وعلى تقدير جواز لزومه له لابد ان يكون
 محمولا لان اللازم عبارة عن الخارج المحمول الممتنع الاستحالة وقد قال
 الشيخ لازم بغير محمول قلنا اللازم منهما ليس بمتعدي بل المعدوم
 لازم وهما فرق بين ثم لا يلزم ان يكون لازم محمولا لان اللازم
 صفتان حملي وانصالي والمحمول موال ولا يسمى كوجوده التنازل
 السبب فالاولى في الاعتراض على الشارح ان يرد وفعال ان ارد
 بالعدم المعدوم فلان ان الخلو هو كذا وان اردت به ما جعل
 هو امر موهوم في نفسه لكنه لا يرى تنافزا مع المعدوم لهذا المعنى
 على الوجودى ما معنى اخذ وجوابه اثبات كون الخلو معدوما
 وقد احتج عن المنع الا انه بان اللفظ اذ اوصف بالعصاة كما حال
 في هذا اللفظ فصاحبه براد ان فيه سلاسة وبرادة وما يورى مما
 لا يجرده لئلا يفسد في نفسه كذا وكذا وان كان لازما لمعناه
 ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة الى اللغاة ما خرج عن بيان
 اطلاق اللفظ الصحيح على ما يكون ما كان الامور المذكورة امر ماضوف
 من اطلاق القوم ومفهوم من اعتبار اهم المصطلح في بيان
 ان اطلاق الصحيح على كل من الاف م النشئة بالمعنى الذي اجتهده المص
 وكذا اطلاق السلب على السمع من حيث انك المعنى امر ماضوف ايضا
 من اطلاق القوم فان قلت لم لم يفرض لم جمع التنازل كما يفرض لم جمع
 المخالفة قلت لان مرصعة في المفرد والكلام واحد وهو سلاسة

كما سمي والمقصود بهما بيان نفع الاختلاف حتى يثبت
 الاشارة اللفظي واعلم ان في قوله راجعة الى اللغاة نفع ما به لان مخالفة
 العوائين في المفرد ليست راجعة الى اللغاة بل النصف كما سمي
 حق العبارة ان يقال الى الصرف او الى الفوائين المستنبطة
 من استقراء اللغاة واما قال كانها حقيقان مختلفان كما ينبغي
 من عدم الجزم بالاشارة ولا يتألف في قوله الا اني لتعذر جمع اللغاة
 المختلفة لان حال الحقائق المختلفة اذ علمت يعلم حال باقي حكمها فكأن
 قال لتعذر جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد فكذا ما في حكمها او يقول
 ذلك بالنظر الى الظاهر على ما ينبغي لان اطلاق العضاة
 الى قوله نظر الى الظاهر اما قال نظر الى الظاهر لعدم الحرمان بالا
 شئ ان اللفظ لا يصلح ان يكون لفظ العضاة موضوعا لكل واحد
 من المعاني المذكورة باوضاع مستعدة بل يكون موضوعا لكل واحد
 اللفظ على السنة العرب الموثوق بعينهم ادور واستعمالهم له كذا
 وفاقه ان ذلك سلامة عن التقيد ومخالفة العكس اللغوي
 والتأليف الخوي وتنافر الظروف والكلمات فيكون اسميهما
 من المفرد والكلام معنويا واما استنساخها من الكلام والمعكم
 فيجمل ان يكون بطريق الحقيقة في الكلام والجاز في المنكح ويجمل
 العكس كما ثبت في موضع ان اللفظ اذ ادر بين الجاز والاشتراك
 يجمل على الجاز ترجيحا على المشتك وكذا الحال في البلاغة فاما ان

يكون حقيقته في الكلام مجازا في المسكلم او بالعكس والحاصل ان
 ما بين اللفظين لا يستعملان في اللفظين لما استعمل في اللفظين
 المعاني المختلفة فكان الاصل في الاستعمال هو الحقيقة حكم بالاشتراك
 لكن لما لم يكن بعد الاوضاع مقطوعا به جعل الاشتراك مطرا الى
 الظاهر قوله ولا يخفى تقديره بغير مطلق العن اذ لا وجود له في
 المطلق والالكان لفظ العين مشتركا بمعنى اذ لا معنى للاشتراك
 بمعنى الا ان يكون للفظ معنى كلي مساو للاساس مضاعفا
 وهو لا يسمو معنى الا على معنى قوله اه فانه لا بد لان الاشارة
 بانه لا مدخل للمعنى في تفسير الالفاظ لم يرد على قول لم اجد في كلام
 الناس ما يصلح لتفسيره بل على قول فتقول كل واحد منها مع صفة
 الى امر ما ذكر من التوفيق لكن على هذه تلك العول ولو قال بعده
 الى اخره لم يرد على ما كان معرفة اللام هو قوله الخ
 اصناف في الالعصاة على معنى جزء من البلاغة ام لا فذهب
 صاحب المعراج الى الثاني والمص الى الاول والظاهر انه ايضا اصطلاح
 اخذ المص احد من اطلاق العوم واعشارهم وان قال بعضهم ان
 الابضاح الالمص قد سح منها ابن الاثير ونقل عنه انه قال العصاة
 مخففة باللفظ والبلاغة يتم اللفظ والمعنى ثم قال وقد ضرب مثلا لافعال
 ان الكلام كالانسان والعصاة في التركيب كالحسن في الجسم وفي المنزلة
 كالن في كل عضو والبلاغة كالروح فيه فاذا احسنت الاعضاء وسبب

التركيب ويحمل الروح على الكمال في الجمال والحق حصة بالمال لا يسب
 اصطلاح المصطلح على اساس اصطلاح السكاكي لانه جعل اللام كالروح
 ولا يشك ان من الاعضاء والتركيب ليس جزءا من الروح وفصل
 المفرد والكلام جزء من اللام عند المص ثم لودكر مقام اللام
 المطابقة بمعنى لال كان مناسبيا كما لا يخفى فالعصاة كالحسن
 في المفرد عارفا بها الحكم بان العصاة يكون في المفرد بها
 وكان الاشارة بعد العلم بها او صافا بما سب ان يحمل قوله في المفرد
 صفة للعصاة على هذه فاستقرأ او بعد من معلوم وان كان قد
 الموصول مع بعض الصلة محتمل في من النجاة ولا يشك في معرفته
 ما كرهه وصلة حاله على هو ان يصار بها من المصدر او على
 ما قبل العصاة بالمسمى فصاة لان كلامها مع صفة لا يسب
 بالمعجم لان المقصود من عصاة المصدر لا العصاة حال كونها
 في المفرد وان كان المال واحد او محتمل ان يحمل طرفا لعموم معلوم
 بالعصاة لانا عشار اراده معناه المصدرى بل باعتبار معنى معناه
 للحصول والكون كما قالوا ان في اللفظ معنى العصب والساء والحسن
 كوراعها في الظروف حاصه وان لم يرد بها معنى مصدرى فخ
 يكون قوله الكتابه اراد المعنى الذي صفة العصاة لا بعد العامل
 الظروف صلوحة من تنافر الظروف والعصاة اه فعل في
 وجه صفة محلات عصاة المفرد في الامور المذكورة ان المفرد له مادة

من صورته وصورته على صفة ودلالة على معناه فمعناه اما في مادته
 وهو السام او في صورته وهو مخالف الفعاس الصري او في
 على معناه وهو العراء ويمكن ابداءه في الكلام ايضا بان له مادة
 وعلى كلامه وصورته على النالف العارض عليها ودلالة على معناه
 التركيبى فمعناه اما في مادته وعلى سائر الكلمات وفي صورته وهو
 النالف او في دلالة على معناه وهو المعقد حتى لو وجد في كلمة
 من هذه النملة الى اخره هذا الشارة الى ان السام السام
 من الخاص سلك كل ما يقع للايات الكل فكل هذا كان الاولى
 اعادة لفظ من في المعطوفين كسمة به كمالا خضار مع وصو
 المراد فالسام وصف في الكلمة السام ما عود من صور الدالة
 وهو امر يحدث في الحيوان فكل ما كنهه على هذا السام
 السام عا دكر سام بل الاول ما قال في شرح السام ان السام
 ان يكون الكلمة معناه على اللسان كرهه على السمع حكم الذي الصحيح
 والطبع السليم بل السام بالمعنى المعنى ان يقال ان السام وصف
 في الكلمة بوجه كراهه على السمع سب ثقلها على اللسان وسر
 النطق بها فكأنهم انما صرته لكونه ساما كراهه ومسا لها لا
 لكونه في الحقيقة اياتا السام بكرة السام ومع العاف صد الحمة وهو
 المراد ساما ومكين القاف لحد السمع بكرة الهاء وسكون السين
 ومع الحاء المحبة وكراهه اسود والصبر عا الى الصريح في

الى السام السام وورق من السام اسود فام ثنت
 كفتوا النملة المتشكل الفع السام السام وهو عطف على اسل
 في السام الذي على اسل منه السام وهو قوله صد وسدى من اسل
 وتنق بناصرة من وحش وحده سظفل الصبر الاعمراض والابد
 الاظهار والاسال سيج الشهرة لعدد اد وطول في الحد والمعادين
 قد اسل حد الموصوف له لاله الصفة عليه والاساء المحر من
 السام على السام سس اي صفة حاصرا سس ودية ووجه
 اسم موضع والممثل التي لها طفل قال نظرها الى طفلها بالمط
 والسام وسمي اسد مبنونا في تلك الحال منها في سائر الاحوال
 والوحش جمع وحش والمعاد من نواظر وحش ووجه حد
 المصاف واعلم المصاف السام معناه والمعنى سعة من السام عا
 حد اسلا وعمل ساء ومنها عسا ناطرة كانه من نواظر وحش هذا الكو
 ومحور ان يكون عطف على جيبه في السام الذي بعد السام السام
 وهو قوله وصيد كجيد البريم سس سافش اذا اي نصته ولا
 الحد السام والبريم النظم الابيض الخالص والنص الوقع والعامد
 ما حاور القدر المحمود من كل سى والممثل الخالي عن الخلق والمعنى ونظر عسا
 كفتق النظم غير منجاوز قدره المحمود واذا رفعت عنقها وهو محل الخلق
 فسد عنقها معن الطسة في حال رجع عنقها ثم ذكر انه لا شبهة على الطس
 في الخلق على قوله في يد الاخر سس سس والسام الطهر اسود

فرع والغام السد السواد وما مفرد من العجم والاشت الكلة الملبس
 والعنوكا سطا الفحل وهي مراكب القعود في الكرم والمنشكك صفة ^{مسا} مسبو
 كثر التشكال وهو ما عليه السمر من عدد ان الكساسة والسعي مظهر شرا بابا
 من طهر ثا اذ ارسله عليه شديدا السواد ملتفا صفة بعض لعاه
 كثره تشبيها في الجند بكساسة الحلة طارده غناكلها وان شجرة
^{مقسم} معنى شجرة ذلك العرج وهو من قبل اصدا العام الى الخاص والمه اذ ما
 عن الروايت كمالا يخفى فكون جميع سورة اربعة اقسام قسم مشدود على
 الداس فيقو لانه لانه لا يخفى على خط واحد ولبه اوى عاب
 احد ثا في الابل من والفرض سان كثره الشجرة فانها بقدر من كمالا
 وباسب من هذا الفرض اعداد المتن والمسل وجمع المقاص فان
 فيه اشارة الى ان المقاص مع كثرتها يصح في مثني واحد ومسل
 واحد وزعم بعضهم ان مثا الشغل التراجم صافي البيان
 وسعه الخالي في علم ان النفس للبارح ان تكيف كله سبعة الصور
 حتى يحصل صوت قوي كان الحرف مجهورا وان بقى بعضه بلا صوت
 كان الحرف مجهول وجوز الاول
 القواسم موضع والربض المادى اى طر ذلك الموضع ماوى للجند
 المطيع اذا غزا واوروه الثاني الشئ الخارج في السوال
 وحضنة اسم امرأة اى سكرى عليك تلك المرأة والشديده حروف
 محصر حى صورها عند سكانها في مخرجها فلما جرى وبها له احرف بجميعها

اى فربق الماء بالشرب والرخوة ضدها ومن الحروف الباقية
 قوله وهو سهو ليس رد القول ولو قال مستشرق لانه ذلك العمل حتى
 يكون ابطالا لا مزايا لا فائدة في ابطاله رد الاصل الكلام وحاصله
 ان على الشغل التي ذكرتها في مستشرقان موجودة في مستشرقان ايضا
 فيجب ان يكون مسافرا وانت لا تقول به اذ اقلنت ولو قال مستشرق
 لانه ذلك العمل الشغل العكس والسمي بكسر الحيم وحذف الماء الحرس
 وبلغ مع اللام مع كسر حوله ومن السعد عطف على من العرب المحرج
 واصدا والسعد الى الصمة راجع الى المحج لقطه ولذا وحله لام النفر
 وقد سئل الى مع الاوثام اراد به الترويض فانه قال بل قد يكون
 ذلك مع اصحاب الحروف المتعارفة المحج مسا للساو كما استغف عنه
 وفي الم اعهد على من المتنامي محل بالفضاء ثم قال واظن
 انه لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على مفرد غير فصيح عن الفضاء كما لا يخرج
 الكلام المشتمل على مفرد غير عربي عن كونه غير سافلا طرحت سورة فيها الم
 اعهد عن الفضاء وبعضهم لم يطلع فانه وانه سافلا طرحت سورة فيها الم
 وصو كفضاء الكلمة مثلا لا يوجب وصف الكل كفضاء الكلام والشارح
 اطلق الماصلا على وجه صحيح ابطال الفرع وحاصل ان فضاة المفرد
 موزون من فضاة الكلام كما سثناني ولا شك ان الكل فضاة كما ان
 طوبلا ينبغي بالتقاء فانه لا وصف بجزء فضاة الكلام حتى لا يلزم من انتفاء
 فضاة المفرد اسما فضاة الكلام فان اسما الوصف لا يوصف انتفاء

معنى سب الى السراج او السراج كالمعنى والمعنى المعنى المسبب الى غنىم
 وتترار ومعنى السراج هو السراج في النسخة ثمن السراج كالبف
 السراج او السراج كما ذكر في المعنى او كما بيان بعده فهو ان محراب السراج
 لا يدل على السراج فاحده منها بعد قال السراج نصف امرأة اسمها ثمان
 ابدن والى معنى اعز يد اقا وطرفا ابرجا ومثله وجابجا مبرجا وقال وفاقا
 ومن سنا مبرجا ابدت الى الظهور وارضى الى شيا وارضى هو السراج والسراج
 في الاسنان ساعد ما من الشيا والى غيبات يقال رجل افلح الاسنان كومان
 على الاسنان قال ابن دريد لا بد من ذكر الاسنان كذا في الصحيح معنى او او
 صفة كحصوله من ذكر الاسنان فلا يصح ان يقال رجل افلح او منفلج وبرد
 متباعد اسنانه فلذا اوقعه السراج صفة لما هو عبارة عن السراج والى
 اللانص وهو مرد من معنى السراج وهو شرط التحد وهو لخلو عن
 اللام والاضافة ومعنى كعوله تعالى وهو ايهون عليه وقول الشاء
 ملكك عظام من ملوك اعظم وكذا الحال في ابرج الا في الطرف العين والاسراج
 مع الاء وهو ان يكون ساعد العين محذوا بالواركة لا يغيب من سواد
 سى والمعل ساعد العين مع سوادا وهو سبيل في الحدة الرجز سبيل
 في الخاص مع طول في اطرافها وسبيل بها قال ابن الاسار هو طول امتداد
 مع وفور شفا كذا في المعنى وفي الاساس الرجز رمة الخاص
 واستنواره وفي الصحيح الرجز رقة في الخاص وطول وزجج المرأة
 جابجا دعه وطوله وقول الشارح ان مرققا مطولا موافق لمعول

الجوهري والمعنى كعوله السراج موضع الرسن من انف البعير اطلق
 على انف الانسان اما على سبيل الاستعارة او المحار المرسل العين
 الحداد وعدا من قولهم سرج وجع بالكتف
 في هذا الكلام اشارة الى ان من المعنيين فرقان وان فراقا لكل الاء مع المعنى
 على تقدير ان يحتاج سرج الى لوح الوجه البعيد المنسوب الى السراج ما
 بالمساحة وعلى تقدير ان يكون معنى سرج ورج المنور المضى كان له سراج
 ولا يخفى ما من المعنى من العرب والفرق قوله اعلم بجعل اسم معقول
 منه لاصحاح اهم لم يعرفوا اشارة الى جواب وسوال يعرفه الاول
 ان سراج ما كان بمعنى سرج ورج صرح ان فعل سراج اسم معقول منه
 وسبيل عن سراج وهو بعيد له فلم لم يحمله المص ويخبره ما خذ امنه من
 يستثنوا عن المكلف وغيره الثاني اهم لم ياذنوه منه لاضمال انهم
 لم يطلعوا على استعمال سراج في معنى سرج ورج وان كان ذلك الاستعمال
 سراج في معنى سراج غير ما اصيلا فيكون مما يحتاج في معرفة ان ان
 ينقروا سراج في كتب اللغة لان ما لم يطلع عليه ارباب الفقه ليس
 الا كذا كذا هو صفة في العود والاصحاح ان لا يكون اصلا يكون
 قوله سراج انه اصح معنى سراج ورج هو لاء الاستخذنا من السراج
 كما قال الامام الميرز في السراج مسوب ويجوز ان يكون وصف بذلك
 كثره ما به وروى عن من كان له سراجا ومنه فعل سراج امر ان
 حبه ونوره ولا شك ان المولود قسم من الغريب المردود فلا يوجد

ايضا فائدة في العدول انا لا نسلم ان سرح الله وجهه في معنى
 حسه ووجهه لم لا يكون موان يكون ايضا من باب الفزانة المذكورة
 في المتن بان يكون معناه جعل الله وجهك كالسراج ووجهه في الفرق
 من المعنى في لا يوجد العدول اصلا وما كان مد المنع مكابرة لكونه
 خلافا لما صرح به اهل اللغة رده بقوله واما صاحب محل اللغة او يعني انه
 صرح بان الحال سرح بجو يعني حس ووجه حتى جعل منه جال المذكور في
 ما فؤد امنه فاذا صرح به امام من اية اللغة لا يبقى معه معنى فاعلم من
 هذا التقدير امور الاول ان قوله لا اصحاب انهم لم يغيروا اه علمه سرح
 كون سرح هو من العرب المذكور في السرح كما ان قوله وان يكون الخ
 سرح كونه نوعا غير المذكور في الثاني ان قوله على ان لا سرحه هو من معى كنه
 له سرحه بان ضعفه فانه لو قدم لا صرح بان ضعفه الى تكلف كما
 لا يخفى الثالث ان المراد بالعداء في قوله من بان العداء ليس مطلق العداء
 بل العداء المعهودة المذكورة في المتن الخامس ان قوله واما صاحب
 محل اللغة من ربط بقوله على انه لا سرحه بهكذا احد ان علم هذا المقام
 من ملخص عن الشبه والاوامام لا حال الفزانة كما يفهم من كتبهم
 اه هذا امر اخر وورده الخالي على المعنى وتغيره بان الفزانة كما
 يفهم ان الفزانة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة مع مشهورة الاستعمال
 وهي في مقابل المعادة وهي بحسب قوم اذرب لفظ يكون مشهورا
 من قوم ولم يسمع قوم او لفظ فهو عند الثاني دون الاول وان الكلمة

الوشية

كما يفهم من كتبهم هي المشتملة على تركيب من الحروف بغير الطبع من
 ذلك الكسب ومن في معاملة العداء فاللفظ العرب يجوز ان يكون كلمة
 عداء فلا يحس بغيره بالوشية بل الوشية بمعنى ان شرط الطلوع عن
 الوشية فبذلك زائد المعصاة المعهودة على سائر المعهودة وان اراد بالوشية
 غيره فاذا ذكرنا من المشتملة على تركيب من الحروف بغير الطبع على كلام
 ان العداء بذلك المعنى محل المعصاة وحاصل ان المراد بالوشية في بعض
 العداء اما معناه المشهور او غيره والاول باطل لانه لا يصلح لان سرحه العرب
 لانه معادل المعصاة والوشية معادل العداء وكذا الثاني لان كون العداء
 بذلك المعنى محل المعصاة مجموع وسرحه هو ان الشارح ان كون الوشية
 بمعنى غير ظاهر المعنى ولا ما توسل الاستعمال ايضا اصطلاح مذكور في
 كتبهم فانهم قالوا الوشية معون الى الوشية الذي سكن العار ان
 المواد الخالية عن الماء والكلاء استعملت للاعطاء التي لم توسل
 استعمالها ولم يظهر معناها فاعلم من هذا اطلاق الوشية على عالم
 يظهر معناه ولم توسل استعماله سواء استعمل على ما ذكره اولوا واصحاب
 قالوا الوشية فسمان احد هما عرب حس والآخر عرب مسيح فالعوا
 الوشية على العرب ليس ايضا فلو كان المراد بالوشية ما ذكرت من
 المعنى المشهور بل ينم ان استعمال العرب ليس ايضا على تركيب سرحه
 عند الطبع لو حوّل اعشار المعنى في الاقسام وهو باطل لاستلزامه الداء
 من التبيين فاعلم ان الوشية هي ايضا بمعنى غير ظاهر المعنى ولا ما

حل

الاستعمال وهو المراد منها فان حوّلنا عن ظاهره المعنى ولا ما يوسـ
 الاستعمال بمعنى للوحدة باعتبار المذكور فاد كان المراد بالوحدة
 هذا المعنى يكون مع كونه محل بالمعصاة المتداولة فيما بينهم يعني كون
 اللعظ جاريا على العواصم المستطمة من اسماء كلامهم كثيرا الاستعمال
 على اسم العرب الموثق عندهم ظاهر الفساد لان المراد بعدم ظهور
 المعنى وعدم ما يوسـ الاستعمال كونه كذلك عند جميع الاعراب
 الخاص كما عرف ولا شك ان كون اللعظ عرما يوسـ عند جميع هو كونه
 قبيل الاستعمال على استقامته او عدمه وعلله الاستعمال او عدمه ببقاء كونه
 المعنوية في المعصاة وان اردت بالمعصاة معنى اخر وزعمت ان
 شيئا من الافر والفرابة ومخالفة القياس لا حل بها فلا منافاة
 فيه لكنه محال للجمهور بل لا سند يعتمد عليه واصار لاهل الكلام
 فيه وحاصل الحوار اصار الشق الثاني من التردد بقوله فلان ان العرف
 بذلك المعنى محل بالمعصاة فلنا عند المنع مكابرة افلا يشك من
 ان العرف انه بمعنى كون الكلمة عن ظاهره المعنى لا ما يوسـ الاستعمال عند
 جميع الاعراب الخاص محل بالمعصاة بالمعنى المذكور وعدي في مذهبنا
 احث الاول ان قوله عن ظاهره المعنى ولا ما يوسـ الاستعمال اذا كان
 للوحدة يكون توسط الوحدة في الين عينا والافلا يد من بيان القاء
 والثاني ان عرب العراق والحديث اذا كان من فعل العرب الحسـ
 انما يكونا واحدا في نوع غيره احسن منه فيه اعني الشعر لانه صرح

النسبة صح

بأنها

بأنها في النظم احسن منها في النشر والثالث ان المفهوم من المتن
 ان العرب قسم واحد ومردود والمفهوم مما ذكره المصنف في الايضاح انه
 قسمان وكلاهما مردود والمفهوم مما نقل الشارح عن القوم حيث قال
 والعرب قسمان اه انه قسمان والمردود واحد منهما والمفهوم مما ذكره
 الشارح في هذا البحث من الكلام الايضاح وبغيره انه اربعة اقسام
 المرود وعلله مذهبنا والمفهوم من كلام القوم انه خمسة اقسام والمرود
 سبعة منها حيث بعدون من العرب مالا يوجد في الاستعمال الا نادرا
 او ان كان موضوعا اصلها كحاض يدع وبذر وما احسنه المولدون
 وما غيره من القوم وحقه وعلم ان يجب عن الاول بان القابضة
 من السبعة على الترادف والوحدة فانه عظم ان يسهل له فان
 من الناس من لا يثبت باليقين وعن الناس بان الحكم بالاحتمال
 على مطلق العرب الحسن بل لا مثله المذكورة به بل ارجاع جميع الموثق
 في قوله مني ومنها ولا يلزم من الحكم على الاخص الحكم على الاعم وعن الناس
 ان من قال بحدوث السبعة لم يرد الحصر بل القابل بها ايضا فلا منافاة
 الشبهة بين القليل والكثير والرحل والمشيخي الجليل العالي والمعظم المشددة
 واطمخ بمعنى اظلم وحفحت بمعنى تكبرت ومخالفة ان تكون الكلمة
 على خلاف القانون المراد بالقانون القاعدة العرفية المستنبطة
 منها الشواذ لانها عبارة عن حكم على كاسبق ولا كجئته بدون الاستثناء
 فانه منع ما يقال ان القيد الاني وهو كون المخالف مما لم يثبت من الوضع

ببين الغاية و

ان اعترف في هذا التعريف بلهزم اعتبار قد فيه بلا قرينة تدل عليه
والا يفسد التعريف له حول الامثلة المذكورة فيه مع انه لا محال فيها
قوله اعني مفردان الالفاظ ثم يفسر للغة وقوله او في حكمها عطف على
مفردان والضمير راجع اليها واذا قال او ما في حكمها ليدخل فيه كواو
ونضروا والحمد لله بكسر الدال لاتباعها الدال او ضم الام لاتباعها الدال
فان هذا الاتباع اغا جاز مع انه لا يكون الا في كلمة واحدة لغيرها
كلمة واحدة لكثرة استعمالها مع سس الحمد لله العلى الاجل
عمامة الواحد العدد والعدم الاول وروى ان مملوك الناس رما قاتل
اي يارتب فاقبل المحذوف حرف النداء والعناصر الاصل
ان مقتضى القياس ذلك واورد عليه ان عدم الادغام في الاصل لم لا
يجوز ان يكون لصورة الشجر اذ قد ثبت انه يجوز للشاعر ما لا يجوز
لغيره كصرف مالا يصرف مثلاً اجيب بان ذلك القول ليس على اطلاق
بدليل اهم يقولون بمثل ذلك في المحذوف لانه الموصور وهو سس
ما ثبت له الجواز وهو لا سابق اسما المقصود وفي كل من المنع والسلب
كح اما في الاول فلما ذكر في المعنى محالا الى شرح الواحدى لشعره الى الطبيب
لشاعر صرف مالا يصرف واظهار الضعف وانما المفضل محرى الصحيح
المحدود ونرى في المنادى والفصل في الاضافة ونحو ذلك الى اشتباه و
فيها عدول عن الساس للصورة اي من العناصر المستعمل الى العلى
المجوز واما في الثاني فان الجواز ههنا سابق انتفاء المقصود لانه اعابله

من

من عدم الجواز لا يلزم الانتفاء لمواضع اسما امر المومنين
على العباد ان تعال لمواضع اسم امر المومنين اذ لا يظهر لوضع المظهر
موضع المقصود فان يعيد بها قوله واللغز اي لعب المحذوف وهو سس
وحده تظهر لاهلها اهل كذا العباد المقصود بالوجه اه
كح وهو ان لالم ان الكلمة في السمع داخل تحت الغزاة قوله يظهر ان
للشئ اما قيل محال كما تم وانه نفى او الجحش واظم مجموع فان دعوى
الظهور في مقام الاسان لا بعد ولا يكون في على المقصود سلمنا ان الجحش
من احد السلسل من كذا لا يلزم منه كون الكلمة في السمع مستلزما
كح العباد فان سور الحكم لا حصول السلام سوية لالم لجواز ان يكون
للمقصود دخل في ذلك السور فالوجه ان يقال ان الكلمة في السمع
ان ساد من صبح صوت المنكلم فلا غير بها وان سادت من حروف
الكلمة فاد من عليها وسادها فان الحس السلام حكم بعدم الفرق بين
المسرد والجحش فيكلا لاصل لم ينضجا بالعصاة فيكون الامة از عن
ساده الظروف كافيا وصعب مدس الوجوه من طاهه على
في وجهه انه قال اما الاول فلان عدم النفاذ الى الثقل لا يتابع الا
بالعصاة لجواز ان يكون اللغز كلمة في السمع مما يحذر الضمى عن
اسماء فلا يكون فضي ولكن ان يقال قد عرف مما سبق ان طريق الكلمة
في السمع الناشئة من نفس الكلمة مع قطع النظر عن صور الالفاظ
منحصر في النفاذ الى الثقل نعم سر عليه ان الكلمة امر في السمع ليست مؤثرة

طال

الى السهل بل اللام بالعكس كما سبق في العبارة ان يقال انها كانت
 عن التثنية في نفس اللفظ فقد دخلت تحت السام والافلا على البضاطة لان
 الكلمة اجماعا سبب امر عارض لا يوجب نقصانا في نفس اللفظ قال واما
 الثاني فلانه قد اورد المظهر في المين ولم يذكر فيه الكلام المنظور فيه
 والنظر تحت ان يكون على كلام مذكور فيكون خارجا عن القانون وكلام
 فانقول بان اللفظ صوت يعتمد على مخارج الحروف مشهور بين الالاد
 فلا وجه للمناقشة فيه الثالث ان الكلمة اجماعا في السمع راجعة الى الهم
 اه مد او مد اختاره للحال حيث قال ولعل نظره ان استنكره
 السمع لللفظ يرجع الى النغم لا الى نفس اللفظ فكيف من لفظ عر صبح
 لا استنكره السمع اذا ادى سمع طبع وكلم من لفظ فصبح سكره ادا ادى
 بصوت سكره فلم يمت من القيد المذكور ان كل ما استنكره السمع على الهم
 المذكور ليس فضي وبس كد لك وايضا يجوز استنكره السمع لللفظ
 الحرفي لغيره فلا يكون فيه اذا بدا على التلاوة هذا اذا كان المراد
 بكلمة السمع ما ذكر من رجوع الاستنكره الى النغم لا الى نفس اللفظ
 والى غير اية لفظ الجهر كما اذا كان المراد بها غير كما اذا كان المقصد مثلا
 على انه كيب ينفر عنه الطبع فيكون الكلمة اجماعا في السمع حينئذ راجعة الى نفس
 اللفظ لا الى ما ذكره وبس شئ ما ذكر من التلاوة فيكون قيد ازا بدا
 عليها الى هذا الكلام لا يلحق على ذي سكره ان قوله ان استنكره الى قوله
 وليس كذلك وجه للنظر وقوله وايضا الى قوله فلا يكون قيد ازا بدا

على التثنية وجه اخر له وقوله هذا اذا كان المراد به جواب عن النظر
 نظرا الى الوجه الذي ذكره افان روح الخبر والوجه الاول بما ذكر
 في المخرج ولم يتبعه في الثاني لان ما له الى ما اختاره وان عرق ضيقه
 ولم يلعب الى سبب حواء عن النظر لوضوح فاده فان ما شمل
 على انه كيب ينفر عنه الطبع متنازع قطعاً وصارح بقيد الخاص عن الثاني
 فلا يصح قوله وليس شئ مما ذكر من التثنية مد له واستنكره وجه
 ايضا بخلافه هذا الكلام لا يلائم السباق والسباق في اما الاول
 فلانه قال في مد سائر الحروف وفي التنزيل الم اعهد ومحصوله كما
 شهد به الفطرة السليمة الاسد لال لوقوعه في السهل بل على عدم
 كون ما ذكره سببا للسام وسر د عليه ساء على هذا الكلام ان الوقوع فيه
 لا ساق السبب لواز ان سطره في ذلك المعام ما منع نائمه واما الثاني
 فلانه قال في مد تناموا الكلمات ولم يرد ان يجر مدوه غير فضي فان
 مثله واقع في التثنية كونه في مدوه وعال في اخر ما حث فضاه الكلام ان
 كثره التكرار وما منع الاضافات ان اوجيا ثغلا وشانه فذاك
 والا فلا جهته لا ضلالتها بالعصاة كيف وعد وعما في السهل بل وبه على
 كل منهما ايضا ساء على ذلك الكلام ان الوقوع فيه لا ساق في السهل بل
 الملائم للسباق والسباق منع وجود الكلمة اجماعا في السمع في خبري فان
 الاعتراف به موقوف على النقل عن ارباب السلسه السليمه ولا لعل
 فلا وجه للاعتراف واما قوله بسبحي والحائ فالظاهر انه اشارة الى ما

في اخر المعنى ان لكل مقام مقال لا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه
 لكن ذلك المقال لا ينافي هذا المقام فلا يحسن ابراده فيه كما يستلزم
 الله ان ساء الله تعالى مع قضا صحتها حال من الضمير في قوله
 قال الله تعالى مع قضا صحتها حال من الكلمات لانه فاعل معنى
 للناس واصناف الله اي خلوصه من سائر الكلمات كائنه مع قضا صحتها
 اي مع ان يكون كل منها في معنى مضى ولو قال خلوصه من سائر الكلمات
 مع قضا صحتها والتقدير لسم كلامه من الفصل بين الحال وذهابها لا يحسن
 ورده الثاني في قوله ما يستلزم ان يكون كل كلامه مشتمل على الكلام
 الغير الفصيحة مافرة كانت ام لا وخففه ان الحال في المعنى وصف
 لذهابها كما يثبت في موضع فغوله مع قضا صحتها اذ كان حالها من الكلمات
 يكون المعنى من سائر الكلمات المعصية فليعلم ان يكون الكلام العادي من
 صفة الناس والتقدير المشتمل على كلمات كل منها في معنى سواء كانت
 متنافرة او لا فصيحة او ليس فيه تنافر الكلمات المعصية اما على تقدير ان
 السامع فظاهر واما على تقدير ان الكلمات الغير المعصية ولا غيره في مقام
 نظر من الاول لانه كما لا يخفى واما اذ جعل حالها من ضمير خلوصه فالمعنى خلوص
 الكلام الفصيحة كل من كلماته عن الامور السليمة فلا يترك شيئا من
 معصية عند الجمهور اهـ قال في الجوهري من الناس اكثرهم صرح
 به الجوهري فيكون بمعنى المعظم وما خالف القانون المذكور يكون مشتقا
 قطعا فلا ينبغي ان يثبت قوله من مع عند الجمهور على ما قبله معنى اصلا قلنا

فصيحة

المراد

المراد بمعظم اصحاب النحو الكاثر النخبة من القدماء فان القانون بنسب
 اليهم غالبا والجمهور اكثر النخبة من المعتمد من المعاصرين بنسب
 الاواحد والاسان فلا اشكال قوله معنى ساول الحكمي ايضا وهو ان
 لا يكون مصرحاه ولا يكون شيئا من السباق والساق مقتضيا
 لذكره معنى كما في ضمة الشان اعني بالاصل بالفاعل ضمير المفعول
 اللام في الفاعل للمعتمد والمراد الفاعل المعدم على صرح المفعول
 به فلا تحذف زيادة فيه وهو معدم الفاعل على المفعول به وابن جني
 بنسب في النون وخفف الباء مع كسرى هي ربه على عدي
 من حاتم على معنى التبع الوباء على عدي بالناس على التثنية
 لان قوله هو فعل حمله ضمير به معناه ما فذا جاب الله تعالى دعاه في حق
 وفعله ما هو اسلمه ومسحه والكلام العاديات اي الصالحات بخلاف ان
 تكون على صحتها لكونه موصفا بعدى كما ان الكلام الصالحات
 حسنة ونظرة ويحمل ان يبراد اذ في الناس واو باشهم
 ادى الله اكمل صاعا بقاء فعل الصم في ادى راجع الى شخص
 مذكور في البيت السابق وفي الله راجع الى مصنف وفعل صم ادى
 راجع الى مصنف وضمه اليه راجع الى اصحابه ما عني اكل واحد منهم
 والنا من صاع به لله والمعنى على الاول لما عني اصحاب مصنف واصحاب
 المعصيان مصعبا كما في ذلك السمع الذي كان عدو المصنف مصادرة
 مصعب بخلافه ينافي غير ذاب ولا ينافي معال جزاء كل صاع بضاع اي

كما في احب ان يمتدح واسا به بمثلها فان مجازاته الى الان طوره من مولا
 الاصحاب فلما عصفوه ظفر خصمه فكما فاه ما فصل وعلى الساني عما عصف
 اصحابه مصعبا كما في مصعب عصفان كل من اصحابه طوره واسا به
 من سنوه ابا بعلطان عن كبره عن مهننا لمتزع لكلم عن السلب
 كقوله هم ادوا عن مويون والمعنى هو بالسنة هو السلطان انهم
 سلب كبره وحسن معاملته معهم كما يحكي سمار ومو سمار رومي
 مامه بنى للورثي الذي في ظاهر الكوفة للسكان بن امراء القيس فلما
 فرغ منه العاه من اعلاه وحر مسا لثلا بنى لبيزة قصص به العرب المثل
 فقالوا افراسخار قال الشاعره بنينا بنو سعد بحسن فاعلنا هو استخار
 وما كان زاذين كذا في الصحاح فان صل لم لم يرجع الضمير في بنوه الى
 الجراء المدلول عليه بقوله في صي يكون المعنى جري ملا بسو الجراء
 وملا زموه فان العرب يقول ابن الكرم وابو الفضل يواح للرب ويريد
 الملا بس والملازم وكذا الكلام في هل يلو من قومه بان يكون ضمير قومه
 راجعا الى اللوم ويكون المعنى العوم الذين من شأنهم اللوم
 فلما لان الاول مع كونه محتملا بعيدا كما يشهد به الدوق السليم
 لا بللام عرض الشاعره فان عرضه ذم اساءات الغفلة ومحوهم بعدم
 مراعات حق الناس وعدم محاربة الاحسان بالاحسان وهذا اما
 يستقيم اذ يرجع الضمير الى ان السلطان وكذا الساني فانه مع بعده
 فذرهم على اللوم وهذا اما يستقيم اذ يرجع الضمير الى زهير

والواو للحال صلبا للحال لا للمطف على الضمير المرفوع مع جوازه
 لوجود الفصل رعاية لامه لفظي ومسوي اما الاول فليلايم قوله وحرك
 فانه حال واو الثاني فلان المطف مسوي ان لا يكون مدح الشاعره مدح
 ساسا مدح الوري اياه وقصه من القصور في شأن المدح مالا يخفى
 قوله اي لا شك في ان افقه تفسر لقوله لمنه وحرك وفي استعمال
 اذا والفعل الماضي جهما اه هذه اشارة الى الرد على الروزي
 حسب حال اعلم ان الظاهر من حال العاقل ان لا يلزم احد الاعلى ما يستحق
 اللوم عليه فلما اتى الشاعر من حيث اللوم باذا المدح على السطح دل ذلك
 على انه يصدر من الممدوح السبه مالا في لومه به وذلك لا يناسب المدح فلو ان
 بان المدح على الك لكان انشبه بالمدح وردوه الشارح بان لا يختاره
 اعسار الطيفنا ومواهبهم بثبوت الدعوى حتى كانه تخفف منه اللوم فلم
 يثركه احد ولا يخفى على المصنف ان كلمة اذا اذا جاز استعمالها في موضع
 ان لهذا الغرض جاز ايضا استعمال اللوم في موضع الهجو او الزم مقدا
 باخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر الى ان الممدوح لا ينصور
 فيه الهجو والذم ولا يستحقه قطعا حتى اذا نكته مدحه وقصده غير مدح
 لا اقدر على غير اللوم واذا لمسه لا يثركه حتى احد فيها وقصه من المكاتب
 ورعاية الادب مالا يخفى على صاحب الدوق قطصر عن سبب الصاحب
 واضمحله قوله لكن مغالبة المدح باللوم دون الزم او الهجو بما غابته
 الصاحب فان مغالبة المدح باللوم اسهل شناعة من مغالبة الممدوح

بالذم او الهاء فليسا مل ولعله اراد ان قد شئت من الثقل
لغائل ان يقول هذا مخالف لما سبق من ان قرب المحجج لادخل في حصر
التناظر ويمكن ان يقال المراد بالتناظر المذكور سابقا هو التناظر المحل
بالفصاحة والمذكور مهننا هو التناظر في الجملة فلما مناه صرح
به ابن العجيد وهو اول من غاب هذا البيت اي صرح بكون التناظر
حاصلا من مجموع الجمع بين الاء والهاء ونكر ارامده وقوله من الكلبة
مبتدأ جنة خارج وقوله وما من مروفه للخلق جملة حاله حتى بها
للاشعار است التناظر في الجملة ولغائل ان يقول هذا الثقل سيجل كون
هذا المثال مثالا للمادون المتناهي في الثقل فانه اذا كان نافر اكل التناظر
يكون مما يبا في الثقل اللهم الا ان سال هذا الكلام دفع في المجاورة فجل
على المبالغة في الثاني عروف منها ان قبل فلم يعبه في تناظر
لحروف قلنا لانه لم يحصل من حروف كلمة واحدة وما حصل منها فليس
مخللا بالنضاضة قوله وزعم بعضهم اراد به الخلق الى قوله لانه لا بوجوب الثقل
على اللسان يربده ضعف ما احصاه على الحائكة كما اشترنا اليه فلا تغفل
والنقيد اي كون الكلام معقدا اه قال بعض شراح الايضاح
اورد بعض المحصلين على هذا التعريف انه يعرف التعقيد بالتعريف التعقيد
واجاب عنه بان المصدر من الفعل المبني للمفعول فالمراد بالتعقيد
ثم قال ويمكن ان يقال لانه قول معنى المصدر ببناء الفعل للمفعول والاب
غير وارد لان الاطلاق اصطلاح لا لغوي ولا يخفى على العارف بالاسباب

المركب

المركب انه ان اراد ببعض المحصلين الشارح المحرر فما ذكره مره
لما مرته اذ لا يريد مهننا او ما مقصوده بوجه العبارة واما المعنى فكما مره مره
اذ لا يخفى ان المصدر في قولنا عقد عقد تعقيدا على البناء للفاعل بما ير المصدا
في قولنا عقد عقد تعقيدا على البناء للمفعول فان معنى الاول جعله معقدا ومعنى الثاني ضرورة تعقدا
فالقول بعدم الفرق بينهما مكابرة محضه واختيار كون الاطلاق اصطلاحا
للاشعار است التناظر بان لا يكون سرمد الالفاظ اه يريد ان المراد
بالجملة مهننا بسبب ما يخالف القانون الخوى كما هو المتبادر من الظاهر
بل مجرد عدم المطابقة بيني ترتيب الالفاظ وترتيب المعاني فان سبب
التعقيد يجوز ان يكون اجتماع اموره قال للحال الظاهر ان ذكر
الامر من من ضعف التاليف والتعقيد النقطي يعني الاضلالان التعقيد
النقطي نشاء من مخالفة اصل نقطي بدون قرينة تدل عليها وكذا ضعف
التاليف وانت فيه بان الشارح الحقير ان اراد بهذا الكلام الترفع علم
فالظاهر انه غير تام لان ما ذكره لا يفيد عدم غناه احداهما عن الاخر مطلقا
كما لا يخفى ولو سلم فلما سبقتم تفرع قوله فذكر ضعف التاليف لا يكون
مقتضا عن ذكر التعقيد على ما قبله بل يجب ان يقال فذكر احداهما لا يفيد عن
ذكر الاخر وان اراد بهذا الكلام الترفع علم على غيره ممن قال ان ذكر ضعف
التاليف يعني عن ذكر التعقيد فلما مناه فاشته فالوجه في رد كلام الخالي
ان يقال لا يفيد ذكر الاخر لان التعقيد النقطي عبارة عن كون الكلام غير
ظامه المعنى والدلالة على المراد سبب مخالفة الاصل والراجح سواء كان

ذكر احداهما

ذكر معناه في اللسان في التفرع على ما ذكره في اللسان في التفرع على ما ذكره في اللسان في التفرع

فهم المراد اولاً لا يكون بينهما عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما في مادة
 يكون لكل منهما في الاسعال سبب اجتماع امور مخالفة للقانون الخوي وحقق
 الضعف بدون التقيد فيها اذا كان التائب على خلاف القانون المذكور
 مع ظهور الدلالة على المراد كوكس مصاحبة وفرة مشارفاً وتحقق التقيد
 بدون الضعف فيها اذا كان لكل سبب اجتماع امور مرجوة حاربه
 على القانون المذكور كما في السبب قوله ويجوز ان يكون حاصلها
 منها او موطنه لما سباني عن قريب من قوله فهذا التقديم شاع ^{التقديم}
 الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعبد ومورد على الرور في حيث
 قال ولا ضل في تقديم المستثنى على المستثنى منه وهو حي اذ صورة الخوي
 بلا خلاف منهم وكلا الوجهين يوصفان في المعنى على
 انه قال لان العوض عن ان مائة احد ويقارب والوجهان يفيدان
 ان يكون المائل له جبا عايله وبالعكس فان المقارب بمعنى المائل وهذا
 في الظاهر متداع لا قنضائه وجود المائل مع عدمه ويقتضي ان يقال
 عند السلب معاً على عدم الحكم عليه وكفى بهذا غلغا فالصحيح ما اثاره
 الشارح وهو ان مثله اسم ما وفي الناس حرة وحى معاربه بدل من مثله
 في نريد في سبب التعبد شى اخر وهو العصل بين المبدل منه وهو مثله
 والبدل وهو صي معاربه فانه بدل الكل من مثله لان من قارب احد الى الصفا
 فهو مسلم والبدل بوصف اذ جعل صاحب المفضل رجلاً صالحاً بدلاً من
 غلامه في زير رابت غلام رجلاً صالحاً كحلل في اسعال الذنن

الطامه ارادته اعم من الللل الواقع المنكلم في اسعال ذننه وللحلل الواح
 للسامع في اسعال ذننه والواحد لمخصصه بواحد منهما كما لا يخفى على
 المسامع وذلك لللل يكون لا يبراد للوازم الكثرة المعصرة الى
 الواسطه منه بحال ان المتبادر من كلامه ان سبب التعبد ^{مخصص}
 كما ذكره وليس كذلك اما اولاً فيلجوا ان يحصل التعبد سداً ان يعصد
 بالخطا بالنس من لوازم معناه الهم الا ان مع ارادة الخطا او مع ارادته
 الاسعال الى اللازم بحجته السعد والحقا، سوجيا للتقيد فلا يكون الاسعال فلان
 الى عدم اللازم سوجيا له اولى بعدم التقيد له اكتفاء بدلالة النص واما
 ثانياً فلان وجود اللوازم البعده المفتقرة الى الواسطه الكثرة غير
 مشروط في حصول التعبد لحوال ان يحصل بابراد لازم للمعنى المقصود
 محتاج الى واسطه واحدة بينهما مع خفاء القرينة والحقق الذي
 شهده مع كلام القوم ان العدة في التقيد امر ان الاول اشياء
 العلاقة بين المسعل عنه والمسعل اليه والثاني مجموع خفاء القرينة
 وبعد اللازم المطلوب سداً كثره واسطة بينه وبين معنى اللفظ
 حتى لو كانت القرينة واضحة واللازم بعيداً محتاجاً الى واسطه كثره
 لا يحصل التقيد بل الى كثره الخطأ من القدر ومنها الى كثره الطبايع
 ومنها الى كثره الضعفاء ومنها الى كثره يكون الكثرة بعين مقوله
 كقولهم كثر الرماذ كثره عن المضايق فانه يسئل من كثره الرماذ الى كثره
 الخطأ من القدر ومنها الى كثره الطبايع ومنها الى كثره الضعفاء ومنها

الى كثرة الصعاب ومنها الى المقصود وكذا لو كان اللازم مرسا والعهد
 خفيفة لا يحصل المعقد لا يكون مرده مقنونه محتاج الى ما مل واما روده
 كناية عن الاله عن بعض المعاني في موضوعه واما اداسي العلاء او بعد
 اللازم المطلوب وصفت العهد الداله عليه فليكون مردودة وهذا
 هو المراد بالتقيد المعنوي المحل بالقياسه العاجب الاضمار عنه
 فان قيل لم لا يجوز ان محل اللام في اللوازم والوسايط على الجنس
 ويراد بها الواحد كما ذهب اليه ائمة الاصول قلنا ذلك صحيح في اللوازم
 دون الوساطة لان توصيفا بالكثرة يمنع ذلك نعم يمكن ان يتكلف
 للشارح ويقال اعتبار تعدد اللوازم وكثرة الوساطة بالنظر الى المواد
 فكل مادة فيه تقيد لاندان يوجد لازم بعبء محاج الى واسطة
 فيكون بين معنى النقط والمعنى المقصود لازمان وهذا ادنى
 مرده التقيد وادنى مرده ان الشارح المحرر لو قال وذلك للحلل اما
 بارادة عدم اللازم او ارادة اللازم المعقد المعسر الى واسطة او اكثر
 مع حفاء العهد لم يرد عليه شيء بهذا الحد ان يفهم منه المعام فانه
 من مطارج الانظار ومزال الاقدام ومما عدا السب له ان الكناية كما
 محصاه الى العربة المحار ما عدا عن ارادة المعنى الحقيقي وهو
 الروايات الصريحة المبني عليها كلام الشيخ في دلائل الاجاز والنصب
 يوم حسد قال منه اذ لا بداء فدل سكت الدتوع على ما وجب
 الفراق من الحزن والكفر فمن ثم قال وانه اذا قال ليجمل افكانه قد

نا عرفت بهذا

ن الان وثمة

دا

اون

اولى العوم لبلا اذن عدا وسكن عيناان جهدهما لبلا سكما ابا فان
 كلامها يدل على دخول السك في الطلب البكاء الدهر واما ما يمكن
 الدهر ما يرخصه فليكن ان البكاء الدهر عما يقضي وما يقوم فلما سري
 عما مرضى وقيل انه انى الدهر على حكمه من شاح عال الى خفض
 وعالي الدهر فخر المعنى فليس في سوى غير معنى الشاح للجبل المرصه
 ووصفه بالعالى للمكسدة وعالي بمعنى مائتي وانفق على قال الجوهري
 عال عالة معولهم عولا وعالة ان فانهم وانفق عليهم بغير معنى المعنى
 ولكنه احطاه في الكتابة عما يوصد دولم التناقى حطاء الشيخ ايضا
 في دلائل الاجاز حسب قال وغلط فاطن وتبعه المناهرون وكانهم ارادوا
 لخطاه حسب اعرف الملاء واستعمال العرب العربا بدليل ما قال الشيخ في
 دلائل الاجاز وجهلة الامر اننا لا نعلم احدا جعل جمود العين دليل
 واما رة غبطة وكناية عن ان الحال حال فرح والا فليمكن بصحة في
 الجملة جمل على الجاز كما شافى فان الاسال من جمود العين
 اه معنى ان الانتعال من معنى الى امره انما يصح اذا كان معها لزوم
 واما اذا لم يكن لزوم بل ساق كحاج من فلهذا فالسرور الذي مضى
 الشارح بليحود مناف لمعنى الجمود لانه النخل بالدمع حال ارادة
 البكاء ومعنى حال الحزن على معارفة الاحبة وهو ساق السرور لاصل
 الاصدفاء وهو اصل الاحبة فكيف يسفل منه الله ولهذا اي وكون
 الجمود معنى النخل بالدمع حال ارادة البكاء لا يصح ان يقال في الدعاء

لا زالت عينيك جامدة كما يقال لا ابكي الله عينيك وتعال سمع حمار
لا مطر فيها ويا فقه جاد لا تسفها كما نمتا تخلصان بالمطر واللين والافضل
ان الجهور هو المحل بالدمع حال ارادة الكساء لان الكساء اي الشاة
المشهور بالبلاغة المذكور شعرة في الكساء وهو الدبوان المشهور
وهو استعمال الجود في ذلك المعنى حيث قال الا ان عينك تجده الست
سعي ان عسا لم سمح بدعها الجارى عليك يوم فو لك سوكا تخلص
غاية النخل وبالحلم طفر في كلامهم باستعمال جمود العين في السرور
واما استعمال الحزن والخلو عن الدمع حال ارادة البكاء فاذا اريد
السرور لم يحرم سهولة قبلهم السعد ولا بد مع الصحيح في الجملة لاني
ما قصد من السرور فان قيل اذ كان السعد في الاسعال من الجمود
الى السرور يكون في المعنى لاني الكلام فلما لا لانه لا يحصل الا ملاحظة
السند للجمود الى العينين مع منشا السعد مهبها هو المفرد لكن فرق بين
كون الشيء منشا الوصف وبين كونه موصوفا كما استغنى في
لغة الكلام من باب استعمال المعنى في المطلق لان المعنى الحقيقي
للجمود اسما والماع الاستثناء البرودة لانه المحل بالدمع حال ارادة
الكساء فانه ليس معنى صفي للجمود بل هو ما يفهم من المنسوب الى العين
بحسب الاستعمال لظهور ان الذم لا ينبت على هذا السهول
فان قيل المصراع الاول فترنته على ان المراد بالجمود السرور فلما
سره استعمال في الحزن يعارضها عم يرد ان سهولة الاسعال ليست شرط

في قبول الكناية والالتم خروج اكثر اقسام الكناية المعينة عند القوم
عن جهة الاعتبار حوله واما الكلام الذي جواب عما قال ما ذكرته اغا فصح
اذا كان للكلام معنى ياتي سوى الاول واما اذا لم يكن له ذلك فلا
فان رفعت كما هو الصواب هذا بل ان رواه المصنف خطأ فيكون
المعنى المعنى عليها فاما الصواب وذلك لان حاصل ذلك المعنى اني الان
ليس اطلب العصال كمنى اطلب في الاسعال لمحصل الوصال
واني الان ليس اطلب الكساء والاحتران كمنى اطلبه فيما ياتي من
النمان لا سجد الفرج واحلص من التزج ولا حق ان عدم طلب
العراق الان وطلبه في الاستقبال لا حل الوصال امر لا يلقى في حال العاق
لان السحر من حيث هو وهو مهرب عنه بالمطر الى العاق فلا يكون مطلوبا
له الا عرض صحيح بخلاف عدم طلب الكساء الان وطلبه في الاسعال
لا حل السرور لان البكاء والحزن يدعي ان يكون سعار العاق في الجمود
ودماره غير متفكر عنه في حال من الاحوال وزمان من الازمنة
فلا يلحق بحاله ان يقول لا اطلب الان الكساء وطلبه في الاستقبال
وان كان لاجل السرور وروى ترك الاولى في نظره البقاء من جملة الخطاب
ولا يحق ما فيه من المكلف والنفس فقل اما اولاهما
كلام النمان والاخوان اغا فاني عابو بعض المطلوب في الواقع
لا بما يظهر المراد انه مطلوب وليس به واما ثانيا فلان اسناد الظن
الى الدهر من بعض الظن واخذ عنهما بان من عادة الشعراء انهم

اقاده القابل صحتي فلا ينبغي ان يوم يكون مكلفا
وتعفا واما ثالثا فلان الظاهر ص

طلب شيء يكون مطلوبهم خلافا بطرفا كما صرح به ابو الحسن الناصري
حيث قال ولكم غيبات الفراق معالطا واصلب في استثمار عيسى ووداد
وطعن منها في الوصال لانها تنفي الامور على خلاف مرادى فان كان
الشارع من الظرف المستظهر من النواذر والغراب يكون المعنى الذي
ان السن التي في ساطع الاستعمال ومعة ايضا في سكت فوجد
في علامة الاستعمال دون قوله ليحذف افا رادة الحال مما في علامة
الاستقبال واردة الاستعمال مما في علامة مروج عن القانون و
لو سلم انه ليجرد التاكيد والعطف على مجموع ساطع معناه ما لمزم من ذلك
ان لا يكون في الاستقبال ولا يكون ذلك في ارادة الحال لان المضاعف كثر
يخرج على الاصح واردة احد معني المشترك فلا ريب في غير جارية فان قيل
اريد سكت الاستمرار المحذرى المتناول للحال ايضا اذ قد يفيد المضاعف
حسب المعام وارب يقول ليحذف الاستقبال في سماع ما ذكر قلنا كفى هذا
تكلفا ومقتضا قوله اطيب على وزن ابيع من طاب بطيب وقوله
نفا يميز عن النسبة وضمير اوطنها وعضصها ولاجلها للنفس فهذا
هو المفهوم من دلائل الاعجاز حيث قال فيه فان قيل فانه اراد
انا يقول اني اليوم احسب غصص العراق واحمل نفسي على مرة و
احتمل ما يؤذي نفسي السه من خزن يغيب الدموع من عيني وسكها
لكنني اتسبب بذلك الى وصل ندم وميرة بتصل حتى لا اعرف بعد
ذلك الحزن اصلا ولا اعرف عيني البكاء ونجته في ان لا ترى باكبته

ثلاثة علامات

ابدا كالجود الذي لا يكون لهاد مع فان ذلك لا سعي ولا سعي
ولا سعي لانه موقعه في الساقص وحمله كانه قال خمل الكاء لهذا
العراق عاجلا لانه في الاجل به واهم الوصل والصال السور في صورة
من يري من عينه ان سكت خلقت جامدة لا ماء فيها وذلك من التها
ولا اضطراب بحث لا يحج لليلة فيه هذه عبارة وانما قال هو المفهوم
مع انه صرح به لان الكلام لم يسبق له بل ليخفف السمع في لحن او انما
وقع ذلك بالاستطراد قوله وعلى هذا وعلى غيره ان يبراد بطلب الغراق
توطين النفس عليه لان براده جمعه الطلب وكثره ان يكون
ذلك فوق الواحد قال الضروري منها ما لم يكرار لفظ ذكره
سما ولا شك ان كثرته لا يحصل بذكره ثالثا وذلك لان الكثرة اياها
ذكر الشيء مرة اخرى لم يحصل بذكره ثانيا كثرته بل غايته ما يحصل به
عدده وهو لا يقتضي كثرته فذكره الشارح بان الماد بالكثرة مقابل القوة
ولا شك انه حصل بذكره ثانيا كثرته ان يحصل كثرته ضرورة وبهذا وجب
وجبه من عن ان يتكلف ويقال ان الثاني كثرته بالسمة الى الاول
والثالث بالنسبة الى الثاني والى الاول والسمة الى الثاني
والى الثالث وهو شدة غنى الفرس المتبادر من ظاهره
ان يكون السج جمعه في ذلك وتوبده قول الخوصي سيج الفرس جبه
وهو فرس ساج لكن المفهوم من قوله كانه اخرى في الماء ان يكون
مجازا منه من قبيل الاستفارة التبعية وهذا هو الحق لقول العلامة في

الاساس

ومن الجار ومرس ساج وسوج وحمل سواج وسج والابنانية قول الجوهري
لانه لا يفرق بين السج والحاز ولقد اوجب الشارح في اسناد الاسفار في هذه
الى السوج كما لا يخفى على من له ذوق والضمائر كلها سبوج انتهى
باعتبار ان السبوج صفة للفرس المذوبة وهي من المؤنثات السماعية
وسبوج من الصغ التي يستوي منه المذكر والمؤنث وهي ارض ذات حجارة
ذات رمل سوية لا نسب شيئا الى قوله وهي ارض ذات حجارة
فدافع الشارح الحرر مهنها الجوهر في موضعين الاول فسر عافانه
مال وهي ارض ذات رمل سبويه وقد قال الجوهر في الجرحه واحده الجرح
بالسكون وهي رمل مستوية لا نسب شيئا وكذلك الجرحاء والثاني
تفسير الجرح فانه قال وهي ارض ذات حجارة وقد قال الجوهر في الجرح
الجرح والجرح مع النون وكسر الهمزة موضع فيه حجارة اقول وبانه
التوفيق للجواب عن الاول ان الشارح الحرر قد نبع مهنها العلامة
حيث قال في الاساس تبنا بالاصح وبالجرحاء وترتوا بالاجاج وهي
ارضون جريئة مملوءة رمل وعن الثاني ان مراد الشارح الحرر بقوله
وهي ارض ذات حجارة ليس ببيان المعنى اللغوي فانه لما رجع عنده حمل
جرحا على ارض ذات رمل ولم يصح اضافتها بهذا المعنى الى معظم الجرح الا
بادني ملكية كما سجد الدوق السليم اضطر ان يحملها على محل الجرح
طريق سجع المعنى حال فلان مرادهم سجع اي بحيث اه
قال في المختصر بعد ما نقل كلام الصحاح فظهر فاما قبل ان معناه

انتم موضع بر من منه سجاد وسجع من كلامها وفاد ذلك مما يشهد
به النقل والعقل من كلامه واراها العامل الروي اما في قوله نقلنا
فلكونه محالفا لكلام الصحاح واما عقلا فلانه لا معنى للتقليل طلب الكلام
من المتكلم بكونه كسب من الحاطب وسمع كلامه اذ لا يصح ان يقال ارض
لفلان حاجتك وكلمته في مقصودك فاكملته اه وسمع قوله في الصحيح
ان يقال فانه يراك وسمع صوتك فلا يضيع فوكك ولا يهدر مدهرك
بمكة السماع لكن يرد عليه انه انما يكون كذلك اذا كان مقصود الشارح
من الحرص على السمع السماع الصوت اما اذا كان اظهار الشارح والشوق
كالناظر لم يرد عند مث هذه الاورد بما اوجب الفهم عليها من تلاوة
الاورد فلا لان كلاما من كثرة التكرار واتباع الاضافات اه بهذا
هو الكلام الصحيح والخالف الصحيح الدال على ان ما سبق من ضعف
الاردع للوجه الاول من وجهها نظر المصنف السابق اشتراط تلوص عن
الكلام في السمع ليس بشيء كما مضى في قال الشارح عبد القاهر مال
الصاحف المراد بابراد كلام الشيخ مهنها سوى ما افاده الشارح قوله
وما اورد المصنف في الايضاح الى سان انه لم يختم باطلاها بالعصاه
مطلقا بل فصل مقدم الفصل والختم بانها محلان بها مطلقا كما ذهب
الى به العامل سهومه وفعل المراد سائر العامل باطلاها بها سريدا
سئل منها والعامل بخلافه يرد ما لا يتقل فيه التراجع لفظيا وهو مردود
لان الطان الشارح في هذه النقل تابع للمصنف فانه ايضاح ولا وجه

لحمل ما نفعه على حية ما اعترض عليه ولا وجه حمل كلام الشارح ايضا
عليه قوله وذكر اى صاحب وقوله عبارة بضم السين وتخفيف
اليم علم شخص والجنارة الشفاعة والمقصود الوصف كوكبال البرودة
لان الشئ الباردة اذا وصف في الجنارة الباردة بالطبع حصلت
البرودة النامة منها وهو المسموع من الشفاعة الموجود بخط الشيخ
في خواشي دلائل الايجاز لكن الجوهر قال ان الجنار الفناء وليس معنى
وفي بعض الروايات جنارة الماء المبهمة والباء الموحدة المفتوحة
وهي الارض لانبات فيها والمقصود ايضا الوصف بكمال البرودة
فان الارض الفقيرة من شأنها البرودة قوله ثم قال اى الشيخ في
دلائل الايجاز قوله كقول اى قول ابن الجفر فظلت اى صارت وتلو
قوله برسم يار عا في ادى على الفاعلية والجاز جمع جود ووجود
وهو ولد البقرة الوحشية والعناق جمع عقيق بمعنى الجبل قال
الجوهرى العقيق الجمال واصناف العناق الى الذنانية من اضافة الصفة
المشبهة الى موصوفها ولهذا جاز ان يقع صفة للكنة واصنافه الذنانية
بما الوحد من اضافة المشبهة الى المشبهة كالحسن الماء ادى سقاء
سبيح بالجباة درمعة وحسن المعاصى حسن ووجه شبه كمال
الذنانية في البهاء والاسراف وما اورده المصنف في الايضاح
من كلام الشيخ اه اعني انما اورده المصنف من كلام الشيخ
في دلائل الايجاز مشورا بان المصنف جعل سماع الاضافات اعلم من ان

يكون

يكون مفسر بان لا يقع بين المضافين شئ غير مضاف الى ما بعده
بل الواقع بينهما لا بد ان يكون مضافا الى ما بعده كما في حمامه حرى السب
فان حمامه مضاف الى حرى الى حومه وحومه الى الجندل او غير
ما يقع بين المضافين سمي غير مضاف الى ما بعده كما في الحد بن فان
الابن الاول مضاف والاسم الثاني مضاف الى حومه وقد وقع بينهما كالم
الذى ليس بمضاف الى الابن بل موصوف له ووجه الاشعار السمع
اورده في التمثيل سمي سمي على الاضافتين فلما علم المصنف ذلك
منه سمى فعل بالضرورة ونادى الى حمل الكلام على ما ذكره لانه اراد سماع
الاضافات اعلم من الاضافات المصطلح عليها اعني ان يكون ما يكون
على صورة الاضافة في الحركات والكنات الطارئة على الكلمتين اللتين
فيها على هيئة المضاف والمضاف اليه ولا يلزم الجمع من الحقيقة والمجاز
لوحدهما احدهما ان يراد بموم المجاز اعني سماع صور الاضافات سواء
كان في ضمن صفة الاضافة كما في البيت او لا كما في الحديث فانه في صور
ست اضافات اذ لا فرق بين كون الابن صفة لما قبله كما هو الواقع
بين كون ما قبله مضافا اليه فانه لو كان كذلك لما عتبه حاله عما هو عليه
الا ان الثاني ان يكون يراد صفة ببايع الاضافات ويعلم حكم ما هو على
هئيته بطريق دلالة النفس اذ لا يخفى في ان لا دخل خصوصية الاضافة
في ذلك بعد ثبوت لوازمها وانت خبير بان هذا التعميم اكثر تكلفا من
التعميم الذي اختاره الشارح وعلى تقدير ان كان الوجب في التعميم

ان يقال اراد بالاضافة في سماع الاضافات اعم من الاضافة المصطلح
عليها او اراد جمع سماع الاضافات وكسبي في علم حكم ما هو على منها
بطريق دلالة النص اذ لا وجه للجواب الثاني بعد ان سماع الاضافة
اعم من الاضافة المصطلح عليها وانه اورد الحديث مثالا لكثرة الكثرة
اي بمعنى ان ما اوردته في الابضاح من كلام الشيخ مشوا ايضا
المص اورد الحديث في الابضاح مثالا لكثرة وسامع الاضافات جميعا
لاكثرة الكثرة معطوفا على الاشعار لم يورد كلام الشيخ لم يعلم الاضافة
لغير المرتبة اذ لم سبق في الابضاح الاضافة المرتبة فلما استشهد
بالحديث بعد ذلك كثرته الكثرة وسامع الاضافات واورد بعده كلام الشيخ
المشتمل على ما يشتمل على اضافات غير المرتبة علم ان الحديث مثال لها
جميعا اما سماع الاضافات فباختصار اضافة الابن الى الكرم ثلاث
مرات واما كثرة الكثرة فباختصار كثر الكرم او باختصار كثر الابن
فعل الاول لا يوجد كثر الكثرة في قوله يوسف بن يعقوب بن اسحق
بن ابراهيم وعلى الثاني يوجد فيه ايضا هكذا ان يفهم هذا المقام
وانه اراد سماع الاضافات ما فوق الواحد لان الاضافة
في قوله باعل بن حمزة بن عمارة ليست اكثر من اثنين لا يقال ان
من شرط ذلك اراداه هذا اشارة الى الرد على الخلفاء في
القائل هذه الفول وقوله ذلك اشارة الى الخلو من كثر الكثرة
وسامع الاضافات والثاني بالنسبة متعلقه بالكثرة او كونه بالنسبة

في الكلام

الى امر واحد عبارة عن اتخاذ المعنى كاتخاذ اللفظ والمراد بالبينين
قول ابي الطيب وابن بابك مطلقا بالكثرة وكونه بالنسبة الى ام
واحدة عبارة عن اتخاذ في الاول الكثرة بالنسبة الى امر واحد
لان الضمير كلها سوي وفي الثاني الاضافة مرتبة كما سبق ورسم
الغناء الكيف ما كان الاطلاق على الخلق في عامه العسر ولم يطلعوا
على خاصه الكيف صالحة لتعريف سوى ما ذكر واسما رسما الا
ان الغرض يقال باعتبار عروضة والجهته باعتبار حصوله وجب
سمه صالحة لك الاعتبار وما وجد سمه منه باعتبار
الحصول فلان المص في اللغة السارة والصورة ولما كان شأن
الصورة ان يكون حاصله لذى الصور اعلم في معاني الحصول
المراد بالعادة السامع في المحل اراد بالمحل الجوهر ويكون ثابته
فيه عدم كونه سجد الامثال فخرج بالعدد الاول يعني اذ اريد
بالعادة ما ذكره في هذا لانه لا يناء لها ذلك المعنى والزم ان لا يكون
غير ما اوردته في كنه البنية الثابتة والنقل لانه عبارة عن تارة الفاعل مادام
موترا او هو متجدد ويجدد الامثال والانتقال لانه تارة الشيء مادام
منشأ او هو ايضا غير فار وخرج بالبعد الثاني وهو لا يعنى في كنه
سواء كان مفصلا او متصلا فان مطلقا يقتضي العسر وخرج بالبعد الثالث
وهو ولا سمه ما في الاعراض وهو الاس والوضع ومشي والملك والاحصاء
اما الابن فلانه حصول الجسم في الجنة الذي محصه واما الدرع فلانه مهبطه

شئ

سببه بعض افراده الى بعض والى الامور الخارجة كالقيام والاستلقاء
واما متى علمه الحصول في الزمان او في ظرفه كاحد وف الاله واما الملك
فلانه منه بعض الشيء سبب ما يحيط به وسهل ما يحاط به كالموت والحكم المكنون
واما الاصناف فلانها سبب عمل بالقياس الى سببه اولى كالنبوة
والابوة وقولهم لذاته ليل يخل في الكيفيات يعني ان قواهم لا
تتغير في سببه ولا نسبة بعد جرس المصداق في سببه في الكيف
توحيج الكثرة في سبب في التقي فيلزم ان يخرج من التعريف هو الكيفيات
المتضمنة للمعنى او السبب بواسطة القضاء محلها القسم والسبب فاجتنب
الى قيدها في وقتها لم لذاته فان معناه لا بواسطة شيء اخر
بحاجب التبيين لان المراد بالقضاء القسم لذاته في الحكم امصاها هو از
القسم لا مصدا القسم بالفعل والايح الحكم المتصل فاعمل والاس
ما ذكره المصنفون احسن فوايعهم لا يتوقف نظوره على تصور
غيره عن الاله من السببية فان تصورا موقوفه على تصور غيره كما في
الكيفيات فان تصورا لا يتوقف على تصور غيره وان جاز ان يستلزم
في بعض الصور كالادراك والعلم والقدرة وتطابقها فانها لا يتصور
بدون متعلقاتها اعني المدرك والمعلوم والمقدور لكن ليس بصورها
يسووه على تصور المتعلقات معلول لها كما في التثبيط بل تصوراتها
مستلزمة لتصورات متعلقاتها وكذا الحال في الكيفيات المحصورة بالكميات
كالاستقامة والاختلاف والتثليث والسرعة فلا يخرج عن التعريف مع حرج

عنه الكيفية المركبة لتوقف تصورهما على تصور الاجزاء وكذا الكيفية
المطربة لتوقف تصورهما على القول الشارح اللهم الا ان تبكلف وسال
مردع الاول المراد بالقياس الخارج عن حقيقة مدخل الكيفية المركبة وتبنا
في ردع الثاني المراد بالتوقف السوي الكامل وهو الثابت في جميع الاحوال
مخرج النظمي لانه لا يتوقف بعد العلم به ولا يحق ان مقام التعريف ياتي ذلك
وان صح في نفسه واحسن عوله والاسم في محله عن الوحدة والنقط المتضمنين
لها عند من قال انها من الاعراض واما عند من يقول انها من الامور الالهية
فلا حاجة الى هذا القيد لعدم دخولها في العرض وقوله ههنا اقضاء او ما
عنه لذاته في التعريف الاول فتعبد ما يفيد لذاته ووجه كون هذا التعريف
احسن ما لعدم على ما فعل عن الشارح الحران في لفظ التثبيط والعاره
بعض الحكماء والمعتزلة والوحدة وارديان على ظاهره بتوقف القضاء
ولان الحكم ان جعلت من الكيفيات فلا وجه لاجرائها وان جعلت من الحكم
فعد حرجا فيقولهم لا يصح قسم وان جعلت من الالاف فقد حرج
يعوهم لا يصح قسم وكذا الفعل والاسم والاصحح الزمان فيقولهم
لا يصح قسم لانه نوع من الحكم واعلم ان ما ذكره الشارح في هذه المقام
مسي على اصطلاح العلما فان المتكلمين لا يقولون بهذه الاعراض
كما تقرر في موضعه حتى لو غلب عن المعصوم لمعط فصح من غير سوج
ذلك منه الخ ان قيل هذا اما صح اذ لم يكن اللام في المعصوم كالمشرك
واما ادراكه فلا اصحاب الى لفظ الملك كما لا يخفى فلما الاستغراق ان

الملكة مسمى والمستفاد منها لفظا اما الاول فظ واما الثاني فلان اللام
 لا تكون للاستغراق الا في غير هذه واخرى ولا في هذه ولا في غيرها سوى الملكة
 فان مقتضى مقام التوقيف التصريح بذكرها بالضرورة اي سواء كان سطر
 بمقصوده الخ قال في الايضاح لم يسل عن غيرها بشئ مما في النطق
 وعدمه وما كان المفهوم من ظاهره انه لو قال لم يسل بشئ حال سكوت
 من ذلك الملكة ولم يكن صحيحا كما لا يخفى ووجه الثاني بان ليس معناه
 انه لو قيل لم يسل الا حصص المصحح عن سطر بمقصوده في الجملة ان زمان من
 الارادة لانه المتبادر وان سكت كذلك بل من ذلك الملكة سمي مصححا سواء
 عن من مقصود بل يقتضيه في زمان من الارادة او لم يجز عنه قط ولهذا
 قال هكذا ان يفهم هذا المقام وهو محال لان من المقاصد ما لا
 يمكن اه لا لعل عدم الامكان مما يجوز ان يقال اكس دارا وباطا
 وكذا وكذا او هذه دار وباط وكذا وكذا الا ما تقول لا يكون المعنى
 عنه حيث لم يسم الكناية او الحكم والمقصود التفسير عن نفس الجنب
 وط ان اكس دارا او هذه دار وكذا ذلك ليس بغير اس مجرد الدار كونه
 وقول بعضهم دون الكلام فصح اه اراد البعض المحال
 حيث قال بانظير بليغ او بكلام فصح لغير المنفرد والمركب ولا يخفى
 انه سهو لانه لو قال بل يقتضيه لزم اعتبار بلاغة الكلام في فضاء المتكلم
 وهو ما طرأ فان قلت لا سهو لان القول بل يقتضيه بلع كما انه يستلزم
 ما ذكره يستلزم ايضا الاختصاص بالكلام فعدم القول به حار ان ينسب

الى

ينسب الى كل منهما قلب الطان بيان فائدة اختبار قد على اخر
 يفتح اذ كان ذلك الاخر مختلفا في الجملة ومنها ليس كذلك لظهور لزوم ذلك
 وبطلان اي الى ان معناه مع الكلام الذي يؤدي به اصل المعنى
 لما كان المقصود منها معرف مقتضى الحال وكان معرفة المضاف
 من حيث انه مضاف موقوف على معرفة المضاف اليه فسر الحال باللام
 الداعي للمتكلم الى المتكلم على وجه مخصوص ولما كان في الكلام على الوجه
 المحض من الخفاء وكان مقتضى الحال ما لا يخفى وكان مقتضى الحال ما لا يخفى
 معرفة مقتضى فتره بعبارة يتضمن فوايد الاشارة الى ان الداعي فنان
 ونسب يد الى نفس كلام يؤدي به اصل المراد وهو فائدة فائدة الجبر او لا
 رزها او نحو ذلك كما شافى ان شاء الله تعالى ونسب يد عو الى وجه
 مخصوص زائد على اصل المراد السمع على اللحن الذي نحن فيه هو انما
 والسمع بقوله معناه على ان ذلك الوجه المحض انما بعد اذ فون
 بالاعتبار والقصد حتى ان المقام اذا اقتضى التوقيف وقد اورد المتكلم
 في كلامه او انه بلا قصد منه السمع لم يكن ذلك الكلام بليغا لكن كان بصدر
 من القصد من البليغ حتى لو قصد غيره لم يعتمد بعقده ويجعل وجوده
 بمنزلة عدمه كاحقق في شروع الفتح السمع بقوله مع الكلام ان
 الوجه المحض وان كان معبيرا او مقصودا المتكلم كونه تابع الكلام
 الذي يؤدي به اصل المعنى وزايد عليه فداخل في قوله وهو مع
 الحال ليس من التفسير لان معرفة مقتضى الحال كما عرفت موقوف على معرفة

لئلا لو وقف معرفة الحال على معرفة مقتضاها بان احد في تفسيره لم
 الدور فليست على ما علم ان الشارح قد نبه القوم ههنا في اطلاق مقتضى الحال
 على معنى الخصوصية وسببان في تعريف علم المعاني بصرحة بانه الكلام الكلي
 المستعمل عليها وسحق هناك ما هو الحق ان شاء الله الحال والمقام متباينان
 المقنوم ما ورد على ظاهر كلام المصنف ان الدليل لا يوافق الدعوى ادلا
 تفاوت معاني الكلام اختلاف مقتضى الحال ان الشارح الى الربط
 والتوافق فبين اول ان الحال والمقام متحدان بالذات وان تغايرا
 بالاعتبار اما الاتحاد فلان كل واحد من الحال والمقام عبارة عن الداعي
 الى ايراد الكلام على وجه مخصوص وكيفية معينة واما التغاير فبوجهين
 احدهما ان شئنا ما باعتبار توهم كونه محلا وموضعا لورود الكلام فيه
 على وجه مخصوص وحالا باعتبار توهم كونه زمانا له قال في شرح المفاتيح
 كانوا اذا قصدوا تأدية معنى من المعاني من شكية او شكاية او مدح او ذم
 او اعتذار او افتخار او خوف ذلك فاموا فكلموا في ذلك المعنى بما القوه
 من الكلام المناسب فسميت مقامات تسمية للشئ باسم مكانه وربما سمو
 تلك المعاني والامور الداعية الى ذلك الكلام المحض من حيث كونها
 بمنزلة محل وموضع لذلك الكلام ومقاما وبمنزلة وقت وزمان له حالا
 فقالوا انكم فلان في مقام المدح او الذم او في حاله وكان هذا الكلام في محل
 او لم يكن وكان مناسب للوقت ولم يكن وثابنها ان المقام بعينه
 اصنافه الى مقتضى على لفظ اسم المفعول فيعال مثلا مقام التاكيد

الاطلاق ومقام الحذف ويخوذلك فان كلامها مقتضى وان الحال
 مقصدا فتنها الى المصطفى على لفظ اسم الفاعل فعلا مثلا حال الانكار
 وحال ضلوا الذين وحال الزرد فان كلامها مقتضى الخصوصية
 والاعتبار المناسب وفي هذه الوجوه بطر لهما اول فلان الحكمين
 قد تبعاك ان فيضاف الحال الى مقتضى كما سباني في احوال الانذار
 الجري من قوله فصار المقام مقام ان يرد والمخاطب واما ثانيا
 فلان الفرق المستفاد منه يقتضي التقاير بينهما حقيقة لا اعتبارا لان
 كلاما اضيف اليه المقام والحال معاير الاخر بالحيثية وتغاير المضاف
 اليه كذلك يستلزم تغاير المضاف كذلك ويمكن ان يجاب عن الاول
 بان ذلك الحكمين اكثر بان لا كلاما ولهذا قال رحمه الله لم يذكر ما يدل
 على المحض او الكلية وعن الثاني ما لا نسلم ان تغاير المضاف اليه كذلك
 يستلزم ولو سلم فاما لم لم لو لم يكن الاضافة في احد ما ساسه
 ومضى في الصورة الساسه كذلك فان الحال عين الاكار وحولها
 وعز ذلك بمعنى العبارة حال هو الاكار بخلاف قولنا مقام التاكيد
 مساو الاكار ثم من ساسه معول فعد تفاوت المقام ان اه ان احل
 المعامات يستلزم اختلاف مقتضاها بان ضرورة العقل وبذلك
 شاهد بان الاعتبار الايق بهما المقام غير الاعتبار الايق بذلك
 واختلاف مقتضيات المقام عن اختلاف مقتضيات الحال لان المضاف
 واحد وكذا المقام والحال معاير فيكون مودى العاريتين وحدا

فصح الاستدلال بتفاوت المقامات على اختلاف مقتضى الحال وتفاوت
 وهو المطروح بحث لان اختلاف المقتضى والداعي لا يوجب اختلاف
 المقتضى فان السكينة قد يقتضيه التحقير كما ان اختلاف المقتضى لا يستلزم
 اختلاف المقتضى والداعي فان التقطع قد يفيد التثنية وقد يفيد
 التعريف باسم الاشارة للبعد وكذا التحقير قد يفيد التثنية وقد يفيد
 التعريف بذلك وبالجملة ارباب هذه الصناعة اذا قالوا مقام كذا
 يقتضى خصوصيته كذا لم يشترط فيه الاطراد والانعكاس بل مجرد الملازمة
 والملازمة فلا يصح الحكم بان المقتضيات تختلف عند تفاوت المقامات
 ولان الاعتبار السابق هذه المقام غير الاعتبار اللاحق بذاك فكيف يدعى
 الضرورة ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالاختلاف والتفاوت في المقتضى
 والمقام الاختلاف والتفاوت بالنظر الى الكثرة والعلة لا الشمول
 والكثرة ولو سلم ذلك فمعلوم مثلا السكينة الذي يقتضيه التقطع مغايرة
 بالاعتبار للسكينة الذي يقتضيه التحقير فان الاول بناء على ان الشيء
 بلغ في ارتفاع شأنه مبلغا لا يمكن ان يعرف والثاني بناء على انه بلغ
 في انحطاط شأنه مبلغا لا يمكن ان يعرف ومكة اساسا لاعتبارات
 وسما في لهما من هذا تحقيق مما بعد ان شاء الله ثم سيعر في تفصيل
 تفاوت المقامات مع اشارة اجمالها اه لما كان قول المص
 فلمقام كل من السكينة والاطلاق والتقديم اه مسبوفا لبيان تفصيل
 تفاوت المقامات ومنضمنا لضبط مقتضيات الاحوال افاد بجوار

الاول وباشارة الثاني على ما يقرر في الاصول والاشارة
 في بيان ذلك الى ضبط مقتضيات الاحوال والضبط في قوله ويؤيد
 اما ان يكون راجع الى الاعتبار المناسب قوله استحيانا او جوابا
 تفصيل لقوله موكد او قوله تأكيد او احدا او اكثر تفصيل لقوله
 مع فاحش لكونه وكذا قول مخصوصا ومحموبا ومعدما ومنفصلا
 لا يجوز اقرار التعريف والسكينة في الحدود ايضا والتخصيص وغيره
 في المصروف ايضا وعلى هذا قياس المواقي قول كما ذكره اي مثل ما ذكره
 من الحذف والاثبات والتعريف والسكينة والتخصيص وغيره الى غير
 ذلك مع قطع النظر عن خصوصية كونها احوالا للمسند اليه قوله
 او حمله عطف على قول مفرد وقوله فعلا او غيره تفصيل لمفردا كما
 ان قول اسمه او فعله اه يحصل لحد والمراد بقوله او غيره مثل اسم
 الفاعل والمفعول المسند الى فاعله او متما مع فاعلهما المسند
 الى المسند فان كلاهما مسند ومفرد وعرف فاعله كما لا يخفى فان قيل
 المفهوم منه ان يكون الكون مفردا عرف فعل زائدة على المسند
 اليه غير موجود فنه ولا يخفى ما فيه قلنا اليه اي عليه الالهام الى المسند
 بمعدومه ولا شك انه غير حاصل في الاسم قوله مفردا متعلق بحركته
 والمراد متعلق بفتح الالام المتفرد والحال والطرف ويؤيد ذلك ما قبل
 قد بعد المسند اليه ايضا بالمفعول كما ادا فعل الصارر العاصي
 صرا في السوق زيد فلم يكن من الزيادة فلما المتعلق ليس بالمصدر الذي

تضمنه المصنف فيكون في الحنفية مطلقا للمصنف لا للمصنف
وهذا صريح اجمالى يحصل علم المعاني اعلم ان موضوع علم المعاني
هو التركيب الحركي والاشياء من حيث افادتها الخواص وهي المعاني
المغايبة لاصل المعنى وقد يعبر عنها بالنفي بغيرها التركيب لا بمجرد
الوضع سواء افادها بعض مفرداتها كالمصنف والمصنف مثلاً
هيئتها التركيبية ثم ان تلك الافادة انما هي باعتبار اسهل التركيب
على خصوصيات واعتبارات زائدة على اصل التركيب مناسب
للمقصود وعلم المعاني هو المكمل لسان احوال التركيب من حيث افادته
لكل الخواص فانه يعلم ان كلامه يشمل على خصوصيته هي من مقتضا
الاحوال انه حاصه بغيره حيث يقال في كنهه تارة ما يعرف المصنف
المفككة او ما تنكره فكذلك الى غير ذلك ويقال اخرى اما الحال المصنف
لكذلك فكذلك او لها الحالة المصنفه فكذلك الى غير ذلك فان قيل من الغضايا
المفردة ان موضوعات المسائل معاصيل موضوع العلم كما ان محولات المسائل
مفصلات الاعراض الدالة للموضوع فلو كان موضوع المعاني تلك التركيب
ما وفقت للخصوصيات او الحالات موضوعات المسائل وما اجتمع منها الى
ضبط مقتضيات الاحوال التي هي للخصوصيات فلنا لما كان افادة التركيب
خواصها لا بمجرد معانيها الوصفية بل بسبب استعمالها على تلك الخصوصيات
كان موضوعه الموضوع بحسبها قولها منتهى فجعلوا موضوعات
المسائل تارة تلك الخصوصيات واخرى الاحوال المقتضية لها فاجتمع قبل الشرع

في المسائل الى ضبط تلك المعصيات والخصوصيات حتى يصسط الموضوع
فينضبط العلم فان عاير العلوم بحسب عاير الموضوعات وعار الموضوعات
المشتركة من العلوم بالذات انما هو بالحيثيات والاعتبارات ومقام اطلاق
الحكم والتعلق اه ان المقام الذي يناسب اطلاق الحكم او اطلاق تعلق الفعل
بالمفعول وكيفية اطلاق المصنف او اطلاق المصنف او اطلاق متعلقان
المصنف من المفعول وكيفية سائر مقام مصنف واحد كما ذكرنا بخواص التاكيد
من التكرار والام لا ابتداء وان والفهم والامه ونوع التاكيد او بارة فمر
نحو ما والا واما ونحو ذلك او سابع من النواع او شرط او مفعول او ما
المفعول من الحال وكيفية فان الحكم يجوز بغيره بخواص التاكيد ان واداء
العقود والشرط والتعلق يجوز بغيره بمؤكد واداة فمر وابع وشرط
ومفعول وحال فظهر ان الضمير في مقتضيه راجع الى واحد مما ذكرنا لا لغيره
اللف والنشر ولا بان يجري الكل في كل وان قول المصنف والاطلاق مبرزا
الى احوال الاسناد الجبري واحوال متعلقات الفعل وقول خلاف
منه الى القصر والباقي الى باقي الابواب ولهذا قال وهذا معنى قوله
فمقام كل من التنكير اه فان قيل كون مقام كل من المؤكيدات مبيها لمقام
خلاف كل منها يقتضي ان يكون مقام التنكير مثلاً مما ساء لمقام خلاف
الاطلاق والتقديم والذكر كما انه مبيها لمقام خلاف التنكير وكذا الحال
في الباقي فلنا الضمير في خلافه راجع الى كل مسس باهور من رتبة وط
ان المتبادر الى المتبادر منهم كل من سمح هذه العبارة ان مقام التنكير

سابين مقام الاطلاق ساس مقام خلافة الى غير ذلك فاذا خرج المرام فلما
 في الابهام وقد اسار في المفتاح الى تفاوت مقام الابهام والاطلاق
 بقوله ولكل جملة اه معنى ان حدود الكلام وبها ما بها وانقطاعها
 واسمها اهما مراتب محله لها مقامات مساوية من مقام يقضي قدرا
 من الابهام والحدود قدرا من الاطنان واهم اكثر وكذا لا تنقطع الكلام
 على جملة مفردة مقام ولا تنقطعها مع جملة اخرى او اكثر واعطاء مدهما
 مقام اخر والمقصود من بيان مراد صاحب المفتاح ههنا الا انه الى اسكان
 نعيم وان من الشرح من خفي ذلك كما ذكره في قوله لكونها شبيهة
 ان الساعات في مراتبها اما نشاء من كونها كسب حتى لو كانا جميعين
 لا تخرج من كل منهما في واحد كما مساواة وكذا خطاب الذكي مع
 خطاب العبي ان
 وجه امراده في تفصل تفاوت المقامات ان خطاب
 الذكي حال مسمى الى اعتبارات اللطيفة والمعاني للخدمة ولكل الاعمار
 والمعاني مسميات والكلام المشتمل عليها مطابق لمقتضاها وكذا خطاب
 العبي حال مسمى ترك الاعتبار والمعاني وذلك الترك مقتضاها
 والكلام الذي تركب منه مطابق له حتى اذا سمع سامع اخر يبلغ بفهم منه
 معنى زائدا على اصل المراد ولهذا بعد هذا الكلام بليغا مع مرابه عن الجواب
 والمزايا في الطراد اظهر الاختلاف بين الكالتين طهر التفاوت من المعاني
 لا كما بالاذان على ما سبق واما اعتبر الشرح مقابل الغنى دون مقابل
 الذكي وهو السلس حيث قال وكان الانسب ان يذكر مع العنى الغنى ولم يقل

وكان الانسب ان يذكر مع الذكي البليد لان المقصود بيان حال المحلل
 والمناسبت بحال المطمعة والفتاوة على ما يفيد قوله لتصور ما ريد عليها
 من العطف والذكا اذ لا اختصاص له بالمخاطبة فبدر وكل كلمة مع صاحبها
 مقام مع متعلق بالطرف الواقع حرا متقدما على لكل كلمة او بمضاف
 محذوف الوضوح كل كلمة والمعنى ان لكل كلمة وقعت في الكلام كلمة ذكرت
 معها مقامات ليس لها مع كلمة اخرى كذا قال الشرح في شرح المفتاح
 اي مع كلمة اخرى صوصت معها هكذا وقعت العبارة في نسخ هذا الكتاب
 وفي المحض ان مع كلمة اخرى مصاحبة لها ولعل من العبدول ان الطان معها
 فام مقام الفاعل لصوص فان صمى كما يتعدى سعة تعدى لمع والفعل
 المجهول اذا استند الى الحار والمخو ولم يصح استعماله على الضمة ويمكن توجيهها
 بان معطوف معروفي حال لا لغو حتى يكون لغوا والها في صوص
 حشو او بوبه المعنى الذي علمناه من الشرح واما قال ليس لها مع ما
 تلك الصاحبة في اصل المعنى ولم يقل عرنا مطلقا بمرابه صورة المشاركة
 واحبا جها الى البيان وانفهام حال حال بها سواء منها فان قل فان قل
 فذهم من قوله مقام كراه ان لكل كلمة مع صاحبها معانها بما القادة
 في النكر ارفلنا ذلك سان لما قصد الحواس والمرايا للمخرد الوضع وهذا
 سان لما يفيدنا بالوضع فلما كره ان اردت زيادة تحقيق لهذا ولعله
 وكذا الخطاب الذكي مع خطاب عبي فاستخ ما ينسب عليك فاقول وبالله التوفيق
 لا بد ولا من معرفة مقدمتين ٢ ان ما يفيد المقصود والبليغ قسما يفيد عجز

دلالات وصعده ونظم حركات اللفاظ عن حكم السمع والعلم الذي يعيد
الامر ان عن الخطاف. موعلم النجوم معين لا يحد ثابلا لخصوصيات
وكيفيات لا مدخل فيها لوضع المفردات كالقديم والناحر والحد
وكذلك والعلم الذي يعيد الاحمر ان عن الخطاف موعلم المعاني
والمناحي المتعلقة بالقسم الاول ان وقعت في هذه العلم فانما هو
من كمال الصانع باليس منها كبعض مباحث حروف الشرط
واشياءها ان علم المعاني بعد سوى ما ذكره انما يعرف
ما يصل بالتركيب من الاستحسان وعدمه فان التراكيب
المعده خاصه قد سجد من متكلم في مقام محمل على انه قصدت ولا
سجد من متكلم في مقام محمل على انه قصدت من اقر في ذلك المقام
لسوطه فلا محل على قصدت بل على صدور ما عن الفاظ الاعاها وان قصدت
في الواقع وكذا سجد في مقام محمل على قصدت مفعلا عليها ولا
الاخذوه فلا محل كذلك وقد اشار اليه صاحب المفاتيح في علم المعاني
بقوله وما ينقل بها من الاستحسان وغيره وقرح به في موضع اخر
حيث قال ومن مهمات البلاغه ما قد سبق الى من ان نظم الكلام
اداسمح من يسمع لا يسمع ان الاستحسان من غير البليغ وان اخذ
المقام بل لا بد من حسن الكلام من انطباق له على ما لا يصلح
ومن صاحب له عراف كجرات الحسن لا سخطا ولا مد مع ذلك من
اذن لافسانات الكلام معونه فظهر ان كلاما من المتكلم والمخاطب

على درجان معاودة موعلم استحسان كلام في مقام من يسمع محمل على وقاي
حمه والاستحسان من ذلك المقام من اقر دوره فلا محل مفعلا عليها بل
على ما سجد في حال حتى المعرفه عنها اذ اقرت ثابان المقدمان فاعلم
ان قوله وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي اشاره الى الاستحسان
وعدمه وقوله ولكل كلمه مع صاحبها معام اشاره الى القسم الاول
مما يفيد المقصود للبليغ وما كان الاستحسان وعدمه مما لا يكسب
الاعلم المعاني وكان في الاعتبار من اقر من الكواص والمكراما ولم يكن القيم
الاول مما يكتب بل علم المعاني وكان في الاعتبار من اقر من الكواص والمكراما
ولم يكن القسم الاول مما يكتب به بل يعلم الخذ وانما يذكره بالاستعداد
اردف المقامات المسامه بقوله وكذا خطاب الذكي مع خطاب
الغبي واهل القسم الاول عن الجميع مع غير الاسلوب بهذا ما يتيسر
في تحقيق المقام ويوضح المرام هو ان الملكد العلم وهو الهادى
الى سواء السبل وسوحي وبم الوكيل قوله اذ المرام بالصاحبه
الكلمه الحقيقه وما في حكمها جواب عامه وعلى قوله ومع الكلمه الاسمه
ما لا يناسب قوله ولكل كلمه مع صاحبها معام لان المراد بالبصافه
الكلمه والكلمه ليس كذلك قوله بهذا حيث ان تصور هذا المقام يعني للكلمه
تصوره الخالي من حيث قال ولكل كلمه مع صاحبها في كلام كما ذكره
في تناثر الكلمات ان منه ان يجمع كلمه مع اخرى غير مما سجد لها يجمع
سقط مع مدبل ومسى بالنسبه الى الجمالي ولا كما تصور الرغزني

ان معناه لم تقتصر مقتضى الحال على ما قد منا بل لكل كلمة مع صاحبها
حال فان مقتضى الحال قد يكون ذكر الكلمة المعروفة قبله او بعده وقد يكون
ذكر الكلمة المسموعة قبل هذه او بعدها الى غير ذلك وهذا الكلام مع ما تروى
فان وكل منهما لا يحل على دي مسكه واربع سائر الكلام الحسن
والفصح وللمطابقة للاعتبار المناسب والخطاطة بعدها سر على كل
حالة من المسمى من غير ما على الاول فلان اربع سائر الكلام في الحسن
في دانه والقبول معنى بالنظر الى المحاط اما هو سر باده المطابقة للاعتبار
المناسب وكما لها لا نفس المطابقة والناس نفس المطابقة اما هو اصل
الحسن لا الاربع ولذا قال في المفتاح اربع سائر الكلام في باب الحسن
والقبول والخطاطة في ذلك بحسب مصادره المعام لما يليق ان كانت او كانت
كان حسه اكثر وان كانت المعص كان اقل واما على الثاني فلان ^{خطاطة} الا
في الحسن بوحده اصل الحسن واذ انتفى المطابقة اسعى الحسن بالكلمة فلا
يستقيم ان الخطاطة في الحسن بعدم المطابقة والحوار عنها ان المعص
عند المعص معتبرة في البلاغة كما عرفت خلافا لصاحب المضاج كما سبنا في
ولاشك ان للكلام الفصح حسا ذاتيا في الحمل سواء طابق الاجتماع
المناسب او لا في جميع احوال كون الثابت بنفس المطابقة اصل الحسن بناء
على انه ثابت بالمعص والمطابقة بعد الارتفاع فيه وجميع ما سانه استفاء
الحسن بالكلمة بانتفاء المطابقة بناء على معاء اصل الحسن بالمعص
والمطابقة بعد الاربع فيه وقول الرابع واراد بالكلام الكلام الفصح اه

لا عن الاشارة الى ما ذكره واما قوله في شرح المفتاح وما ذكرنا فظهر
انه لا حاجة الى ان يحل الخطاطة بعدم ذلك بل لا يصح له فبالنظر الى محض المفتاح
والمراد بالاعتبار الامر الذي اعينته الح معنى ان المصدر مهيئ
معنى المفعول اوله لان الاعتبار المناسب كما سبنا في مقتضى الحال
معنى مطابقة الكلام اما اشتغاله علمه او اندراج حقه اندراج الجزيئ تحت
الكلمة على اختلاف الراسي كما سبنا في تحقيقه ان شاء الله تعالى وعلى
المصدر سر لا وجه لحمله على المعنى المصدرى السابقة الطبيعة يقال سر
سابق وبلينج سلس بل لم يحصل الشعر والبلاغة من السواى بل ^{الطبيعة}
واعصار هذه الامر في المعنى او لا وبالذات الح اى النظر الى هذا
الامر ومراعاة حاله يكون اولا بحسب المعنى ثم يعرض على اللفظ لا انه يعرض
اولا على المعنى ثم يعرض على اللفظ مثلا اذا كان المعام مقام طس المسند اليه
فالبلينج ملاحظ اولا الامر عن العبت على الظ او حصل العدول الى احوى بناء
اللسان او نحو ذلك ثم يمدق المسند اليه وكذا اذا كان المقام مقام اسائه
عنه ملاحظ اولا كونه الاصل اولا جباط لضعف التقويل على العمد او نحو ذلك
ثم يذكر المسند اليه وعلى هذا قياس البواقي فانه قد حصل ان الطي والاسماء
من الكبيفات الراجعة الى اللفظ دون المعنى فمن زعم ان مقتضى الحال على
الاطلاق بعينه او لا في المعنى وثانيا في اللفظ فقد سبنا وبصر
لفظ المفتاح وسيسمى لهذا زيادة تحقيق اى يكون مقتضى الحال هو
الماكيد والاطلاق والمعرف واما لها واراد بزيادة التحقيق ما ذكره في تحقيق

عرف علم المعاني ان مقتضى الحال عند التحقق كلام موكدة لان
 المصدر عند الحكم وذلك لما تقر في موضعه ان اسم الجنس المضاف
 الى المعروف من صنع العموم والعموم في مثل هذا المقام يستلزم الحصر فانه
 اذا كان كل فرد في حال القيام لا يبيع ان يكون فرد في غير ذلك الحال والا
 لم يكن ضرب من تلك الحال لا منقطع وجود ضرب واحد بالتحقق في حالين
 ما حق به فان كل ارتفاع اذا كان حاصله من المطابقة لا يمكن
 حصول ارتفاع بدونها لا منقطع عند الحصول لشيء واحد بالشخص
 يجب ان يكون المراد بالا اعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد والا
 يبطل احد الخصرين او كلاهما المراد بالخصرين قوله ليس ارتفاع
 الاعطاف مع مقتضى الحال وطلانها على تقدير الساس بين الاعتبار المناسب
 ومقتضى الحال او العموم من وجه وبطلان احد ما على تقدير العموم
 مطلقا او يبطل الخطر المطلق ان الحصر في الاعم من وجه او مطلقا لا يوجد
 سائل جميع الافراد حتى يلزم بطلان الحصر او الخطر في الاصل مثلا قولنا
 ما في الدار الا الابيض وما فيها الا الجوان حصر في الاعم من وجه
 وليس سائل لعدم سائل جميع الافراد وكذا قولنا ما في الدار الا الانسان
 وما فيها الا الجوان صادق مع ان قولنا ما فيها الا الجوان حصر في الاعم
 قبل واصلا على قدر صحة المقدمات لا يلزم الا المساواة في الصدق بين
 المقتضى والاعتبار وليس عطف الط الاتحاد في المفهوم وليس يلزم
 ورده الفاضل المحشى بان سريه قوله مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب

ان الاعطاف المناسب ليس ارتفاعا لا يعطى بقتة

تنافي الاخصر

على ما تقدم وصلة سمي لا يستلزم دعوى الاتحاد في المفهوم وان مثل
 هذا التركيب ليس محال في الاتحاد مع هو ما هذا او اعلم ان مقتضى السوى
 لهما هو موقف على صدق موصفين كلين احدهما كل اعتبار مناسب
 مقتضى الحال اعتبار مناسب على ما تقر في مقتضى المساواة وانما
 كل منهما احدهما هو موقف على صدق موصفين كلين آخرين فلا بد من اربع
 مقدمات فنقول قوله وارتفاع سان الكلام العصم في الحق والعقول
 عطافه للاعتبار المناسب يضمن موصفين كلين احدهما قولنا
 كل ما ترفع بمطابقة سان الكلام العصم اعصار مناسب للارتفاع من
 اصنام المصدر المفيدة للعموم بوصفها انك قد عرفت ان معنى قولنا
 ارتفاع شان الكلام اه كل ارتفاع سان الكلام الفصيح حاصل عطف
 للاعصار المناسب وهذا يستلزم صدق قولنا كل ما ترفع عطافه
 سان الكلام العصم اعتبار مناسب لانه كما صدق الاول صدق الثاني
 والاصدق بمصده وهو قولنا ليس ببعض ما ترفع عطافه سان الكلام
 الفصيح اعصارا مناسب المستلزم وجود الارتفاع بدون المطافعة المتساوية لعلنا
 كل ارتفاع سان الكلام العصم حاصل عطافه للاعتبار المناسب والثاني
 قولنا كل اعتبار مناسب يرفع عطافه سان الكلام الفصيح المستفاد من الساء
 السمة لاستلزام السبب العرفي المسد بوضعي انك قد عرفت ان
 المصادر الى الفهم بالاستعمال في الساء السمة السبب العرفي يكون
 المطافعة للاعتبار المناسب ساقرة الارتفاع والسبب العرفي يستلزم

مسند فبذلك صدق قولنا كل مطاوعة للاعصار المناسب ^{سواء} المستلزم لصدق قولنا كل اعتبار مناسب ^{للمعنى} رفع عطائمه شأن الكلام
العصيح لم يعرف البلاغة اعني مطاوعة الكلام العصيح لمعنى الحال مع
ملاحظة مقدمه صادقه مسلمه وهي ان التعاضد شأن الكلام انما هو
البلاء للاعتراف مسلمه موحده كل من اضرين باطراده وهي قولنا
كل مصفى الحال به مع عطائمه شأن الكلام الفصح وبانفكاسه وهي
قولنا كل ما به مع عطائمه شأن ^{صان} العصيح لمعنى الحال فصل اربع
كلمات احد بها كل اعصار مناسب به مع عطائمه شأن الكلام العصيح
والثاني كل ما به مع عطائمه شأن الكلام العصيح لمعنى الحال ^{سواء}
كل مصفى الحال برفع عطائمه شأن الكلام العصيح والرابع كل ما به مع
عطائمه شأن الكلام العصيح اعصار مناسب فالاول بيان سريان كل
اعصار مناسب لمعنى الحال والآخر بيان تنجس كل مصفى الحال ^{سواء}
فبذلك المساواة وهو المظن ومدا اعني يطبق الكلام لمعنى الحال
هو الذي يسمى السجع ^{سواء} الوصف الظل ومعاني النثر الاضمار المستفاده
مبها والوجوده المعنوية فيها لا المعاني الوصفه للاعراض صرح به السجع
من دلائل الاعجاز والاعراض الى مصاع لها الكلام مقتضيات الاحوال
والمعنى ان العلم بمورداته العوائس الخويه فحما من الكلم والعمل ^{سواء}
لا مطلقا بل بحسب مقتضيات الاحوال فظهر ان السطوح هو النوض من
ان يكون ومن ان لا يكون من مستقر والمعنى معا لا يبرح دابر ابين ان يكون

ومن ان لا يكون قولنا ولكن معرض لها سب المعاني والاعراض
مورد للنوحه الذي ذكرنا القول واعتبار هذا الامر في المعنى او لا
وبالدات على ما ذكر في الكشف في قوله تعالى قال صاحب الكفا
في تفسير قوله تعالى فليطامنا تشكرون اي يسكرون سكر اقليل وما
معه للمساكين فليطامنا تشكرون قول السراج على ما ذكره سبطا قول
وما للمساكين معنى الكثرة والعامل ما لم لا ما قبله اعني قوله نصب على
النظر لان قليلا نصب على انه صفة لمصدر منصوب قوله بل
في كثر من الاحسان فغير ليعول المص كثر اما وفي هذا اشارة
الى دفع التناقض اه ^{سواء} هذا اشارة الى ما سبق من قولنا فالبلاء
راجع الى اللفظ الخ والباعي منسوب الى الابعي وهو الذي لا يصح
وان كان من العرب والمراد بالفروب اهل الحضر والبدو اهل النادر
واغافل العصاة في وجه التوفيق على معنى البلاغة لان العضادة
بغير ذلك المعنى راجعة الى نفس اللفظ اتفاقا قوله ولا تراعى في رجو ^{سواء}
الى نفس اللفظ اشارة الى ان ساءا مع اللفظ اسفا كما ان
الموصوف بها مع كذا هو الذي بدل بلفظه على معناه اللغوي
لم يحد ذلك المعنى دلالة ساء على المعنى المقصود اراد بالمعنى
المقصود واصل المعنى الذي ساء المتكلم اساء ونفيه وهو الذي
وهو الذي يستوي في قصده ابتداء البيع وعمره مثلا اذا قلت
لم تلق هذا الوجه سمس بهارنا الا لوجه ليس جبا نذل انت

بالالفاظ الموضوع على معناها بها اللغوية لم تدل تلك المعاني دلالة
 باسم على معنى اخر وهو اساء بحس لوصف الممدوح والطلاق المعنى المقصود
 عليه لكونه الاصل في القصد فان قلت دلالة الالفاظ على معانيها الاول
 وصحة بلا شك وما دلالة المعاني الاول على التوافق فمن امد دلالة
 هي قلت هي دلالة على صريح الامام في نهاية الاجاز والشيخ في دلال
 الاجاز واذا عرفت هذا عرفت ان مناكل الالفاظ لم تكن من الحروف
 المسموثة ومعاني اول مدلول تلك المعاني الالفاظ اسداء ومعاني
 ثواني مدلول تلك المعاني ولما كان جميعا امر رابع هو المسمى باسم التظيم
 وهو نيب المعاني الاول في النفس على حسب الالفاظ ثم يرد الالفاظ
 في النطق على طمعها اصر الشرح بقوله بل على ترديها في النفس
 واما عطف المواضع والمرايا والكيفيات على التظيم والصورة فيرد على
 ان الخواص كما عرفت سابقا عبارة عن الامور المستفادة من الالفاظ
 لا مجرد الوضع والمرايا والكيفيات عبارة عن الخصوصيات المعقبة
 تلك الخواص فالخفيف يقتضي ان يكون منها امور ستة الفاظ
 مجردة والفاظ مسملة على الخصوصيات ومعاني وصحة محترمة
 ومعاني وصحة مدلول تلك الالفاظ المسملة عليها ومعاني وان
 مدلول تلك المعاني وخواص مستفادة من تلك الخصوصيات فالاولى
 ليست موصوفة بالبلاغة كما انها ليست بمنشأ لها والنام
 موصوفة بها وان لم تكن منشأ لها والنام ساقط عن درجة الاعتبار

ان الالفاظ الدالة عليها مراد اصوات الحيوانات في نظر ارباب الفن
 وان كانت معتبرة في نظر الحياة والرائعة من البلاغة وان لم يوصف
 بها واما قول الشارح تحت ساءها من صفات الالفاظ او المعاني يرد
 بها تلك المعاني الاول فمعناه انها من الصفات الراجعة اليها لا الى صوتها
 بها حصة يرد ما سبق من قوله ان الغضاة صفة راجعة
 الى المعنى وهو قوله بان الغضاة من الاوصاف الراضة اليها اي
 الى المعاني الاول الحامس ساقط عن درجه الاعتبار عندها كل ذي
 مسكة حتى اذا دل عليها اسداء بالفاظ وصفها بارائها كانت
 ايضا مراد اصوات الحيوانات والاسماء هي التي تحسب افادة الالفاظ
 اياها متفاوت مراتبها وحسب فضل البلاغة اياها متفاوت درجاتهم
 هذا وقد نفى عنها بحث وهو ان ما ذكره مهمما من كون التظيم نيب
 المعاني الاول في النفس محال لما سبق من كون التظيم يوجب معاني
 النحو مما من الكلام فانه صريح في كونه معروضات اللغوية فليس امل سحبا
 عن مرتبة ما اذا ربطته الى هذا الموضوع منك ولست انا احمل كلام
 على هذا لما ورد على قوله تحت ساءها من صفات الالفاظ او المعاني
 يرد بها تلك المعاني الاول ان ارادة المعاني الاول من اطلاق المعاني
 ظاهرة واما ارادتها من اطلاق الالفاظ فلما لنا فاة بينهما فكيف
 محل كلام الشيخ عليه دفعة بان لا احمل كلامه على خلاف مراده بل احمل
 عليه هو الذي يصرح به مرارا من حملها انه قال في دلائل الاجاز لما كانت

المعاني الخاسر بالالفاظ وكان لا سبيل للمعنى بها
 شملها الى ان علمك ما صنع في ترتيبها بفكره لا بالمرتب الالفاظ في
 صورها امكنوا من مرتب الالفاظ عم بالالفاظ كدق الرب لم يبقوا
 ذلك من الوصف والنف ما ان العرض وكشف عن المراد كقولهم
 لفظ ممكن بربورون انه لمواقع معناه معنى ما لم يكن كالي الحاصل
 في مكان ~~ممكن~~ بظهور منه ولفظ لمن مات بربورون انه من اجل
 ان معناه موافق لما لم يكن كالحاصل في مكان لا يصلح له وهو لا يطع
 الطمانه منه الى سائر ما يحى من صفة اللفظ مما علم انه مستقر له من
 معناه واهم كلوه انا است مضمونه وسوداه بربورونهم بظهور
 الالفاظ على مرتب المعاني بطريق المحور مرتبين اطلاقهم مرتب
 الالفاظ على مرتب المعاني و اطلاقهم الالفاظ كدق الرب على
 مرتب المعاني والعلاقة في الصور من الحول والسبل ادا اطلق
 اللفظ على المعاني الاول بهذا الطريق يكون المحور مرتب كالاخص و
 بهذا يظهر ان العلاقة لما قوت من الالفاظ وما حدث فيها ومن
 المعاني وما حدث فيها لم يحاشوا عن اطلاق الاولى على الثانية واستعمال
 ما وضع لاحدهما في الاخرى ويحل كنه من السه النسبته عن اطلاق
 المسار على المساحات من اوقد نفى في عبارة الشيخ حماده ان الكناه
 كما حقيقة قسم للجواز لا يجتمعان في مادة فكيف يصح قوله كوروا فكنوا
 ان معصوده بقوله لم اسعوا ذلك من الوصف والنف ما ان العرض

وكشف

وكشف عن المراد من مره الجواز اعني اطلاق اللفظ واردة المعاني
 الاول محض ان يراد باللفظ من قولهم لفظ ممكن ولعل فلو المعنى جاز
 لكن قوله في الاول بربورون انه لمواقع معناه معنى ما لم يكن كالي
 الحاصل في مكان صالح وقوله والناسي بربورون انه من اجل ان
 معناه اه بلان على ان اللفظ مستعمل في معناه للخص فان ظهر
 انه في موضعين للفظ ويمكن ان يدفع الاول بان المراد بالكناه
 مره اللغوه لا الاصطلاح فان في الجواز ايضا نوع استقرار الكناه
 بانه من قبيل الاستخدام حيث اريد باللفظ مرتب المعاني بربورون
 توصيفه بالمتمكن والعلق كما ذكره الشيخ وبالضمير ظاهر اللفظ و
 بمعناه معناه الوضعي وما لم يكن مرتب المعاني وبمعنى ما لم يكن
 الاعراض التي تضاعف لها الكلام فتدبر والسبب اهم لوصفها
 اوصافا للمعاني اه يعني ان سبب وضعهم الالفاظ بما يدل
 على تعظيم من القضاة والبلاغة والبراعة وكذا ذلك دون
 المعاني انهم لوصفها اوصافا للمعاني اي نفونا خوية طائفهم
 انها صفات للمعاني الاول لاحتمال ان يراد المعاني الثواني فاذا
 امتنع انصاف المعاني بهن الصفات جعلوا كالمواضع سهم ان
 يقولوا اللفظ ومهم بربورون الصورة التي حدثت في المعنى الثاني
 والحاصنة التي حدثت فيه حدوث الصورة في قصه صنع منها
 خاتم او سوار ومرتب لان المعاني كما انها بجعل المعاني الثواني حين

٧٩
 ٧٩

اطلاقها كذا كذا اللفاظ تحمل من اطلاقها اللفاظ المنطوقة بل اولي
فلا بد من بيان سبب الترجيح قال الشيخ في دلائل الاعجاز انهم لم يوجبوا
للمعط ما اجبوه من الفصل ومنه بعنوان نطق اللسان واصواس
الحروف ولكن جعلوا كالمواضع مما بهم ان يقولوا اللفظ ومنه يرد
الصوت التي تحدث في المعنى والحاص الذي حدث فيه فظهر ان
في القتل اختلافا وفي المفعول اسكنا وان امكن دفعه بالماضي
وقولنا صوت تمثيل ومما سبب ما يذكره الخ هذا انما
من كذا كلام الشيخ على ان صفة الصوت لا تكون الا في الامور المحسوسة
بالفوق الباصرة فلا يكون اطلاق الصورة على ما ليس محسوس
مما الا على طريق القياس والسبب في ان مراد لسان عن اسرار
تكون مخصوصه بوجه في احد مما دون الاخر كذا كذا بوجه من المعنى
في سبب وكنه في سبب اخر فرق صفة ما عن ذلك الفرق بان قلنا
للمعنى في هذا السبب صوت غير صورته في ذلك السبب مثلا المعنى
في سبب اني العلاء انت شمس الضحى فنك بعد الصبح ما فيه من ضياء
ونور وصورة غير صورته في بيت الاخر لم يلق هذا الوجه سبب
ههنا الا بوجه ليس منه حاتم قال الشاعر وليس هذا الى اطلاق
الصورة على طريق الحمل والتنشيب على ما ليس بصورة صتيقة
من محرمات بل هو مشهور في كلامهم وكفاك حجة فاطمة في هذا المعنى
قول الجاحظ وانما الشعر صناعه وضرب من التصويه الجاحظ من اهل

البصيرة واحد من سموع المعنوية كان ناهية اني استحق النظام ما
سبب من وعش من وما من سمع ان يوصف بها المعنى كما
سماع ان يوصف بانه دال وذلك لان الدلالة اللفظية الوصفية عبارة
عن كون اللفظ بحيث اذا اطلق فممن منه المعنى بالنسبة الى من هو عالم
بالوضع فسماع ان يوصف المعنى بها لا يقال هذا من افعالها من
ان المعاني الاول الثواني لانا نقول الدلالة المعنوية هي الدلالة
الوصفية والمثبت فيما سبق من الدلالة العقلية كما مر فلا اشكال
اليه ينهي البلاغة كذا في الابيضاح نسبة الى الابيضاح نوطية
بخطية من قول صل عبارة المص ان الطرف الاعلى هو لاجاز وما يقرب
منه حيث قال فيما سجد ولا وجهه لعله من الطرف الاعلى اليه ينهي البلا
وهو ان تترن الكلام في بلاغة الى ان يخرج عن طوق البشر
فيه مما بحث اما اول فلان الاعجاز لا يجب ان يكون بالبلاغة فانه عبارة
عن كون الكلام بحيث لا يمكن معارضته والانيان بمثلده ولهذا اختلفوا
في جهته اعجاز القران مع الانفاق على كونه معجزة فقبل انه سلا عنه وقبل
ما خبره عن المعجيات وقبل باسلوب الغريب وقبل صرف ادعاء الصو
عن المعارضة واما ثانيا فلان الخروج عن طوق البشر فقط لا يمكن في
اعجاز بل يجب ان يكون خارجا عن طوق جميع المخلوقات من الجن والانس
والملك والجواب عن الاول ان ما ذكره ليس نفي بل الاعجاز بل المراد
ان اعجاز كلام الله تعالى انما هو بهذا الطريق وهو كونه في غاية البلاغة

علمها هو الرأي الصحيح ومن الثاني ان البشر لما كان هو المشتهر بالبلاغة
 والمتصدى للمعارضة أفرد بالذكر والافصح الكل باب ليست البلاغة
 سوى المطابقة توضح السؤال ان علم البلاغة متكمل بانجام البلاغة
 وكلها هو متكمل بانجام الشيء مختص به ومراعاة يحصل ذلك الشيء
 وحصله مع مراعاة تمكن يتمكن انبان كلام في الطرف الاعلى منها
 ولو بقدر ارفع سورة وتوضح الجواب اننا لانسلم ان علم البلاغة
 متكمل بانجام البلاغة فان من حصله هذا العلم علم المعاني ولا يعرف
 به الا ان هذه الحالة يقتضي ذلك الاعتبار واما الاطلاع على كنه الاحوال
 وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المعاني كما هو صحتها فامر
 ليس في وسع البشر ولو سلم ان علم البلاغة كافل بانجام البلاغة
 فلامكان احاطة هذا العلم بغیر علم الغيوب عادة فانه عبارة عن
 اللغة والنحو والصرف والمعاني والبيان وطان احاطتها على وجه
 لا يشهد منها خارجة عن طوق البشر ومختلفة عادة واعلم ان المقصود
 من هذا الجواب دفع السؤال المذكور وبيان امتناع تركيب كلام في الطرف
 الاعلى من البلاغة بسبب قوة متفاوتة من هذه العلوم وقد حصل
 ذلك واما بيان امتناع تركيب مثل ذلك الكلام بسبب السبب المسند
 من حصول تلك العلوم فامر اقر مفهوما من دليل اخر ظاهر من المعاني
 ان الطرف الاعلى هو حد الانجاز لان المبتدأ در منها ان ما يقرب منه
 عطف على حد الانجاز وما يقرب منه هو الطرف الاعلى وهو فاسد لان

ما يقرب انما هو من المراتب العلية دون الطرف الاعلى الذي ينتهي
 البلاغة على ما صرح به المصنف في الايضاح كما سبق فلما وجه كمله من ذلك
 الطرف لانه اما ان يوصف بحسبها كالنهار فانها غير مستقيمة في الامد
 الذي جعلت بهما له لونها كالانوار فان الطرف قد جعل بوعا وما به
 واحده مع تعدد افرادها لان الملاحظ في الطرف انما هو نفس النوع
 ولا تعدد فيه من حيث انه نوع وتعدد افراد له لا يوصف تعدده من حيث
 هو وهو وعلى كلا السعدين من لوجه لجملة منه اما على الاول فلان السبب
 لما كان غير مفسر قطعا لا يتناول امر من متخالفين حد الانجاز وما
 منه اما على الثاني فلان العرب من حد الانجاز قرب من الانجاز لان
 اضافة الحد اليه ساسه والعرب من الشيء خارج عن ذلك الشيء بل
 من الانجاز خارج عن الانجاز فلما يكون داخل في الطرف الاعلى لان
 المعروض انه عبارة عن الانجاز ولظهور هذين الوجهين لم يصر
 لهما الشارح ما يحتمل الاول ان يقال لم لا يجوز ان يؤخذ الطرف الاعلى
 حقيقيا غاية ما في الباب ان يكون ذلك الطرف حد الانجاز في كلام غير
 البشر يعني انه تعالى وما يقرب من ذلك في كلام البشر وعلى الثاني
 ان يقال لم لا يجوز ان يكون الحد في حد الانجاز بمعنى السبب والاصاح
 بمعنى اللام ولا شك ان يقرب من بهاء الشيء داخل في ذلك الشيء فيكون
 ما يقرب من حد الانجاز داخل في الانجاز الذي هو الطرف الاعلى بالبناء
 فاجاب الشارح عن الاول بانه شيء لا يفرق من اللفظ مع ان البحث

من بلغة الكلام من حيث هو مو من غير نظر الى كونه كلام البشر او غيره
 يعني ان ما ذكره خلاف الطائفة في نفسه ما به من اللفظ من قرينة
 ولا قرينة مهننا بل مهننا قرينة دالة على خلافه وهي كون البحث في مطلق
 الكلام البليغ فاندفع ما قبل ان اراد عدم كونه معنوما من اللفظ
 ان اللفظ لا بد عليه صرحا فهو مسلم لكنه لا يفيد وان اراد ان عار
 لا يحمل هذا المعنى فهو موزون وذلك لان مجرد كون المعنى محلا لا يكون في انتهى
 على وجه الارادة بل لا بد له من قرينة ولا قرينة كما عرفت وعن الثاني
 بقوله ولما الثاني فلان دفع الفاداه ووجهه اننا لانم ان الحد يعني
 النهاية وازدافه الى الاعجاز يعني الالام بل الحد يعني المراد والاضافة
 سانه اذ الاعجاز كونه عبارة عن امتناع العارضة لا يتصور التناقض
 فيه كما يتصور في الدلالة ويريد كون الحد بمعنى المراد والاضافة سانه
 قول صاحب الكشاف وكان مراده بالاعراض الاعجاز وبعضه قائم
 عنه يمكن معارضته ووجه التاكيد ان صمد راجع الى حد
 الاعجاز لا الاعجاز لان الاصل في التصدي هو المضاف فارجاع الضمير
 اليه اولى كالعطف عليه وقول يمكن معارضة صفة كاشفة لعار
 ولو كان الحد بمعنى النهاية والاضافة بمعنى الالام لم يصح قوله وبعضه
 قاصدا عنه يمكن معارضة ما لا يلزم من التصور عن نهاية الاعجاز
 امكان المعارضة لو ان يكون قاصدا عن نهاية الاعجاز داخلا
 او اسطه بخلاف ما اذا كانت الاضافة سانه فان العاصم عن الحد 2

قاصد عن اصل الاعجاز يمكن المعارضة بالضرورة وقد بحث لانا كونه
 صفة كاشفة مع لو ان كونه محصية كما هو الاصل في الوصف والاسم
 لمسام سان الاختلف الكثرة ولو سلم ان الحد بمعنى النهاية فلا يبعد
 لانه لا يدفع الفاداه وهو كون الطرف الاعلى الذي السببي
 الملاحة كما صرح به المصنف مساو لا عاقل في تلك المرحلة والمقصود
 دفعه فظهر ان قوله على ان الحق اشارة الى الحوار المنفي وقوله
 ملاحة مع الفاداه الى السببي وبما الهمت من التوهم والتقصير
 حمل كلام المصنف على ما افادته الشارح وان كان بعيدا من حمل
 اللفظ لان عدم الكثرة على ما عطف عليه المصنف في مقام الاستدلال صنف
 لكنه قد مر من جهة المعنى واما نقلا فلما ظهر كلام الصالح ووجه كلام شرف
 وبما الاعجاز واما نقلا فلما لا يخفى ان بعض القراء اكثر اشتغالا
 على المزاج واللفظ من بعض مع كسواها في الاعجاز كما قبل در بيان
 ودر فضاحت كي بود بيسان سخن كه كه كونه بود حون و چون
 اصمعي در كلام ايزدي چون كه وحى منتهى لست كي بود ثبت بدى
 مانند يا ارض ابلقي ككن مهننا صان لاند من محقق المعام من ايرادها
 وحملها ان التعاون في الملاحة سلمنا انه يمكن في كلام البشر لان ملاحة
 محسوس ما يعتبر عليه من الخواص المناسبة للمعام بعد رطافه فان
 احد خواص معينه في كسبه او حمل كسبه عمره عليها بعد لتعاون
 اعتبر اخر اكثر منها في كسبه او حمل كسبه عمره عليها بعد ابلقي لا يجب

رعايه جميع الاعتبارات المناسبة للمقام في نفس الامر حتى ينفى فرق
 بين بليغ وبليغ ولا يعد بلسا كلام برك فيه اعتبارات المناسبة للمقام
 في نفس الامر لا في زعم المتكلم وكل منهما وسط واما في كلام الله تعالى الذي
 لا يعرف عن علمه مثقال ذرة فالسعاوت غير ممكن لانه عالم بجميع الاسرار
 المناسبة للمقام فان رويته في كلامه لا تسعى تعاوت باس الله والله
 لصدق مفهوم البلاغة على كل منها على السواء والا فلا يكون ما نرك
 فيه اعتبار من الاعتبارات بليغا اصلا لعدم صدق تعريف البلاغة
 عليه والكلام فيه والبحث الثاني ان صاحب الكشف ما يلحق السواء
 في بلاغة القرآن مطلقا حيث قال في نفسه قوله مع لو كان من عند
 غيره لوجدوا فيه اختلافا كثيرة الكان اكثيرة في مختلفا متنافضا
 تعاوت نظير ولما عده ومعاينه وكان بعضه بالخاصة بالاجزاء وبعضه
 فاصرا عده ممكن معارضة ولما عا ور كلمة طاعة معجزة فانه يعوى السواء
 علم الله من عند قادر على ما يقدر عليه غيره عالم بعلمه احد سواه فان قوله
 تعاوت نظير ولما عده يدل على ان بلاغة القرآن غير معاونه ويمكن ان ياب
 عن الاول بان معولمة السواء على ما عتته بالثبوت كالسواء والبياض
 المعولس على عده كذلك فكما جاز ان يوجد السواد في شيتين احد منهما
 سوادا من الافر جاز ان يوجد البلاغة في كلامين احد مما ابلغ من الافر
 ومن الثاني بالاسم انه قابل سعي السواء مطلقا بل سعي السعاوت
 الخصوص وهو ان يكون السمع معجزة ادون البعض فان قوله فكان بعضه

حد الاجازة وبعضه فاصرا عده ممكن معارضة تقدر السعاوت السابق يدل على
 قوله ولما عاوت كلمة طاعة معجزة الح ووجهه لان مقدار الله او اسس
 لا يمكن ان يكون معجزة بالاعاق وهو بعض من القرآن اللهم الا ان يراد بالسبع
 ما وقع به الحدي واوله مقدار ثلث ايات ومما الهمت في السعة ان في قوله
 وما عده من عطف على حد الاجازة والمعاد كحد الاعجاز السواء في مقدار سورة
 وعادة من السواء في مقدار الله او اسس فكانه قال وله نظر فان اعلى
 وهو البلاغة العرانية سواء كانت معجزة كما في سورة ومثلث ايات
 او لا كما انه واسس معجزة ذكره الاعجاز المحص بالقران مع لا يكون ما هو
 منه من المراتب العلية بل من الاعلى وهذا اولى من مختار اشرع اما
 فلسفة عن حلال في الطغ بله الله امامه في فلو جهين ان المقصود منها
 من الطرفين وبمعينها فعلى ما ذكرنا بعض الطرف الاعلى بانه البلاغة
 العرانية على ما اختاره لاسس ذلك بل بعض ذلك حد الاجازة بانه الطرو
 الاعلى وما عده من سعي بمقصود والمقصود سعي باللازم واللازم
 ليس بالمقصود ان محاربه يقتضي ان يكون بلاغة القرآن على ثلاث
 مراتب اعلى وما عده من وما يقدر منه خلاف ما ذكرنا فانه يقتضي ان
 يكون بلاغة اعلى فقط وسرته ان الله تعالى كما عرفت عالم بحركات الاله
 وكيفيةها لا يجزى من علمه مثقال ذرة وبليغ ان يكون كلامه مستغلا
 عليها بل مقصور فيكون في اعلى المراتب طامره الله ان بعضا منه
 لعلته يمكن للبشر معارضة وان لم تقع كناية واثبتين وبعضا الشتر

لا يمكن فيه ذلك له قوله في هذه الكلمة بخلاف كلام البشارة اذ لا شعور له
يقينا بالكميات والكتيبات وانما يبرأ عينا بحسب طاقته فلا يكون كلامه
في اعلل المرات تامل فيه ان تدرك فقد ادركت قد قرأ بزره
وجهه حسنا اذا ما دونه نظرا اي طرف البلاغة اذا بعث
الكلام عنه اه وكره في الحاشية المنسوبة الى الشارح انه صرح بذلك سها على
ان الطرف الاسفل اصنام الملاء احتراما لواقع في نهاية الاحارام
لكن من البلاغة في سى به يدان طرف عاين والغاية يكون مارة دله
في المعنى واخرى خارجة عنه فطرف البلاغة لا سيما الاسفل لما احتمل
الدخول فيها والخروج عنها او رده صريحا وصفه باسم وصوله منها
اعنى قوله اذا بعث الكلام عنه الخ وقد تضمن عنه معنى حدى وحط بدليل
قد تنه عن معنى هو تركب اذا عدى عنه وحط عن رسله الى مادونه
بان نظر الى صفة التركيب مع افادة اصل المعنى والمادة من رسله تحت كلامه
سهما فانه المتبادر من الاطلاق فلا يصدق على الاعلى ولا على الوسط
التحق ذلك التركيب عند البلاغة بالاصوات في عدم الاعتدال وان كان
معينة عند النخاعة قوله بقدر اما صفة اصوات على ان يكون للجوانات
في حكم النكته كما في ولقد امرت على الشتم سبني او حال عنها وما في ما ينفق
اما مصدره بل حسب اعاق الاصوات ووصولها بلا علة معصية لها
فاصدة انما او موصولة الى حس ما ينفق معها من الامور التي لا
قوله بعضها اعلى من بعض بيان للتفاوت والثاني بحسب متعلق بقوله

قوله
ورعا الاعتبار عطف على المقامات وقوله والبعد عطف على الرعاية
او المقامات على اختلاف المذمبين فان قيل تفاوت البلاغة بحسب
تفاوت رعاه الاعتبار وبحسب تفاوت رعاه الاعتبار وبحسب تفاوت
البعد عن ملك الاسان مسم واما عاوها بحسب تفاوت المقامات فلا كيف
والمقام او العصى العاين عن العاين عاينها في الكلام كرسه عن البلاغة
فكيف ان يكون ذلك الكلام كرسه عن البلاغة فكيف ان يكون ذلك الكلام بلع
فلما قد عرف ان معموله البلاغة على الافراد بالتشكيك لا وجه للتشكيك
وهو اشارة الى حس هذا الوجه اه اي في قوله او سها
وهو اشارة الى ان حشيتها مدنى خارج عن حد البلاغة اما قوله
فتفهم من السعة واما الخروج عن حد ما فيفهم من توصيفه باخر
فتدبر لانه ليست بما جعل المتكلم موصوفا بصفة العاين
فان قيل وصف من صدر منه الرضيع مثلا بالمرضع صحيح بلانك
فكسوفه الكاره فلما معنى كلامه اها لا جعل المتكلم موصوفا فاعضا
بصفة فلا يقال في العرف مرضع ومجتنس لمن يتكلم بما فيه ترضيع
ومجتنس ويقال فضيع وبلين لمن يتكلم بكلام فضيع وبلين بخلاف
الكلام اذ يقال في العرف كلام مرضع ومجتنس والبلاغة في المتكلم
ملكه بقدر ربه على تاليف كلام بلين او رده عليه انه يصدق على
ملكه بقدرها على تاليف كلام بلين في نوع من المدح والذم والشكر والثناء
مثلا ولاخفاء ان محترمه من الملكة ليست بلاغة المتكلم وجوابه ان الملكة

ذكرت مطلقة فيجعل على الكاملة الشئ منه فان الناقصة ملكه من وجه
 دون وجه فيكون يتناول اللفظ لها تناول المجاز فلا يليق بالتوقف
 ولا عكس المراد بالعكس هو المعنى لا الاصطلاح وهو
 معنى الفصحى بلع صادق قابل لان المعنى قد يصح معناه وعكس
 مرجعها وما كان ان يحصل له عطف على قوله وما كان ان يحصل على
 المرجح طريق التفسير اعلم انهم اذا كان المرجح هو اسم مكان وكان
 كذلك بل هو مصدر بمعنى الرجوع بدل استعماله الى الاضمار عن
 الخطاء في تاديبه المراد المعنى اللام في الاضمار للمعنى الخارجى والمراد
 اضمار البليغ يعنى ان المتكلم بعد ان حصل له الملكة المذكورة اذا اراد
 تركب كلام بلع كان يجترع عن الخطاء في تاديبه المعنى المراد والى
 وان لم يكن الاضمار عنه للمعنى بلغة كلام غير مطابق لمقتضى الحال
 ادراجا يؤدى المعنى المراد بكلام غير مطابق له فلا يكون بليغا عامرا
 البلاغة عبارة عن مطابقة الكلام الفصحى لمقتضى وقوله والالاء
 المعنى اه اشارة الى ان هذا الامر من البليغ قبل ان كلاما من
 مدين الخطاين وان كان منافيا لبلاغة الكلام لكنه غير مناف لبلاغة
 الكلام كما ان عدم معرفة المجتهد بعض الاحكام لا ينافى الاجتهاد
 فان عروضة بسبب مقتضى البشرية فلا يدل على اساء الملكة فان لم
 ما وصفه السارح هو المص في الاصطلاح البلاغة في قوله وان الملكة
 في قوله مرجعها بقوله في الكلام مع ان الاضمار والتيميز يجوز ان يكونا

مرصص

مرصص لها ايضا قلنا وجهه ط من التقرب الى السابق انما في فان الخطأ
 عما كانها ما فاما لبلاغة الكلام دون المتكلم صا الى ان يكونا مرصصا للاول
 دون العامة ووجه اخر وهو انها لو شملت لماعة المتكلم لم يستقيم
 قوله مرجعها الى الاضمار اه لانك قد عرفت ان الشئ اذا كان مرجعا
 للام وحده ان حصل ذلك الشئ قبل حصول ذلك الامر فنى ان يحصل
 الاضمار والتيميز لم يحصل للملاءمة والامر بالعكس فان الاضمار غاية
 البلاغة ومنه تب عليها كما يشهد به قول صاحب المفتاح في معرف
 علم المعاني تحت زوال الوقوف عليها عن الخطاء اه فان قبل الخطاء في تاديب
 المراد سائل السمع المعنوى وان ادرجه في تيميز الكلام لفصحى من تيميز
 فكيف يصح قوله الا في وما يجترع ربه عن الاول علم المعاني وما يجترع
 عن السمع المعنوى علم البيان قلنا الخطاء في التقيد المعنوى ليس
 في تاديبه المراد بل في كينيتها فان علم المعاني كما عرفت يبحث عن احوال
 التكب من حيث افادتها الخواص وعلم البيان يبحث عنها من حيث
 كينيتها افادتها اياها اي من حيث انها معاونة في وضوح الدلالة
 وقد سبق هذا في اول مباحث المقدمة فلا تغفل ووه حل في تيميز
 الكلام الفصحى تيميز الكلمات المعنى ان لم لم بعد رصف
 المعنى في قول المص والى غير المعنى المعط يتناول الكلام والكلمة ويكون
 اللفظ صحا في المقصود قلنا لان مطلق اللفظ لم يوصف في المتن
 بالصفة صى لمحل فمد لتقديره هو هنا المذكور سابقا هو الكلام

والمفرد وما امتنع الثاني ههنا بين الاول وفساده ط
لان الشيء اذا كان عرضا من شئ مح ان يكون الثاني في نفسه حايبا
عن الاول ومن شأن الاول ان يربط على الثاني عن الاول وههنا ليس
كذلك فان الكلام اذا كان مطابقا لمقتضى الحال لم يكن حايبا عن الاخر
عن الخطاء كما عرفنا برتب الاخر اذ عليه وموافقا وكذا اذا كان فضيا يكن
محمية عن غيره ووسع رده عليه لان عاية ما علم مما يقدم الى قول
ولم يعلم انها عرض منها وغاية لها يعني ان فساد غيره المرجع بالعادة
العامة اذا اراد بالبلاغة المنكلم ليس لان هذا من الامر بل لا يصلح ان
عرضا منها وغاية لها فانه امر لا يمكن انكاره كما مر بل لانه غير مناسب
لقوله فلم لانه لم يعلم مما سبق فالحاصل ان البلاغة الخ يعني
ان بلاغة الكلام يرجع الى الاخر اذ والتجيز والافتقار على بلاغة الكلام
وموالاته المنكلم يتوقف على الانصاف بحد من الوصفين اي على
كون المنكلم بحيث يحسن الخطاء في اداء المقصود وبغير الفصح
عن غيره لا على الاخر اذ والتجيز بالفعل حتى يكون مخالفا لما سبق
واما تحقيق قوله والثاني اه قوله فهو انه جواب اما وضمير فهو راجع
الى التحقيق وضمير انه الى غير الفصح وقوله بل معرفة نفسه لتجيز السالم
والواو في قوله وتجز السالم من المخالفة كالواو في قولهم السكجيين
خل وعسل وباقي الاجزاء بعينهم من قوله وهكذا جميع اسباب
الاحتمال وقوله وكالسر ارج عطف على اجتماعه بمعنى بخلاف اجتماعهم

٦٥
في موضع تكاثره وخلاف كالمراج في موضع مسرعه وقوله لان من
سبح الكتب المتداولة اه رد على الروزي حيث قال واعلم ان الفرق
على ما فسر المص فسمان احدهما ما يحتاج الى استخراج وجه بعيد وما
كان منه ذلك فقد ذكر في متن اللغة احتياجه الى التخرج والثاني ما يحتاج
الى ان يفهم عنه في المبسوطات ولم يذكر في متن اللغة من الالفاظ ما يحتاج
في معرفة الى ان يبحث عنه في المطولات وبغير الغريب بخلافه ووجه
الرد على التمام وقوله اعني تجز السالم من الفقرة عن غيره كقوله
كالفرقة فانه مثال لما وهو قسم من تجز الفصح عن غيره موص
تفسره بالتجز الخاص وفي قوله وانما قال من اللغة لان قد يطلق على
جميع اقسام العربية ايجازا وتقدير الكلام انما قال من اللغة لانه لو
قال من علم اللغة ليتناول جميع اقسام العربية لان اللغة قد يطلق عليها
وههنا المراد اصلها اعني المفردات الموصولة والصرف وكوه مسي
ومتقرر عليه او من علم النحو كضعف التاويل والتعقيد للفظ
وهو وضعف التاويل في علم النحو ووضح لا شبهة فيه واما وضوح
ضعف التعقيد للفظ فانه معناه خفاء ما عرفنا انه لا مح ان يكون بخلافه
القانون النحوي فليتأمل والعرض من هذا الكلام اي من قوله
والثاني منه ما بين في علم متن اللغة اه قوله وبجز بها عطف على
بينين والضمير فيهما راجع الى المقدرات لكونه عبارة عن العلل
قوله لمكان منه بد اخفاص لهما اي بثوت زيادة اخفاص لعلمي

المعاني والبيان بالبيان ولا يخفى وجوه المناسبة اما تبينه
ان الاول بالمعاني فلا يبحث عن افادة التراكيب جوافها التي هي عبارة
عن المعاني المحنضة واما تبينه الثاني بالبيان فلانه متعلق بالمراد المتبع
الواحد وسانه بطريق محله من الموضوع واما تبينه الثالث بالبدع فلانه
يعرف المحسنات العمد المدع واما تبينه القنون الثلاثة بالسان
فلكون كل منها متعلقا باظهار المقاصد والاضاح عن المطالب واما تبينه
الاخر بالسان فليست الثاني على الثالث واما تبينه العلام بالبدع
فلكون مما حثها مدع عنه مدع
قد سبق في مباحث
المقدمة بحيث هذه العبارة فلا حاجة الى الاعداد لكونه منه بمقتضى
لمعنى من المركب من من من المركب ابتداء ثمة انصالية اي لكونه
علم المعاني حال كونه ثابتا من البيان يميز له المعنى حال كونه ما سماه المركب
لان السان علم مدع به اه اعترض عليه بانه بعض مدع به علم
المعاني لا كونه بمنزلة الجذر ويقضي ان يكون العارف بعلم البيان عارفا
بالمعاني وليس كذلك لان البيان من حيث انه بيان لا يقتضي كون
المؤدى مطابقا لمقتضى الحال بل الخلق منه عن كيفية ايراد المعنى
الواحد بطرق مختلفة سواء كان المعنى مطابقا او لا حتى ان من عرف
الدلالات العقلية وقدر على ايراد المعنى الواحد في الطرق المختلفة
كان عالما بالبيان وان لم يعرف المعاني اصلا غابته انه لا يكون بليغا لان
غام بلاغته الكلام يتوقف على كون المؤدى مطابقا وجوابه ان المقصود

منه

ان المقصود منها ليس تعريف البيان وقوله بعد رعاية المطابقة لمقتضى
الحال ليس جزا من التعريف ولو سلم فالمقصود من ذكر قوله بعد رعاية
المطابقة بيان ان البيان لا يعتمد به اذ المبراع مطابقة يقتضي الحال
لانه جزء منه او يتوقف وهو علمه وهذا كما ان المصنف المدع يقول
علم يعرف به وجوه تحين الكلام بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال وهو 2
الدلالة فقال الشارح قوله بعد رعاية المطابقة اشارة الى ان هذه
الوجوه اذ لا تعتمد بحسب الكلام بعد رعايته الامر من وقبل الشروع
مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضيظ ابوابه اجمالا رعايتهم من
ظاهر الامر من انه اطلق المقصود على السند الا ان بعد التعريف
وضيظ الابواب وسحق عن العلم بلفظ المقصود في قول المصنف ويخبر
المقصود من العلم ونقدع بجواز ان يتخلل النسبة بين التعريف
وضيظ الابواب وبين مقاصد العلم فيصح ان يقال قبل الشروع في مقاصد
العلم اشارة الى ما ذكره من غير ان يكون ما سماه اطلاق المقصود وذكر
ط ولو سلم فالسند من نواع ضيظ الابواب ومنما كمالا يخفى
فلا يعتمد استقلاله ولو سلم سمع المقصود على ما بالذات وما بالعرض
فتناول المبادئ وما يجري مجراها كما ينبغي في تحقيق ذلك القول اشارة
فكون للطالب زيادة بصيرة ولان كل علم اه الدليل الاول
عام مساو لا بالتوقف وضیظ الابواب والثاني مخفض بالمعنى وان
امكن معكم سكلف وتحقيقه ان الطلب لكونه فعلا اختياريا لا يتأتى

اه

الابل رادة متعلقة بخصوصية المط موقوف على امتيابة عما عداه
 فان كان واحدا وجبت تصويره كذلك اذ لو لم يتصور اصل اسمها
 وان تطورت عايمه وعينه لم يتعلق الارادة بخصوصية وان تصورته وقصد
 يحصل في ضمن معنى لا بعينه ثم يتم عنده فرع اداة الى غير المط وان كان
 متكررا قال لم يكن لكلمة جملة واحدة بصورها وكلماتها ساء واحدا
 وعمرها عايمه واحد على تصور كل واحد على ما هو مألوف وكون لها
 تلك كما هي في ذلك ان يعرفها تلك الجملة والافعال ما عداه وضع
 وقد بما لا يحسن وذلك لانه لو لم يتصورها بوجه اسمها طلبها وان
 بصورها ما عداها وعمرها لم يتعلق الارادة بخصوصها وان تصور
 به وقصد حصولها في ضمن معنى لا بعينه لم يتميز المط عنده لم يابره ان
 يوده المطلب الى غيره فينفوت ما عداه ويصنع وجه مما لا يحسن
 وان يوجه الى تصور كل واحد منها بخصوصه فغذر على ذلك ان
 لم يسهل او عسر السامع كما هو المط فان اسما العلوم اما وصف
 بازاء قواعد مدونة وان جاز اردنا وفرعها بعد التدوين على السعة
 بل في الفنون والضياع اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلاب
 في صرف كثير من اوقافه بل ذلك فرع لا سعي ما فيها لحصل المط فبذلك
 ما ذكرنا فاعلم ان الفنون والضياع حاصلان على كل تقدير من تقدير
 اشياء معرفة الكثرة بتلك الجملة بعد الطلب وان المراد بالوجوب
 المستفاد من قول فاعلم ان يعرفها الوجوب العادي مرجعه رعايته

الاول والابن من قبل ترك معرفتنا بتلك الجملة والعدول الى موقفيها
 جهة اخرى فيضمن فوق فوان المط وصناع الوصف ودفعه واحد غفلا فلما
 ان ارد انه لا يدرك في حصل المط فقد ظهر بطلان وان ارد ما ينبغي
 على فاعداه الحسن فلا ساد انعام وان ارد الوصوب العرفي فهو ما
 ثم ان تلك الجملة قد تغيب بحسب الموضوع بالكون موضوعات المسائل
 الى شئ واحد كالعقد الذي به او اشياء متساوية باعتبار المعنى ان
 كانواع المقدار المتشارك به يعلم المحدث او عرضي كموضوعات الظل
 الساعية عن احوال بدن الانسان والادوية والاعداء من حيث انها
 تتعلق بالصحة وقد يغيب بحسب الغاية كالصحة ومسايل الطب الى غير
 ذلك من الاحتمالات العقلية والنعوت بالاعصار الاول اولى اما لكونه
 هذا اولان الاصل الذي لا بد من اعتباره في جهة الوصية هو الموضوع
 لان الجمولات صفات مطلوبة لذوات الموضوعات ولهذا اختار للمصنف
 الاول وعمل لها الصياغة قال السارح في شرح المفتاح الصياغة
 اسم العلم الحاصل من التمرن على العمل وقيل علم بكيفية العمل سواء
 حصل عمرا وله العمل كعلم الحياطة او بدورها كعلم الطب مثلا وقد يطلق
 على ملكة معدرها على استعمال موضوعات ما على وجه البصيرة بحصل
 عرض من الاعراض بحسب الامكان واما قيل لملك الملكة الصياغة
 كما قيل لها العلم لانها المطلوبة من العلوم العملية فان المقصود
 منها انما يتبين على الوجه الاحسن الاكمل بتلك الملكة بيان ذلك

ان واضع هذا الفن مثله انما يفتقر الى ان الفهم من هذا
البيان ان هذه الملكة انما يقدر بها على استحضار الاصول والقواعد
والقواعد والانتفاع اليها متى اريد والمفهوم من قوله السابق ان
ملكه انما يقدر بها على ادراكات حرة متعلقة بمواد مخصوصة
وبينها ما ان هذا البيان يقتضي ان لا يكون واضع هذا الفن
مثلا عالما به وهو لا يوافق داه انه يقتضي ان لا يحصل علم المعاني
لا بعد الا بعد ان يحصل له ملكة استحضار كل من سائل مني شاء وليس
كذلك فان سائله اذا حصلت الشخص يكون عالما به بلا توقف
على تلك الملكة ان البلاغة كالفقاه وهي لا توقف على معرفة جميع مسائل
الفقه فضلا عن ملكة استحضار ما كان سائل عن اربعين مسألة
فقال في سنة وثلاثين لا ادري وهو مقصد بالاجماع فكذلك البلاغة
لا توقف على معرفة جميع مسائل علم البلاغة ان الحق في قولهم فلان
علم النحو لا يجوز ان يراد به الملكة اذ لا معنى للعلم بالملكة والمقصود
بيانه بل المراد به الاصول والقواعد والمقصود ليس كذلك
الحوان عن الاول انه حصر فلما منفاة من المفهومين حوار ان يقدر
على كل من استحضار الاصول والادراكات الحرة وعن الثاني ان كونه
علما به معهم بطريق الاولوه وعن الثالث اسماء العلوم كالمعاني مثلا
في يطلق على القواعد وعلى ادراكها وعلى الملكة الحاصلة من ادراكها
مرة بعد اخرى فعدم حصوله بمعنى هذه الملكة لا بعد ذلك لا ينافي

حصوله

معنى اخر وعن الرابع انه انما من عدم التوقف من الاصول
والقواعد التي العلم عبارة عنها ومن المواد الجزئية المستفادة
من تلك الاصول فان عالم علم المعاني مثلا يقدر به على تطبيق كل
كلام جزئي له على مقتضى الحال ان لم يمنع مانع وعالم علم البيان يقدر
به على ايراد كل معنى واحد بطرق مختلفة في الوضوح وان لم يمنع مانع
مانع الى غير ذلك وهي غير قواعد المعاني والبيان يجب العلم بها وملكه
استحضارها كما لا يخفى على من له ادنى مسكة وكذا الحال في الفقه كما
نقرر في موصفه وعن الخامس ان المقصود ان تلك العبارة بعد
ان العلم يطلق ويراد الملكة لان لفظ النحو في تلك العبارة مسعمل في الملكة
فان العلم بالنحو ليس الا بمعنى الملكة التي بها يتمكن من استحضار قواعد
فان قبل لم لا يجوز ان يراد به ادراك القواعد كما هو الظاهر فلنا لان
الادراك بالفعل غير مراد لان من يقول فلان يعلم علم كذا لا يراد به ادراكه
للقواعد وملاحظتها في ذلك الحين وهو بل يراد به انه يتمكن من الادراك
ومقتدر عليه فقول الى الملكة مما يحسن السمع له ان ليس المراد بالمال
البسيط في عبارة الشارح منها الحالة البسيطة في عبارة القوم فان
بها العلم الاجمالي الذي يحصل اذا توجه النفس الى المعلوم بعد حصول
الملكة ومراده نفس من الملكة الحاصلة في حال الفقه ايضا ولا حصة
في ذلك لان كثيرا ما يطلق عليها بمعنى ان لفظ العلم كثر اما بطلان
على الاصول والقواعد اما مجازا مشهورا ملحقا بالحقبة او حقيقة

دراك

ادهم

عنه او اصطلاحه وكذا الحال في اطلاقه على الملكة وانما سكت عن حملته على
ادراك القواعد اذ لان احد ما هو المتبادر من اطلاق لفظ العلم على
العلوم المدونة بخلاف الادراك اذ لان الحمل عليه يمتدح الى اضمار وهو
تقدير المنطق والاصل عدمه ولا يعارض بان الاصل عدم التجوز فلا
يرجع التجوز على الاضمار حتى قالوا اذ اذار اللفظ بينهما يجوز الحمل على كل
منهما على سواء لان ذلك في الجاز المطلق لا المشهور الذي هو بالحس
ملحق والمقصود جري على استعمال المعرفة في الجزئيات لا يمتدح على من
له ادنى مسكة ان المراد بالجزئيات على استعمال المعرفة في الجزئيات استعمالها
في الجزئيات فقط لا الكلمات المحضة ولا الامرات شامل لها والجزئيات وهما
كذلك فان المراد بالاحوال الاحوال المحضة وكذا المراد بادراكها ادراكها
على وجه جزئي فيكون تلك الادراكات ايضا جزئيات ولهذا قال فكانه
قال علم مستنبط منه ادراكات حرة والافترقة المدرك لا يستلزم
حرة الادراك لجواز ادراك على وجه كلي بمعنى ان اى فرد يوجد
ما كان المتبادر من قوله معرفة كل فرد احاطة ما لا يتناهي بالفعل
ولم تكن مرادة لا متناهيها وجه بان المراد باستفراق الافراد الاستفراق
العرفي وهو كل ما يوجد وبفضل الارادة وبالمعرفة امكانها فلا يتناهي
عدم حصولها لما منع عارضه واراد بالبعض البعثة المعين النصف والثلث
او الاكثر مثلاً فان جملة الاصل المضاف اليه يستلزم جملة الكسور
المضافة وبالبعث الثلثة والعشرة مثلاً او الحذف او الاضمار والظهار

وهو

وتفرد ذلك وهو حرة حرة على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال
اه بمعنى ان الوصف المدلول عليه بقوله ووصف الاحوال ووصف
حقيقته على ما ذكره اما كونه قربة بينة فلما تقرر عندهم ان في العلم التقدير
اشارة الى سبب حرة فالوصف المذكور اشارة الى نسبة حرة
والسبب المحرر في مقام التعرف لانه كما لا يضافه حيث اليها واما اضافتها
فواضح فان قبل اذ كان احوال اللفظ على التاكيد اه توضيح السؤال
ان قول الذي يربط بين مقتضى الحال يستلزم سببه الشئ لسبب لان
احوال اللفظ التي رجع اليها ضميرها غير مقتضى الحال وقد عرفت ان
المطابقة الاشتمال فيكون المعنى الاحوال التي بسبب اشتمال الكلام
عليها بشتمل عليها وتوضيح الجواب ان سببه الشئ لسبب اذ لا يلزم اذا
كان المراد بالاحوال غير مقتضى الكلام الحال وبالمطابقة الاشتمال وهو
مطلوب المراد بمقتضى الحال هو الكلام الكلي المكلف بكسفه والقوم قد
سبب محو اطلاقهم مقتضى الحال على تلك الخصوصيات وبالمطابقة
الحمل مقتضى العبارة الاحوال التي بسبب اشتمال الكلام الجزئي عليها يكون
من جزئيات الكلام المطابق لمقتضى الحال وهذا هو التحقيق الموعود
فيما سبق وان اردت تحقيق المقام فاسمع ما يتلى عليك من الكلام
منقول وبابه التوفيق اخلف في تعيين مقتضى الحال فذهب الشارع
الى انه كلام كلي مشتمل على الخصوصية واستدل عليه بوجهين قول صاحب
المفتاح في تعريف علم المعاني تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره

حيث قال فان المذكور جمع هو الكلام لا الحذف او التقديم او الرفع
او نحو ذلك وقول المص في معرفة ايضا احوال اللفظ الغرض التي تطابق
الحال فان المراد احوال اللفظ هو التأكيد والتعريف والتقديم والتأخير
ونحو ذلك فان كان معصى الحال ايضا ذلك بلزم منه الشيء لنفس
وذهب الفاضل المحشي الى انه نفس الخصوصيات واستدل على
صاحب المصباح عليه اجمالا او لا حيث قال فان كان مقتضى الحال اطلاق
الحكم ان كان معصى الحال بخلاف ذلك وان كان معصى طر ذكر المسند
الى غير ذلك وتفصيلا ثانيا صدق قال واما الحال التي معصى طر ذكر
المسند اليه واما الحالة التي يقتضي اشارة الى غير ذلك واحار عن الوجه
الاول من وجهين استدلال الشارح بوجوه اما الاول فبينا وبل كلام صاحب
المفتاح بان بعض المعصيات كالمؤكدات واداة التعريف مماثلة كسر
فوجب حمل الذكر على السلب رعا ما صرح به في الاجمال والتفصيل
حيث لا نالا نسلم ان المعصى هو المؤكد واداه بل التأكيد والتعريف
بالاداة كما هو صرح الكلام صاحب المصباح صدق قال واما الحالة التي
معصى التعريف باللام نعم يصح اطلاقه عليه لكن باعتبار كونه دال على
الا انه مقتضى حقيقة سمناه لكن اعتبار التقلب انما يصح اذا
كان المذكور غالبا على غيره من الجهات المعبرة في التقلب
وهنا ليس كذلك فالاولى ان يترك طريق التقلب ويجعل الذكر
محار من الابرار ومن قبل ذكر المقييد واداة المطلق نفية ذكر

90
في الاجمال والتفصيل واما الثاني فبان المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي
المسموع دون الكلام المتقول الذي جعلته مقتضى الحال فكما يصح جعل
الكلمة المذكورة بذكر صفة كونه في صفة كونه كك صرح جعل الاحوال المذكورة بذكر
الكلام المسجل عليها كونهما كيفيات له وقد ايضا بحث لثبوت الفرق
بين الكلامين بالسبب الى شيء وكيفية فان الاول علم الشيء بالنظر الى
المتحقق دون الثاني ولا يلزم من اعطاء الاول حكم الشيء اعطاء الثاني
اياه واما الثالث فبان السكاكي كما جعل الالتفات مسموعا لتعلقه
بالمسموع جعل ايضا ما يتعلق بالمذكور المذكور وهذا ويمكن ان يجاب
عن الوجه الثاني من وجهين استدلالا للشارح بان المراد احوال
اللفظ الخصوصيات الحرة ومعصى الحال الخصوصيات الكلية ومعنى
الفرق الاحوال التي بسبب اسماء الكلام عليها يشتمل على الخصوصيات
والاعتبارات الكلية لانه المسموع على المسموع على الشيء مشتمل
على ذلك الشيء بواسطة فقد ظهر ان الامر بانه ما ذهب اليه الفاضل المحشي
واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ هذا جواب
عما يقال ان المذكور في التعريف احوال اللفظ والاسناد ليس بلفظ واحوال
لا يكون احوال اللفظ وتحقيق الجواب ان لا إطلاق والسعد بالتأكيد وان كان
راجعين الى الحكم لكن الحد عن التأكيد والافتقار ان لا للذين يعرفون لهما
في المعاني يرجعان الى الكلام المملووظ فان الحال قد غلبت كصفة خصوصية
في الاطلاق في امر معنوي هو الحكم ومعصى هو وسط تلك الكيفية

كيفية اخرى في اللفظ كحمله عن المؤكدة في فن الكلام ^{بالبحر} ^{بغير}
ما هو المقصود اعي الاطلاق ومجرد الاحبار وقد خصي بعد الحكم
بالتاكيد وخصي بسوط اقتران الكلام بالمؤكدة في شبه ^{بالحسن}
وسر شيء من المؤكدة بقدر المقتضى صنفها وقوة وخصيص
اللفظ بالعرفي مجرد اصطلاح هذه ابواب عما اورد على المصن ان
هذه العلم لا يخص باللفظ العرفي والمقصود به يكون حشوا مصد
وانما عدل عن معرفة صاحب المفتاح علم المعاني لما ذكره
كلام المفتاح وكان في بناء الصعوبة وحسب السور طلبة ولخصه لاساد العلم
فوزرط الجيزة وخلصهم فنقول السلع والاستفراء شافيا والخواص
جمع حاجته على الاثر عال حاصلة ذلك ان كس كذا يعني الاثر الكسبي منه
وقوله في الافادة طرف الخواص لانها مسعها فكما يحيط بها وهي اما
لها ان قدر المعلق معرفة واما حال منها ان قدر نكته وانما اخرج
الى ذلك العدد لان المتبادر من خواص التركيب ما يخص بها مطلقا
او بالاضافة الى بعض ما عدله فيدخل فيها الصفات المختصة بها ^ص
الى بعضها التركيب او منفرداتها الواقعة فيها فلما قيدت بالافادة
خصصت بالمعاني التي بعد التركيب من حيث هي او بمفرداتها
الواقعة فيها كذا الاكثار الذين يغيدون ان زيد اقام وزيد ضربت
كما جمعها مما سلف واعتبرت الافادة على الدلالة لان المعية في الخواص
افادة التركيب اما السامع وفهم السامع اما منها لانها لا مجرد

دلائلها عليها من غير اعتبار الفهم وقوله وما ينصل عطف على الخواص
وضمها للتركيب وقوله من الاستحسان بيان لما ينصل والعرفي
لا والمقصود به ان صاحب المعاني لا يله مع معرفة الخواص
من معرفة كون التركيب مسحة وبغير مسحة وقد سبق تحقيقه فلا حاجة
الى الاعداد وقوله لا يجوز متعلق بالبيع وسببه على العرض وحوز
بعله خرا من التوفيق وان لم يكن من المعرفة وذكره الوقوف بعد
المعرفة المفهومة من البيع سببه على ان سببه الامر ازموا الى العلم
على الخواص وحضورها في الذهن لا مجرد السلع والمعرفة ولو محروقة
كما حاله الذبول ولم يتعرض للرعاية وان كان الاحتمار بها حقيقة
لكونها لازم الوقوف عادة وللاشارة الى ان غير المرعي بمنزلة
غير الواقف ومعنى تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره كما عرفت
سابقا انه اذ الكلام شتملا على خصوصه مخصصي الحال ابرادنا
او حمل كلام غيره عليه والثاني انه في التركيب بتركيب
البلغاء اه ذهب الفاضل المحشي فيما كتب على شرحه للمفتاح
الى ان هذا الوصف لم يذكره المص في الايضاح احتمل ايضا على تعريف
صاحب المفتاح حتى يصح سببا للعدول بل السؤال محظا وانما
اوردته المص في اول كتابه لضرورة هي انه ذكر مباحث البلاغة هناك
واوردته بعد نقله من السكاكي لعلم المعاني لادنى مناسبة فكان
قال ان اراد بتركيب في قد البلاغة تركيب البلغاء كما ارادتها ايضا

نه اكبرهم في ضد المعاني فقد جاء الدور الى هذه المناسبة اشار بقوله
 وموالت وفتحت اما اولافلان المص قال في الانتصاح ثم قال واما
 بالترتيب نه اكيب البلاء ولا شك ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ
 يتوقف على معرفة البلاغة فلو كان مراده الايراد على ضد البلاغة
 وعده لادنى المناسبة التي ذكر كفى نقل قوله واعني بالترتيب نه اكيب
 البلاء ولم يحجج الى بيان موقع معرفة البليغ على معرفة البلاغة كما
 لاحض واما ما سافلانه لو لم يكن اعترافا على الحد لوقع اجنبيا بين
 الاعترافين عليه فان المص قال بعد هذه الاعترافين على ان قوله
 وبغيره مبهم لم يبين مراده ولا شك انه اعتراف على الحد وقد
 قال قبله وفيه نظر اد السبع ليس يعلم ولا صادق عليه فلا يصح صرف
 شئ من العلوم به فجعل ما سافلانه اعترافا على ضد البلاغة لا يليق شان
 من انصف الفضل والبراعة واما تحقيق كونه اعترافا على الحد
 فهو ان حاصل كلامه ان الحد فاسد لانه شتمل على قيد نه معلوم
 وهو نه اكيب الكلام فان في سانه اما الدور او اقد قد جهول وعلى السبع
 يلزم من المعلومه وذلك لانه اخذ في نفسه نه اكيب الكلام نه اكيب البلاء
 ومعرفة نه اكيب البلاء موقوف على معرفة البلاغة ومعرفة نه اكيب
 البلاء لا نه ما خذوة في نفسه فان اراد بالترتيب نه اكيب في ضد البلاغة
 نه اكيب البلاء وموالت اما السوال الذي اول عدم الاعتداد بغيره اكبرهم
 فقد جاء الدور وان اراد بغيره فم بنته واما ما كان يلزم ما ذكرنا من

من اسماء على ضد معلوم قد مر واصب عن الاول بانه اراد ما سافلانه
 لعامل ان يقول كما ان السبع ليس يعلم ولا صادق عليه كذلك المعروف
 لان العلم كما سبق اما الملك والاصول في العو اعدادا وادراكها والمعرف
 ليست سافلانه وعكس ان حال المراد بالمعروف انصافها وهو الملك
 فيكون محارا في المراد من قوله كما صرح به في كتابه ص ١٠٠ قال وادركت
 ان علم المعاني والبيان معرفة خواص نه اكيب الكلام ومعرفة صفات المعاني
 وقوله ومعرفة ان الاداء مسجور بالخاز صواب عما قال ان اطلاق ان يتبع
 واراده المعروف محار كفى في المعرف وعن الثاني بعد سلم دلالة
 كلام الكاكي اه معي انا لاسلم اول لانه في نه اكيب نه اكيب
 البلاء وانما يلزم ذلك لو كان قوله ومعني نه اكيب البلاء بغيره من نفسه
 وليس كذلك بل خارج عنه ذكر بيان المقصود بها وتعيينه واقول
 لا يفهم من قوله موقعه خواص نه اكيب هذا ايضا جواب عن الاعتراف
 العالي وحاصله انا ختار شق الثاني من الردد قوله فلم يمسس فلما
 كذلك حال موقعه خواص نه اكيب صفها وان كانت في نفسها اعم من ان
 نورد كل كلام له على ما ينبغي وان كل كلام الغير عليه لكن قوله صفها
 ما ديه المعاني دل على ان المراد بها موقعه نه اكيب ذلك المكمل لان
 المعاني المعرف عنها اذا كانت للمتكلم كما ان يكون نه اكيب المعرف بها
 له انصافا لمسامع السمع عما قصده بعبارة غيره وكذا قوله وادركت
 السه اه كما قرر في الشرح ولعالم ان يقول لاسلم اه صرح فيما



لم لا يجوز ان مراد خواص التراكيب والتشبيهات والحجارات والكلمات
 انواعها فكون المعنى بلوغ المتكلم في مادته ما قصد به بالكلام هذا
 اختصاص سوف هو اصل التراكيب المعاني في كلامه وابعاد السبب
 والحجارات والكلمات التي اعلم بها في كلامهم في كلامه بالحد يكون محتمل
 في كلامه ما عساه المعاني في كلامهم من الخواص والطلاء وهذا كلام
 لا اعتبار عليه ولا سبيل للرد اليه وقيل في الرد على الشارح ان ذلك
 المتكلم ان لم يصر ملائمة ليس له ان يصر خواص اذ لا اعتداد بها
 وان اعتبر عاد المحذور وجوابه اختيار السبق الثاني قوله
 عاد المحذور قلنا انما يعود اذ اذ في مفهوم ملائمة ما يوصف بالتوفيق
 وليس كذلك بل مفهوم بلوغ المتكلم في مادته ما قصد به ان يقتضيه
 ما لا يورد كل كلام موافق لمقتضى الحال وبورد كل تشبيه ومجاز
 وكناية له كما ينبغي فلا يلزم عود المحذور اصلا ولا وجه للاعتراض
 الاول لان وجه التام ان يكون له ان يصر خواص ولا يلزم
 من سبب راجع من هذا الفن ثم الاوضح في معنى المعاني اه
 اما كونه اوضح من معنى المص فلا سبب معناه عن السبب المحتمل
 والتمه عن لزوم سبب السبب لظهوره عن التكلف في ادراج
 احوال الاسناد في احوال اللقطه واما من يعرف صاحب المعاني
 فليحبه عن تعقيد العاد ولعمري ان رد الاسكال عليه وان
 عنها بالتكلف ويحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب

اختصار الكل في احرازه لا الكلي في جزئياته قال المص في المتن ويحصر في
 ثمانية ابواب ابواب ثم قال في الايضاح الذي هو كالشرح له ويحصر المقصود
 من علم المعاني في ثمانية ابواب فظهر انه فسر العلم بالمقصود وجعله
 منه فيكون من في علم المعاني سائر قطعا وكذا اقال الشارح ان
 الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته ثم قال والا اي وان لم يكن اختصار
 الكلي في الاجزاء بلي الكلي في اجزائه يصدق علم المعاني على كل باب ختينا
 لمعنى العموم والكلمة ثم قال فلهذا الكلام اي ظاهر اطلاق المقصود على
 العلم والتعبير عنه وادعاء ضيقه بحدوده ما بيننا وبينه مشعر بان العلم عبارة
 نفس القواعد اي المراد بالعلم الذي رجع ضيقه بحدوده في هذا الفن نفس البديع
 القواعد فان العلم لا يصر عنه بالمقصود ولم يبق على غيره المتناول لها
 والتبادي وما يجري مجراها ايضا وان كان بطريق المساطة علم ان المراد
 به نفس القواعد ويعرف العلم وبيان الاختصار والسبب الا في خاتمة
 عن المقصود وانما لم يقل من العلم وان كان النذر فيك اشارة الى الانبياء
 جزوها عن العلم كونها غير مقصودة وانما قال في هذا الكلام مشعر لان المقصود
 في نفسه اعم من المقصود بالذات والمقصود بالسبب فبيننا وبينه والتعبير
 وبيان الاختصار هكذا ان يعنى هذا المقام وتغيير ما يوقع الرتبة
 او لا وقوعها او ما يقع السبب وانما اعلمنا هذا المقام
 معصم للزوني حيث قال في معنى بالنسبة اعلم ان الحكم على الحكم عليه
 او سلبه عنه ان كان له سبب خارج في احد الازمنة الثلاثة

هذا دفع لما توهم ان الاخبار الاستقبالية الاحاسه ينبغي ان يكون
 كاذبة كلها والسلسلة صادقة تاجمها اذ لا تسد حارسه غير فيصدق
 السلب ولكن الجواب محروفا ما فيها سلسلة هو انه او سده
 لكن بالنظر الى الاستقبال فان صدق الاخبار الاستقبالية وكذبها
 انما يعتبر ان بالنظر الى النسبة الاستقبالية دون الحال لانه حال
 اذ كانت الاخبار الاستقبالية غير صادقة ولا كاذبة في الحال
 بل هو الواسطة بين الصادق والكاذب وهو مخالف لمذهب
 الجمهور كما سياتي لانا نقول الواسطة انما نلزم اذ لم ينصف
 تلك الاخبار باحد مما في الحال وليس كذلك بل هي مضافة الى الان
 لكن بالنظر الى الاستقبال فتبدل ولا يعمل وهذا الاجمعه يخصه
 بالجنس فمكت لانه ان اراد المحقق بالثبوت اعني الغرض فقط المأث
 وان اراد المحقق بالاساس فوجه ما ذكره نقه في اول احوال الاساس
 من كونه اصلا في الكلام لان الانشاء اما يحصل منه ما سقا او صل
 او زيادة اداه ولكونه اعظم شانا واعلم فاليد بوجه لانه الذي ينصور
 بالصورة الكثيرة وفيه يقع الصبغات الخمسة والاصحاح اليه
 بعد يفيد الكلام بالبليغ احصاياته فصدق تحقيق معنى الاطباء دفع
 توهم انه قد شتم على زيادة الفائدة من غير ملاحظة تعدد الكلام
 يكون بليغا وكذا من احوال الجملة الى قول جعل بايا سا
 ليس شعبة هذه الباب بالباب السادسة والابواب الاجاز والاطباء

والمساواة بالباب السابع والابواب الانشاء بالباب الثامن بالنظر
 الى ترتيب المسائل بان ما الانشأ في المتن سادس وباب الفصل
 والوصول سابع والاجاز والاطباء والمساواة ثامن قوله ولذا اي ويكون
 العشرة ثمة والفصل والوصول بعشرة من الاحوال الا ان يكون لها احوال
 رادده عليها كما في باب الابواب لم يقل احوال الفقه واهوال الفصل والوصول
 لكنه ينقص بالانشاء فسد وسهم هذه البحث بالسلسلة اه
 اي اعلم من الوسم وهو الما ينسب وكى وقوله لانه قد سبق
 اه اشارة الى وجه ومم هذه البحث بالسلسلة فاه سعمل فيما سبق او علم
 بوجه من الوجوه ولهذا يستعمل في البديهيات وما في حكمها وقوله وقد
 علم شروع في دفع الدور الذي اوردته السكاكي على تعريف الجنب بالكلام المحتمل
 للصدق والكذب وتعرف الصدق بالجنس عن الشيء على ما هو والكذب
 بالجنس عن الشيء لا على ما هو والدفع الاول دفع بالما ويل في جانب الجنب
 والماي دفع بالما ويل في صدق الصدق والكذب قال العاصم الحاشي قد توهم
 ان ما موصفة المنكلم راجع الى صفة الكلام صفة بناء على ان قولنا
 منكلم صادق معناه صادق كلامه او موقوف على ما موصفة الكلام
 بناء على ان معناه كون المنكلم بحيث يكون كلامه صادقا فالدور لازم
 ثم قال وجوابه اما على الاول فهو ان الصدق والكذب وان احدث في العرفان
 على ذلك السعدية لكن الجنب متعده فمما ذكره فلا دور نعم لو فسر الاخبار
 بالاثبات بالجنس عاد الدور واضح في دفعه الى وجه اخر منه قد لان المقصود

من يجعل الصدقين واحداً ببيان ان الوجه الثاني في دفع الدور لا يصلح
 الدور واخاله لا ان الدور لازم مطلقاً حتى يرد كلامه بدفع بناء على الوجه
 الاول كما لا يخفى على المتأمل والواو في قوله ولو صحت الحال اه
 ذنب صاحب الكشاف الى ان مثل هذه الواو للحال والعامل فيها ما يقدر
 من الكلام وعليه الجمهور وقال الجنزلي انها للعطف على محذوف وهو
 ضد الشرط المذكور وسباني في اضراب الفضل والوصل عام بحقه
 ان شاء الله تعالى بدليل قوله تعالى فان قيل مدعى النظام
 ان الصدق مطابقة الاعتقاد فقط والكذب عدمها فقط والالاف اغا
 افادة الثاني فخطأ فلما ادل العادى الثاني في استنفاد الاول بمقتضى
 عدم القابل بالفصل اذ لا احد يقول ان الكذب عدم مطابقة الاعتقاد
 والصدق مطابقة الواقع فقط او مطابقتهما معا ورد بان
 المعنى لكاذبون في الشهادة بمعنى ان لا نسلم ان الكذب
 راجع الى قولهم انك لم رسول لا يجوز ان يرجع الى قولهم نشهد
 ما بيننا رخصته كاذبا وهو ان شهادتنا هذه من ضمير قلنا و
 فلو ضاع اعتقادنا شهادتنا ايراد المؤكديات وط انه على مطابق
 للواقع لا يتم المناسقون الذين يقولون ما هو امرهم ما ليس في علومهم
 وطعنهم ان الحكم كما سباني نارة يؤكد بالنظر الى فايده الجارة اذ كان
 المحاطب منك الاصل الحكم واخرى بالنظر الى لازم القابلية اذ كان
 المحاطب منك اكون المستكم معتقد المضمون ما اخبر به كما يقول انك

لعالم كامل فكان الرسول هم الكونهم عالمين بكونه رسول الله دعوا
 على وجه التاكيد بانهم عالمون به ومقتضون له فكذلكهم الله تعالى في
 دعوتهم هذه وما قبله راجع الى قولهم نشهد وانه احصاها
 قال السراج في شرح المعراج المكذب راجع الى قولهم نشهد
 على كونه اخبارا بالشهادة في الحال او الاستمرار لا انشا، كاشادة
 فالظاهر ان مراد العامل ايضا هذا وجه نظر لان مثل هذه يكون
 غلطا قال العاصم المحسى رحمه الله الا صار شهادته بنصفين الا
 بكونه مستمى بالشهادة وذلك يدل على صاعدا عن علم ومواطاة
 قلت والكذب راجع الى هذه الجبة الضمنية لا الى نفس النسبة فلانظر
 فيه بحث لانه ان اراد بالجبة الضمنية سمة شهادته وكفه فلما كذب فيه
 لانه مطابق للواقع فلا وجه لكذب الجبة سبب نفيته له وان اراد به انه
 صادر عن علم ومواطاة اعتقاد فنكته الواسطة وموار لا الاستعمال فقد
 بان الرجوع انما هو في موضع يكون الواسطة واحدة على ان حق العبارة
 ٢ ايقول الى الجبة المدلول عليه بالجبة الضمنية فالاولى ما ذكره السراج في قوله
 المفتاح انه راجع الى نسبه مثل هذا الاخبار للحال الى عن مواطاة القلب
 شهادته كانه قيل اخبارنا هذه شهادته فكذب فانه جعل الجبة الضمنية احصاها
 هذه الشهادة وهو كذب قطعاً دون قولهم نسبه شهادته او مستمى
 بالشهادة فانه صادق بلا مزية ولو سلم فاشترط مواطاة
 في مطلق الشهادة هم يدل على اشتراطها قول بل التفسير الشهادة اخبار

والرابع اى غير المطابق مع عدم الاعتقاد بانه غير مطابق المساول
ايضا لعشرين الاول غير المطابق للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق له
والثاني اى غير المطابق للواقع مع اعتقاد الاعتقاد ايضا كل منهما
بصادق ولا كاذب فالصدق عنده مطابقة الحكم للواقع مع اعتقاد
انه مطابق له والكذب عدم المطابق له مع اعتقاد انه غير مطابق وغير
ضربان مطابق مع عدم الاعتقاد بانه مطابق المتناول لعشرين المذكورين
ولا مطابقة مع عدم الاعتقاد بانه غير مطابق المتناول لعشرين المذكورين
فلسا على هذا ذكرنا في هذا المقام فانه تمام التحقيق للام وقد اعترض بعض
الاضحاح بظاهر الكلام فحمل على خلاف تقرير الكاثير لمذهب النظام وبلغ
في الاول مطابقة الجبة للاعتقاد اه هذا صواب عما يقال المقصود مطابقة
الجبة للواقع والاعتقاد معاني الصدق وعدم مطابقة لها في الكذب والظن
من هذا السطر لا مطابقة الجبة للواقع مع الاعتقاد بتلك المطابقة في الاول
مع اعتقاد عدم المطابقة في الثاني فاجاب بان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة
الا اعتقاد وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد وكذا
وذلك فلا محذور فكثيرا ما يقع الخط في هذا المقام وفي تقرير مذهب
النظام هذا الشارة الى ما ذكره في شرح قول صاحب المغناح وعند فهم
الى طباق الحكم لا اعتقاد الجبة او ظنه والى لا طمأنينة لذلك سواء كان ذلك الحكم
او الاعتقاد خطأ او صوابا بعد قوله و مرجع كونه صدقا او كذبا عند
الجمهور الى مطابقة ذلك الحكم للواقع او غير مطابقته له حيث قال في الشارح العلانية

في هذا المقام خبط عظيم وهو انه توهم ان قوله الى طباق الحكم حيث كما
في مذهب الجمهور ان اشارة الى ان الحكم المجهول الذي هو المطابق للواقع حمل
على مذهب الحافظ وهو ان يعتبر في الصدق مطابقة الواقع مع انه عابده
الى الحكم المذكور الذي فسره بالمطابقة قصار الكذب هو الامطابقة للواقع
والاعتقاد وبقيت الاقسام الاربعة واسطة ولم ينظر الى قوله سواء
كان ذلك الاعتقاد خطأ او صوابا ولا الى ان قوله تعالى وانما يشهد
المنافقين كما ذبون ليس بظاهره علاجا لهذا المذهب حتى كان
الى التاويل بل هو مخالف له حيث سمي ما هو مطابق للواقع دون الاعتقاد
كذبا واما الكذب هو ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد فحق المصنفين بهذا
السفر لاصدق ولا كذب ثم اضرع مذهبها اخر في نفى الواسطة وزعم
انه المشهور مع انه ذكره في كلامه وهو ان الجبة ان طابق الواقع والاعتقاد
جميعا فصدق والا فكذب ثم قال ومهنا مذهب اخر في غاية السجامة
وهو ان الجبة ان طابق الاعتقاد فصدق والا فكذب واطلاق صاحب
المغناح الحكم وسيات كلامه يدل ان على انه يريد بهذا المذهب
على سبيل المنع للملوك اراد به المعنى اللغوي الاعلى لا الاصطلاحي
فلا يبردان مانعه الحلو لا بد ان كوزا جماع طرفها وههنا ليس كذلك
ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر لولا بلهم
من عدم اعتقاد الصدق عدم تجويزه على سبيل الاحتمال بخلاف
اعتقاد الصدق فان الجزم بالكذب بناء في تجويز الصدق قوله وايضا

لم ينل ذكر الحكم
والاعتقاد وجعل صيغة لاطبا فله الحكم
الغير المطابق للواقع صح

لا دلالة لقوله لا دليل ثانياً على أن المراد بالثاني غير الصدق وقوله فمردم
تفرع على الدليل وقوله فمردم معنى اذا ظهر ان قول المص لا يتم لم يقتضوه
قوله دليل على أن المراد بالثاني غير الصدق علم ان اعتراض الحكمي الى بانه لا يلزم
من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشئ لانه يجعله دليلاً
على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قرره الشيخ
حيث قال ففقد اظهار تكذيبه لا يريدون اهـ ورد بان المعنى ام لم يصر
محسوس الخواص اما محساران المراد بالثاني هو الكذب قوله غير الكذب
لانه قسمه فلما ان اراد ان قسم الكذب المطلق ثم وانما يلزم لو كان
الافراء بمعنى الكذب المطلق وهو ممل بل هو بمعنى الكذب عن عمد ولو سلم
انه بمعنى الكذب عافلا لم يقصده لكونه مجنوناً وان اراد ان قسم الكذب
لخاص قسمه ولكن لا يلزم منه ان لا يكون المراد بالثاني الكذب لانه لا يلزم
من كون الشئ قسماً للاخص كونه قسماً للاعم وهو قول الاول
في رد كلام الجاحظ ان يقال ان المعنى اهـ لا كما قال المص فانه دعوى
بلا دليل قوله في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر حقه ممل لان الخبر
في احد ما بل فيها فالواو ذكر الواو مكان او ويمكن ان يعتذر بان الظاهر
انهم اذا ارادوا الحصر يستعملون او مكان الواو فكان استعماله كالكناية
لاستعمالهم فتدبر وقد بحث وذلك لانا لا نسلم انه كلام عند
هذه القائل والاختصار في الجنب والانشاء انما يكون فيما هو كلام حقيقة
ولو سلم انه كلام لكن الاختصار فيها لم يسطر عنده فيكون قول المجنون واسطة

منهما لاحدهما وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الى قوله
وقوله نظره لوجوب علم الحاطط اهـ اراد ان لا فرق بينهما اصلا الا
في التعبير بدليل لا التي لتفي الجنب في الاستثناء المقتضى لعموم المستثنى
منه فيكون هذه العبارة قطعية في ذلك المعنى غير محتملة لغيره ثم عبارة
الشرح في الضم التي رانها مكذا وفيه نظره لوجوب علم الحاطط كما
في المركب السعدي دون الاخباري حتى لو اقل وان الاوصاف فصل
العلم بها اخباريا كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فقطرة الوقوف ثم الصدق
والكذب كما ذكره الشيخ اما سوحها الى ما قصد المسكلم اثباته او نقيه
والنسب الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب
على المركب الغير التام مخالف لما هو العادة في نفس الالفاظ اغنى اللغة
والعرف وان اردت كونه اصطلاح ملاشاة هذه عبارة وبيانها ان الغرض
المذكور لما ذكره لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وبينه الابانة
ان يقر عنها بكلام تام سمي حرا او مصدعا والامر كبا تعقيبها وبقصورا
وابا كما كان فالمركب اما مطلق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا او
امر من انتفاء جنس الفرق مطلقا الا واحد منه وهو الفرق في التعبير
النسبة الاخبارية وبغير ما ينصف بالصدق والكذب مطلقا فمردم الخارج
الاول باثبات الفرق بحقه اخرى وهي وجوب العلم بالنسبة السعدي
دون الاخبارية ولهذا قال قطره الفرق ثم رد الثاني باننا لا نسلم ان النسبة
التقسيد ليست كذلك فان النسبة الذميمة في المركب كالبكارة تشتمل على

لوقوع نسب اخرى خارجة عنها فلكل احتمال عند الفعل مطابقتها والاعتماد
على المركبات التقيد بها فانها من حيث هي غير مشعة لوقوع النسب
مطابقتها للاحتمال من حيث ان فيها اشارة الى نسب حرة ووجه
ان النسب السعدية بمنزلة ثرة شامدة بها الصورة والسعدية المشار
اليها بمنزلة الصورة فكما ان المرأة من حيث هي لا تصف بما هو
الصورة من الحسن والعيب كذلك السعدية لا تصف بما هو
المرء من الصدق والكذب فظهر ان العاقل لم يفرق بين الصورة والمرأة
فكم على المرأة بما هو من صفات الصورة ولو سلم انها فائدة لها لكن اطلاقها
على المركب الغير التام يخالف اللغة والعرف وان اردت كد اصلاح ما علف
لاصلاح القوم فلا مضايقة فيه لكنه غير معتبر واذ انا ملت فيما ذكرنا من
في محصور اذ الشارح المحرر قد ايراد الفاضل المحشي حيث قال ان ايراد
معنى ذلك السعدية لا يفرق بينهما اصلا الا في السجدة والعرف بوجود علم الخط
بالسعدية دون الاحتمال بطلانها وان اراد انه لا فرق بينهما
كشكنا في الاحتمال وعدمه وهذا مناسب لما مر من ان احتمال الصدق
والكذب من خواص الخبر في المشهور لا يجزى في غيره وكاف في اثبات مقصده
من شمول الاحتمال للمركبات السعدية والمرء فذلك الفرق لا طائل حته
الى اضر ما ذكره وذلك لانك قد عرفت ان العبارة مطعنة في ان لا فرق بينهما اصلا
الا في السعدية لا يحمل غيره محترره فخالق لا قاعدة المقررة واما قوله فظهر
ذكرنا ان قوله وط ان السعدية المعلوم من ان حيث هي معلوم لا يحمل الصدق

اولا لفظا بغيرها

والكذب بما لا يفتي من الحق شيئا اه فتنريف لعبارة بغير موجوده في نسخة
من النسخ التي رايتها فهو ما لا يسمي ولا يعنى واما قوله بل الحق ان يقال
ان النسب الدهنية اه فحصل لما ذكره الشارح المحرر تعالى عن الشيخ **قال**
احوال الاسناد الاخباري ومهم حكمه او ما يحرى حراما اه **اول** الاسناد
قد يطلق على الحكم فيكون المسند والمسند اليه من اوصاف المعاني ووجه
هذا الالفاظ تبعا وبطلان على الضم المذكور فيعكس الامر واعتبارات
الاسناد يحرى في كلامه على سواء واما اعتبارات المسند والمسند
اليه فانما يظهر جريانها في الالفاظ ففقد ظهر ان في قول الشارح للقطع بان المسند
اليه اه مسجلة فالوجه ان حال للقطع بوجوه اعتبارات المسند والمسند اليه
الى الالفاظ فنبه بمرم الضم مصدر من المبني للمفعول بمعنى الاضمار فيكون
صفة اللفظ بلا مزية قوله الى الاخرى اراد بها العلم من حكمه وما يحرى حراما
واراد بالمفهوم للمفهوم من اللفظ لا ما يقابل الذات بمراد ان المراد من طرف
الموضوع هو الذات لا المفهوم قوله يتصور على البناء للعالم من قولهم
تصور السعي بل صار ذا صور حوله ولا بحث له منها اي لعلم المعاني غير ذلك
ذات الطرفين بل لا بحث عنها من حيث كونها مسند او مسند اليه وفي بعض
النسخ ولا بحث **قال** ان من يكون مصدرا للاحبار والاعلام لا من ينقل
ما كمله الخ **اول** اشارة الى رد اعراض او رده خطيب اليمن على
المصر حتى نقل ان علمائهم تحيروا في جوابه حيث قال انه منقوض بقوله
سالى قالت رب انى وضعتمها اثني لانه حرة ولا يمكن ان يقصد فيه افادة الخطيب

فائدة الجبر ولا لازم فائدة لان المحاطب هو الله تعالى وهو عالم بها ووجه الرد
 ط قوله والتخضع اي الخوف عن قول العبارة بالضعف قوله لمساك اي مسكف
 والباء بنف للنفعية اي برفع نفسه قوله ومثل اي مثل قوله لا يستوي العاقل
 الالب في اذكار ما بينهما من التفاوت وانما صرح بالمثلية مرتقا لما ينبوع انه ان
 شاء الاخبار فان الاستفهام للاسكار والمعنى لا يستوي الذين اه وقام
 البيت فاذا ربيت بصبيتي سهرى وامم مريم اسم امرأة كانت تلوم على
 الانتقام فدفع لومها ما ان الانعام بهم يعود بالمضرة اليه لان غير الرجل عيشته
 قال اما الحكم او كونه عالما **اقول** اصل التركيب هكذا قصد المجنبة بحجة اما افاد
 المحاطب افادته لازم الحكم فيكون قضية ماسعة للخلو لا متناع ان لا يقصد المجنبة
 بحجة شيئا منها وجواز ان يقصد ما قاله في قول بان الحكم وكون المجنبة عالما به فم
 ولازم فلا يصدق الاغضال بينهما لا صقيبا ولا منع جمع ولا منع خلوا لانه
 في منع الخلوا ان يستلزم نقيض كل من الطرفين غير الاخر ولا شك ان نقيض
 اللازم لا يستلزم عين الملزوم بل نقيضه وجب في منع الجمع ان يستلزم عين كل
 منها نقيض الاخر ولا شك ان غير الملزوم لا يستلزم نقيض اللازم بل عين
 وجب في الحقيقة كلا الامر من افانث من الفعلة **قال** والمراد بالحكم ههنا
 وقوع النسبة لا يتبعها **اقول** انما قال ههنا لان المراد بالحكم في قولهم مرجع
 الجبرته واحتمال الصدق والكذب الى حكم المجنبة هو الحكم بمعنى الانبعا او الانتزاع
 بل ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة اما في الاول فلان جبرية الجبر انما
 هي باعتبار احتمالها على نسبة لها خارج تطابقه او لا والخارج هو الوقوع اي الخارج

منه والنسبة المطابقة من الانبعا واما في الثاني فلان الصدق عبارة عن
 مطابقة الواقع والكذب عن عدمها وقد عرفت ان الواقع هو الوقوع والمطابق
 هو الانبعا وانما كان ههنا كذلك لظهور ان مقصود المجنبة بالجنة اعلام ما في الخارج
 لان الفائدة اما حصلت فان من يقول زيدا قائم مثلا افانث بيدا فائدة صوت
 السام لمد في الخارج لا فائدة ادراكه انه ناب له وانما قال مثلا ليمثل الحكم السلي
 اعني الا وقوع **قال** فان قلت قد اعني العموم اه **اقول** منشأ السواد قوله والمراد
 بالحكم ههنا وقوع النسبة لا يتبعها وانما اراد بالقوم الشئ ومن نفعه فانه بالغ في
 دلاله لا يجاز في هذه المعنى وذكر الوجود المذكورة ههنا وحاصله ان كون المراد
 ههنا بالحكم وقوع النسبة لا يتبعها لكونه مخالفا لاجتماع على ان حكم المجنبة بوجود المعنى
 في الاثبات وعدمه في النفي وان الجبر لا يدل على ثبوت المعنى وانتفاء ما ذكر من
 الوجود وحاصل الجواب ان قوله وانه لا يدل على ثبوت المعنى اه فاسد لان
 غاية بالملزوم ما يلزم من الدلالة على ثبوت الشئ العلم بثبونه وهو لا يستلزم
 ثبونه لان المراد بالعلم في معرف الدلالة العلم بالمعنى الاعم وما ذكر من الوجود
 انما يلزم على تقدير الاستلزام وعلا سبب ذلك القول بالمعنى الاعم هو الى
 القوم اراد نوجبهم فقال فكانهم ارادوا وانه اي الجبر لا يدل على ثبوت
 المعنى في الواقع قطعا بحيث لا يجهل المعنى او انتفاء معلوم البطلان قطعا
 ولو اخصه مدلول الغضبة في الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوما جميع القضايا
 مستحفا وذلك لمراد بطلانها والتحقق ان الحكم يطلق على الضم المنطوق على
 الانبعا الذهني وعلى الوقوع الخارجي والاول دال على انما الوضع بواسطة بدل

علم النبوت والامر وان لم يرد وهذا المعنى كما ينبغي
 الحكم وجه حتى اصلا لان انكاره لا لا الجبر على الجبر

جملة الجزئيات على الثاني ايضا والثاني يدل على الثالث بطريق الاستحالة
 استلزام معنى وبواسطة ايضا تدل الجملة على الثالث كذلك ثم ان الاول
 لا يكون مقصودا للمكالم اصلا وانما هو وسيلة مختصة كاللفظ والى
 مقصود لمن يريد افادة لازم فائدة الجزئيات والثالث لمن يريد افادة
 كجائز ان شاء الله تعالى الثاني عن الدال عليه جازية للاستفادة
 الوضع دون العقل وكذا الثالث لان الدلالة عليه بطريق الاستحالة
 عرفت فلما جاز ان يتخلف عن الجائز الجزئية مدلولها بلا واسطتها والى
 ان يتخلف عنها مدلولها بواسطة اولى وهذا امر ما قيل ان مدلول الجزئيات
 والكذب احتمال على وانما قيد التناقض بقوله في الواقع حيث قال للزوم
 التناقض في الواقع لان التناقض لازم عند الاخبار بالمتناقضين ولا
 فادفيه وانما الفاد في اجتماع المصنفين وفي بعض النسخ ترك
 لفظ في الواقع فكانه سهو من الكاتب بل المراد انه يتحمل من حيث
 سواء برده انه ينبغي على هذا ان لا يجوز قولنا الجزئيات يتحمل
 الصدق والكذب لان احتمال الصدق بهذا المعنى غير صحيح وذلك طوعا
 اضرا غير مراد لان اللفظ الواحد لا يراد به معنيان مختلفان ولا يمكن
 ان يدفع بان احتمال الطرفين موجب احتمال الطرفين الاحتمال والى
 يقتضي تساوي الاحتمالين ونسبي الاول الى الحكم الذي يقصد
 بالجزئية افادته فيه حيث لان فائدة التبيين ما يحصل منه وينسب
 عليه والحكم الجازي ليس كذلك كما لا يخفى وانما المراد بتب على الجزئيات على

وبذلك

بذلك الحكم وليس هذا نفس الاستفادة التي ذهب اليها العلامة كما
 اختاره الشيخ راجعها لثباني والفاضل المحشي في شرحه للمفتاح حيث
 في الاستفادة بين العلمين لان العلم من مستفاد والمستفاد غير الاستفادة
 وثباني زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى ان اللازم الاعم بحسب
 الواقع او الاعتقاد قال الشارح في شرح المفتاح ما ذكره حكم اللازم
 الاعم فان الملزوم محسوس بدونه تحقيقا بمعنى الملزوم واللازم لا يمنع تحقيقا
 للعموم وعبر عنه باللازم المحمول المساداة لتبناول الاعم بحسب الواقع
 وبحسب الاعتقاد فانه اذا لم يعلم المساواة لم يمنع عدم الفعل وجود
 اللازم بدون الملزوم لان مبني الامتناع على اعتقاد المساواة وكون
 اللازم ملزوما ايضا فنتي اشق منه حيث لا نالاسم ان ما ذكره حكم
 اللازم الاعم بل حكمه وجوب الوجود بدون فان تحقيق معنى العموم غايظه
 في ضرورة وما ذكره انما هو حكم اللازم المحمول المساواة فان اللازم اذا
 كان معلوم المساواة للملزوم يمنع وجوده بدون الملزوم واذا كان
 معلوم العموم منه بحسب وجوده بدون واذ كان مجهول المساواة
 لا يمنع وجوده بدون بل يجوز بناء على جواز العموم وانما اختار الحكماء
 هذه العبارة لمعاد في عموم هذا اللازم اعني للمزم فائدة الجزئيات كما سيجي
 ان شاء الله تعالى وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح حيث
 قال عم السبب في ذلك ان فائدة الجزئيات كانت من الحكم او لازمه كما عرفت
 فانون الجزئيات الحكم وهو انك تعلم حكم ايضا فانه جعل فائدة الجزئيات الحكم واللازم

استفادة

انتهى

كون المتكلم عالما بالحكم دون الاستفاد من قال الشارح في شرح هذا
الموضع من المتفاج وهداهو المتفاج وهذا الموافق للغة ايضا لان
قايده الشيء انما يطلق على استفادته لا على نفس الاستفاده ويرد عليه
ان قايده للجزء على هذه الا يكون العلم المحاط بالحكم لانه المستفاد منه صيغة
وهو مخالف للامر بن اضمارهما الشارح احد ما كون العلم بنفس الاستفاد
كما سباني والاخر كون قايده للجزء من الحكم الخارج كما سبق فليس اهل
لكنه موافق لما اورده المص في تفسير هذا الكلام فنه كذا لان الموافقة
الما حصل اذا كان العلم بنفس الاستفاده وليس كذلك بما عرفت وحقن
الكلام في هذا المقام ان المتكلم اذا اجزى بجزء مجهول للمخاطب عنه العلم يحصل
مضمونه بلاريب فيه فهناك ثلثة اشياء متلازمة الا الاستفاده و
المسلم وحصول المضمون والاول متعلق بالثاني فان المستفاد هو العلم
صغفه والما في الثالث فان العلوم هو حصول المضمون وقايده للجزء في الحقيقة
هو العلم لكن لما كان بديهة وبين طريقه علاقة قوية توسعوا فتارة ذكروا
الحكم وارادوا به العلم المتعلق به واضري ذكروا الاستفاده وارادوا بها
العلم المتعلق لها والاول اولي ولهذا اضماره المص حيث ذكر الحكم واثارهما
في الايضاح الى ان المراد به العلم به وبكلام الشارح العلامة كعمل الثاني واما الثاني
فلما ذهب الى ان المراد بالحكم الوقوع الخارج وان العلم عين الاستفاد وان
الاستفاده لا يمكن ان ترد بالغايدة بوصفها الاشكال وان العلم يحصل
وانما قال من الجزئية نفسه لانه اذا علم الحكم من طريق آخر كالمشاهدة ونحوها

هناك خبر قسما عن قايده ولازمها قوله فبينه اي المص في الايضاح قوله
والاعتنع عطف على قوله اي يعتنع قوله فان قيل كبره النسخ اه ايراد على
قوله عسع اه وقوله وايضا اد اسمعنا اه ايراد على قوله ولا عسع اه
وقته نظر وجه النظر اننا لانسم ان سماع للجزء على كلف ومجمل عنه كبره
للموعلة حصول صورة الحكم في ذهن السامع بشرط العلم بوصف المفعولات
عسمه حصل معه فليلا سبب من الاسباب ولا يلزم منه العلم
ويمكن ان يقال اه هذا الجواب كما اعترف به نفسه ليس بصواب
بل الصواب ان يقال المعبر في العرف فهم المعاني المفصولة للمتكلم فاذا
حصل للمخاطب من الجزئية علم بالحكم اي اعتقاده به فطعن ونقطة فانه سمي
علما في العرف كان ذلك سبب علمه بان المتكلم عالم به فاصد بالجزئية تفهمه
اياه فانما نقرضه فيما اذا كان مستخفا للجزئية هذا بنصور فيما اذا
قال زيد حافظ النور به مبالا صطفت النور به فليس مالا حظ مضمون هذا
للجزئية فالعمولة ايضا صطفت النور به فانه يحصل لارام الغاية فقط ولما
كانت استحضار للجزئية مستلزم الاستحضار للحكم وكان الاول اقوى واسبب
بالمقام اضماره على ان يقول مستخفا للحكم فغدير وان كان عالما بالثاني
اه الطائفة ارادوا بالغاية ما يعم لازم الغاية ايضا لتكامل قول المص
بهما فانها قد سئل اعم منها كما اشار اليه المص بقوله افادة المخاطب
اما الحكم او كونه عالما به وصرح به صاحب المتفاج حيث قال ان الغاية الاولى
بدون الشبهة عتق وهي بدون الاولى لا عسع لان الجزئية قد يلقى الى من يعلم

الم لازم اذا لم يحضر على موجب العلم صحت ظهور منه عليم اخفاء الحكم من الملقى فان من
 موجب ذلك العلم ترك الاخفاء وعلا بانه ان يرد بها القابضة الملهوثة وتكون كحفظها
 بالذكرة لانها الاصل واللازم متفرع عليها ونظير صريح ان الاقسام السالفة
 الالتمه فيها وان حرت في اللازم ايضا كاستباني ان ساء له ومثله
 من عصاي لا يخفى ما فيه من سوء الادب وان امكن ان يتكلف في حقه
 بان كونه مثل في حجة كون السائل عالما بالنافذة ولازمها فقط لا في تنزله
 منزه كالحاصل ايضا فالخفيق ان الالبته ليست من هذا القبيل بل المراد بالسؤال
 عن الجنس على ما قال المحققون استحصار ما يمس بصانها لنظير الحكم
 البعيدة بين المغلوب عنه والمغلوب اليه وسامد القدرة الباهرة
 فلما فطن موسى له ذلك اجاب بانها حشة من جنس العصا مصففة
 بما يتصف به افراد جنسها من الالكاه عليها والهشها وما يناسبها
 لان هذا الكلام بلوح عليه امر الاممال رد على الخالي ووجهه ان
 قوله لو كانوا يعلمون ليس على الهم بل الى رسولنا عم كسوف ولو انهم
 كان عليهم 2 مضمونه فينبغي ان يكون لهم علم بان ليس لهم علم فينبغي هذا
 العلم منزه كالحل وهو غير صحيح ولو سلم صحة لم ينزل هذا العلم منزه كالحل
 بل العلم بان من اشتراه ماله في الاخرة من ضلالت كاستباني لان هذا الكلام
 لمجرد عدم المتبادر من تعليل كل من المراد ودين بوجه يستعمل لا يرى
 الوجه الثاني في المردود الاول وقد عرفت انه خارج ايضا قال الزهني قوله
 لمن اشتراه ماله في الاخرة من ضلالت كاستباني لان هذا الكلام

وقد تراه من الله منزله الجاهل من به المنقبة العلم بها عنهم في قوله لو كانوا يعلمون
 وفيه نظر لان هذا الخبر ليس بعلق بهم غاية ما في الباب ان يعرفوا الحكم المستفاد
 منه والى ان يكون ذلك مستفادا من الخبر لما عرفت في فائدة نقيبه الخبر بقوله
 نقه على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح لان الكلام
 صريح في ان العلم المنزه منزله كالحل هو العلم المتعلق بقوله لمن اشتراه ماله
 في الاخرة من ضلالت اي نصيب جث قال كيف تجد صدره بصف اهل الكتاب
 ما يعلم على سبيل التاكيد القسم واخره نقيبه عنهم حيث لم يعلموا بعلمهم و
 اعترض بان السباق يدل على ان متعلق يعلمون هو مضمون ليس بالاشارة
 انفسهم فان قوله وليس الا به حجة قسمية ايضا معطوفة على القسم
 الاولى اعني قوله ولقد علموا فلا يتوارد النفي والاثبات على علم واحد
 بان مساق الكلام ليقبح حالهم بغضض متعلق يعلمون بما يتعلق به علموا ايضا
 هو ذي مد مومعه ما شره وادنه وعدم الفلاح والفوز مما يتعلق به
 علموا لا يقال المستفاد من اول الالبته عدم النفع في الاخرة وهو اعلم من خوف
 المضرة الكبرى المستفاد من الذم العام فلا يخاد من المتعلقين لا يقول
 لا عموم لان النكدة الواقعة في سباق النفي المتعارنة من الاستغناء
 نقيبه عموم عدم النصب قطعاً فلا يصح محل المعلمان بل الاول البع واقوى
 من الثاني كالحل ونظيره في النفي والاثبات اي في نفي ليس واثباته
 وما ربيت اذ ربيت هل اي ربيت ثابتة اذ ربيت كسب ورده ربيت بان
 الفاضل المحض كرماء في جميع الافعال عند من يقول بالكسب وعدم صحته على

في الاخرة

في الاخرة

ربيت بان

على قول من تكلمه واحصارا لمعناه رمت صيغة صورة لان اكثر اثره
 ذلك الرمي كان خارجا عن طوق البشر واورده عليه بان النفي والاثبات
 لا يواردان على شئ واحد وجوابه ان ليس المراد ان ما ذكر
 مقدر في نظم الكلام حتى يلزم المحذور بل المقصود منه بيان حاصل المعنى
 والاشارة الى وجه مدلول وجود الرمي بغيره فانه الاثر الذي
 عسع عبارة ان ترتب على قول البشر لما رتب عليه ابعثه كانه لم يصدر
 عنه اللام فجعل وجود الرمي الصادر عنه عدم ظاهره بغيره لعدم بالنظر
 الى المعنى المناسبة لذلك الاثر واذ كان قصد المجتزأ ما ذكره فسعى
 هذا الاشارة الى ان قوله فسعى اه متروك على قوله لا شك ان
 قصد المجتزأ اه لكن هذا الترتيب انما يظهر على ما فصل بعوله فان كان طالي
 الذنن اه ولهذا قال الشارح وانشأ الى تفصيله ففهم ان ما سبق
 الى بعض الادقاه ان قيل عليه مراد المعترض ان الحكم يجوز ان يرد
 به النسبة للمكبنة فكان على المصنف ان يرد به ولا يحتاج الى زيادة قوله
 والتردد اه وهذا موجه لا يندفع بما ذكره الشارح قلنا لا يجوز ان يرد
 لان الاستغناء عن المؤكدة ان غير مشروط بخلو الذهن من النسبة للمكبنة
 وقد قال المصنف استغنى عن مؤكدة ان الحكم بمحمل قوله والتردد
 فيه طالبا له على الاستخدام بان يرد بغيره في الحكم بمعنى الوقوع والاعراض
 ونحوه الحكم بمعنى الابقاء والانتزاع لكنه من المحسن لان قيل المتكلم
 فلما لم استغنى على لفظ المبني للمفعول انما اختاره لانه المراد

اذا رتب

للسباق اعني قوله ان الفصاة فانه ايضا مبني للمفعول والسباق اعني
 قوله حسن نفوته وقوله وجب تكبده حيث لم يتعرض فيها للمتكلم
 والمحاط بها بل في العايم مقام الفاعل فلما هو من مصل قولهم لقد جبل
 من العصر والنزوان اي حصل للكلول فالمعنى حصل الاستغناء ولكن هذه
 الفايعة على ذكره منكم فانها ما فعه في كثير من المواضع واسمها للجملة
 كان عددا من المؤكدة بالنظر الى المقام العدول عن الفعل فانهما
 تفيد الدول وهو نوع من التاكيد والافعه تلقى الاسم الى حال الذهن
 وايضا قال المصنف في الايضاح ومما يفر على هذين الاعتبارين قوله
 تعالى لم انكم بعد ذلك ملتبون كذا اثبات الموت تأكيد بن يعني بها ان
 واللام فلو كان الاسم مؤكدة ايضا ولو بالانضمام بعد ما ايضا قوله
 وحروف الصلة اي حروف الزوائد اذ كذا هو في المراد الاول
 قد رد على صاحب الكشاف حيث قال ما فعل ابا الحكم وسلون اولوا واما
 الحكم لم يسلون باسلا لان الاول ابتداء احصار والماني جواب عن الكار
 واجاب عنه صاحب الكشاف بان معنى كونه ابتداء اخباراته غير مبوق
 باختارها بقلانه كلام مع حال الذهن فان فعل المكذب مبوق بالا
 وقد سبق انهم كذبوا فلما السلك غير الاثنين والسيني بكذبهما ولا يجر
 منه بكذبهم فلا يكتم اخبارهم وكان الرسل دعوم الى السلام على
 وجه طوبى اصحاب وحى قال الفاضل الحشتي هذا وجه فيه بعد لانهم
 اما ارسلوا الى اصحاب القرية لدعومهم الى عيسى عليه السلام والتعريف

صار

ان تصدق بنوته والانتفاء والله ما هما من انهم اصحاب واهم رسل
 من الله تعالى واسطة رسول مسعدة او قبل الاستبعا واما هو على ما
 فهم من العبارة لا على العبارة اذ ليس فيها ان الرسل او مهمهم اهم اصحاب
 وحي ورسل من الله تعالى ولا واسطة وكشف بظن سلم برسل عيسى عليه السلام
 هذه الظن والحال له لقوله كان الرسل دعوم على وجه طنوم اصحاب وحي
 ورسل من الله تعالى ان الرسل محد وان توهمهم هذا المعنى بل معنى كلامه
 انه يجمل ان يكون دعوة الرسل اياهم بطريق مبهم وهم فهموا من كلامهم
 لسوقهم اهم دعوى الرسالة والخبر سرى بما ذكره لانه انما يجوز عليهم
 الابهام لا الالبهام وهذا وان خبره ان قول الشارح بناء على ان الرسالة من
 الله تعالى دليل على ما ذكره الفاضل المحمدي لانه ليس منطلقا بقوله طنوم
 لان ادراك ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله مبني على الاعتقاد
 بالله ورسوله وليس في الظاهر من ذلك فتبين انه متعلق بدعوى معبدا
 بقوله على وجه طنوم اصحاب وحي فكانه قال دعومهم الى الاسلام على وجه
 طنومهم رسلا من الله تعالى لا سهوا ولا خطا بل بناء على ان الرسالة من رسول
 الله رسالة من الله فالمفهوم من العبارة انهم قصدوا الابهام ولا شك
 ان قصد الابهام والالبهام وبعضه ما ذكره صاحب الكشاف انه لما قبل لها
 عند الملك من ارسل كما قال الله الذي خلق كل شيء وليس له شريك واعلم ان
 ما ادا الشارح من هذا الكلام دفع سوال يرد في هذا المقام وهو ان قول
 الكفار في تكذيب الرسل ما انتم الا بشرا مثلنا انما يصح اذا دعي الرسل انهم

رسل من الله تعالى ابتداء فان البشارة في اعتقادهم اعاد في الرسالة
 من الرسالة من الرسالة من الله تعالى لا من رسول فقول له وللهذا يكون
 الرسالة من الله تعالى اسنادا لا على كون دعوة الرسل اياهم الى الاعان
 على الوجه المخصوص وانما اصل المحمدي عالم برص ما ولى الشارح رد هذا
 الاسناد لان الظاهر ان اسناد الرسالة الى الله تعالى في قوله
 اذ ارسلنا اليهم بناء على ان ارسال عيسى كان بامر الله وما كان
 ههنا لفظان اضران يدلان انما على ما ذكره الشارح الاول قولهم اياكم
 لرسولون والثاني قولهم ان انتم الا يكونون اول الاول قوله وان قولهم
 اياكم لرسولون معناه مرسلون من رسول الله ما من الله تعالى والتمس
 بقوله وان يكذبهم للرسل عامو في كون مرسلهم رسولا من الله تعالى
 لا في كونهم من ذلك المرسل ثم ادخ الخواص على اصل السؤال في قوله
 وان الخطاب قولهم ان انتم الا بشرا مثلنا اول الرسل معا على طريق تغليب
 الخطاب على العائد فيكون بقي الرسالة عنهم تغليبا عليهم كانهم
 احضروا عيسى وحايطوه بنفى رسالته من الله تعالى مباينة في انكار
 فان قوله فيكون بقي الرسالة عنهم تغليبا عليهم اشارة الى الجواب ثم اعلم ان
 هذه الكلمات من الشارح والمحمدي منته على ما اختاره البعض من كونهم
 رسل عيسى واما على ما اختاره البعض الاخر من كونهم رسلا من الله
 تعالى ابتداء فلما قال الامام الفوطي فيل رسل من الله تعالى وقبل ان عيسى
 بعثها الى نطاكه لله تعالى وهو قوله اذ ارسلنا اليهم انبياء واضاف

والمرسل

الرز ذلك الى نفسه لان عيسى ارسلها باسم الرب فان فعل لا وجه للاول
 اصلا لانها ادعى النبوة حيث قال في جواب من ارسله الله الذي خلق
 كل شيء كما سبق وظهر المعجزة حيث اظهر اكل ما طلبوه بطريق النخدي من
 النخدي من حوافر العجادات كاصبا المومن وخوفه مما ذكره في الكشاف
 وبغيره فيكونان مرسلين ابتداء فلنا ارساله محاز عن الامر بالكل
 وكوز لغير النبي الاعمى الى تصديق النبي ان يظهر المعجزة لتصديقه فانه
 معجزة له حقيقة كما تحقق في الكلام نعم هذه الوجوه يدل على ان الثاني اوى
 دراية فان جميع ما ذكره تكلفات عن ارتكابها غنى ومن ادعى ان الاول ارجح
 رواه فعليه الدخان قوله فعدوا الى اذ اظنوه رسلا من الله تعالى عدوا
 قوله والاى وان لم يظنوا لهم رسل من الله كما صح عن الرسل منهم باثبات
 البشارة لهم لان البشارة في اعتقادهم اما سابق الرسالة من الله تعالى لان
 رسوله فان قيل علم المناقاة انتفاء المحاسن من المرسل والمرسل وهو حاصل
 من البشر والملك فالبشارة ينافي الرسالة من رسول الله ايضا فلما اسعاه
 المحاسن من وجه لا ينافي سورها بوجه اخر فان الملك لا كامل الرب في اعتقادهم
 ايضا بل مما ساء به بوجه من الوجوه ويجوز تحقيق مما ساء به اوى بين
 والانس ان الكامل بوجه احبارة اياه من ساءه الافراد وقوله
 اذ كذبوا الى الرسل السليمة مسجاة هذا ايضا جواب عما سال ان المكذب في
 المرة الاولى نشان معطى لقوله تعالى لذارسلنا اليهم اسس فكذبوا بها فكيف
 قوله اذ كذبوا في المرة الاولى بل يقطر للجمع وتقرير للجواب ان استعمال صيغة الجمع

منبى على ان تكذبتا لثلاث فيكون كذا للسلمه وذلك لان مسا ط كذا هم
 اياهما حوله ما نحن رسل الله واحدا من واحد الله وما بنا سبها
 من العقاب فاذا كان قول الاخر هذا ايضا كان كذا يها كذا سالة لا كما المرسل
 وموانه والمرسل به وهو التوحيد وسأيه ما يتعلق بالعقابة فقطم ان
 ما فعله الخاص الى حوله لا كما المرسل بل يكفي ان حال لا كما المرسل به اننا
 من سوء الفهم فان فعل السؤال ما يرد لو كان قوله في المرة الاولى متعلقا
 بقوله كذبوا اما اذا تعلق بقوله حكاية او يقال فلا دلالة في الكلام على
 كذا للجمع في المرة الاولى فلنا كان الواجب ان يقول حكاية عن رسول
 عيسى اذ كذبوا والقول بان الجمع قد يطلق على السمس لا ولسه صحتها كما لا يخفى
 على من اطلع سليم اسس مما سمعون وحكى لما كان هذا محالعا
 للسئل الموثق عدل عنه الشارح في شرح المصاح فقال قيل بولس نعم
 العباد الموصوف واللام وحكى وحكى بولس وبولس وبولس سمعون وعمل
 العظمى عن الطرى اهم صادق وصديق وسلموم له اى الجزر اذ لا رج
 صممه الى الجزر كحمل الله في له على الزيادة كما في قوله تعالى رد في لكم لان الفعل
 المستقضى اذا تقدم المستقضى لا يجوز اذ خال اللام عليه للسعود واما لو كان
 الملوح فلما جعل عليها بل جعل اللام الاجل قوله اى يحكمون بالانغراق فشره لانهم يتعلمون
 لبسوا معهم فمن بالفعل والمراد ان الكلام المقدم له اشاراه
 لما كان المنبأ در من ط حوله تا كذا ان يلوح بحصه كذا وخصوصه وسكن كذا
 كما يشهد به الامثلة المذكورة ومن ط قوله من يشترق اسنشرق المعة ود الطاء

ما يلوح كذا

ان يجر المحاط به واسطه المعلوم مستثرا ومنزودا با بغيره ليس كذلك لان
 التاكيد يكون من اجزاء الكلام على مقتضى الحال اول الاول بقوله والمراود ان
 الكلام المقدم شبرا ثاره ما الى جنس الخبر لانه بشر الى حقيقته المخصوصه
 واول الثاني بقوله حتى ان العنصر العنصر والعنصر المسارع يكاد يتردد فيه
 ويطلب معنى ان السامع لا يتردد فيه ولا يطلب بل يعرف ان يتردد ويطلب
 ومن شأنه ذلك قوله معنى عبار العار الى بقية فائدة فاء التعليل قوله
 عرض العود على الاناء لم يحل من عرض معنى اطهر والبرز لانه بعد سكت
 المعصود وظلا في المراد كما لا يخفى قوله بل كلام عزل العزل جمع الاعزل وهو الذي
 لا سلام معه قوله وحوط طار التفاوت بقوله اذ فائدة الانتفاء ههنا
 الشفق عن سبب العلة ونوم الغرور او اهام انه كان له انكاره كخطا ط
 الساعه ان يسمي ليس فهم سلام فيه والشارح عليه محاطا ما ان يسمي
 فهم رماح قوله لان عادتهم اي كانوا هم عن الحد قوله لما بعده اي الموت
 اي سمي من الدلال اراد بالبليل ما اصطلح عليه اهل الاصول وهو
 عكس الوصل صحيح النظر في السطح خبري وارادوا بالتفريق ما يساؤل
 النظر فيه كالمفردان التي هي تحت اذ اربنت ادت الى المطلوب
 الخبري او في ضماؤه واحواله كالمفرد الذي من شأنه انه اذا نظر في احواله
 اوصل اليه كالعالم للصانع ولتناوله المفرد ايضا صله شاملا للحموس
 حيث قال معلوما له او محسوسا عنده وقد يذكر في حل لفظ الكتاب
 ههنا وجوه معصية لا فائدة في ايرادها منها ما قال الزوزني معنى

المعصية ههنا ان يكون موجودا في نفس الامر حال في الحقيقة ومعنى نظره
 لان محدد وجوده لا يتغير في الارادة ما لم يكن حاصله عنده وان عارض عليه
 باذن لا يلزم من كلام العاقل ان محدد وجوده كاف في الارادة لانه ان يكون
 المعنى اذ كان هناك في نفس الامر من الشواهد ما لم يمكنه ان يدع فالا
 ليس لازما لكونه مع كل المعامل فحاشا له وليس شئ لالا الشارح ليس
 معاقل عن قوله اذ انا لم ولله على لروم الارادة كقوله مع كل المعامل لروم
 الارادة المعامل في شئ موجود في نفس الامر غير معلوم للمتكلم ولا محسوس
 عنده فانه اذ لم يحصل عنده بشئ له عذر في الانكار فلا يصح مدعى انكاره
 مسر له عدمه ويؤيد ما ذكرنا ان مراد المص لوكان ذلك لم يبق لخصوصه
 المقارنة المستفادة من قوله مع معنى بعينه بل يكون ضحا
 اذ يكفى ان يقال اذ كان ما ان ما لم يدع بان يكون كان تاما ومنها
 ما قال الخليل في معنى ما ان تا على سمي من الفعل لو ما لم به قال في الحقيقة
 ومعنى نظره لان المناسب ان معال ما ان ما لم به لانه لا ساطل العقل بل
 ساطل به ولان وقع حمل العبارة على الحد في والابصال لانه معصية ط
 وقوله لا ادب فيه طرق التمثيل لمخصص المعام ان ههنا عبارتي الاولى
 كقولنا لا ادب فيه طرق التمثيل لمخصص المعام ان ههنا عبارتي الاولى
 لمضمون الخبرية لانه معصية الاولى معصية ان يكون السامع مما لا ينته بل المتكلم
 السامع معصية كونهما نظيرة له وان احتملت المثال فان نظر الى الاولى
 اول السامع بما في الجواب من قوله هو لا يدع ان يترتاب في انه من عند الله

رنداع

وان نظر الى ط الناصب اول النك والاولى بان المراد السطر والنسب من حسب
انه فعل فيه وجود الرب كعدمه فعلا على المراد ويوجد الثاني قول المصنف
وهكذا اعتبارات السمع فان قوله لا رب فيه لو كان مبالا لما نحن فيه لو كان
من اميل السمع فكان لا نسب ناصره عن قوله وهكذا العسائر النقي لا حال
لم لا يجوز ان يكون معنى هذه القول مثل اعتبار لا رب فيه سائر عسائر السمع
لانا نقول لو سلم صحة من نفي لا ناصب قوله في الاصحاح الذي هو كاشف
منه اكله اعتبارات الاثبات وسع عليها عسائر النقي وهو انه
ما في الرب عدم بمعنى ان احد الابرئاب فيه عبارة الكشاف بهذا
ما نقي ان احد الابرئاب فيه وانما المنفي كونه متعلقا للرب ومنطقه لا يورد
منها ان قوله ان احد اقسام مقام فاعلى نقي فيكون النقي واردا على عدم الابرئاب
فيه والمقصود وروده على وجوه فوجها الشارح المحرر بان في الفعل اعني
صحة اسمها ارجع الى الرب كما يدل عليه السؤال ومنها نقي بغير ان ما في
الرب بمعنى ان احد الابرئاب وسر عليه ان النقي ح موصوف الى العلة والتقدير
فلما قبل قوله وانما المسمى كونه بل الواجب ان يقال وانما نقي للرب كذا او
على معنى كذا او الفاضل الخشي بعد ما نقل هذا البراد في جواب شبهة على
قال وعمل السمع بمعنى الانسان بالجزم معصا اي ما اني بان احد الابرئاب فيه
منقبها اي ليست الجملة اعلم بها منقبية هي هذه ومقصود ان ليس المنفي الا انما
ثم قال صحح المعاملة الا ان الكلام في استعمال النقي بهذا المعنى وفيه بحث لان صا
الكث في ذكر استعمال مثل هذا اللفظ في مثل هذه المعنى ممثلا بقولهم صنف

في المركبة فان المراد ليس النصب بعد الموسع بل الانسان سراجا من
اول الامر فان قيل المعنى الذي اخذه من هذه السورة بنكلمات كثيرة يمكن ان
هو ضد من السورة المذكورة في السراج على ان تلك الكلمات بان يقال معنى
قوله ما في الرب عدم المعنى ليس المسمى الرب بهذه المعنى وانما المسمى
تم كونه متعلقا للرب فلنا هذه التوضيح لا سمى بوحس النقي الى القيد فسمع
عدم صحه للمعاني بقوله وانما المنفي كونه متعلقا للرب على حاله اذ كان
ان يقال وانما المنفي الرب بهذه المعنى وكونه فلنبا مل وقيل ان لا في قوله
ان احد الابرئاب فيه زيادة كما في قوله تعالى ما منكم الا سجد قوله لو ناطقنا
متعلق بالبرئاب قوله وهو راجع الى ما في كونه لكن بيان بالذليل ان لم يكن
نقصني الا يستحق قوله ان يذكره بعضنا اكثر من دليل واحد اللهم الا ان يقال الامر
في الذليل للجنس قوله وهو انه كلام مجتزاه الى صفى الذليل وكبراه وكل
ما هو كذا فلا ينبغي ان يترتب فيه وقد عرفت ان الذليل قد يطلق على المركب ايضا
دفع التوهم السهوي الظاهر ان لفظ السهوي سهو من التامع لا بد منه
في مباحثه فكيف المسمى به بصواب كالحق وهو ان السهوي لا يدفع باننا كبد
المعنوي لا يقال الامتناع من دفع التاكيد المعنوي السهوي وانما هو الضمير لانه
يعود الى السابق ان سهوا سهو وان صوابا مضوبا حتى لو قبل مكان
نفسه في حاله زيد كان دافعا لتوهم السهوي ايضا ولا شك في انتفاء هذا الامتناع في لا
فيه فان ضمير فيه لا يرجع الى المذكور لانا نقول لا دخل للضمير في ذلك لانتفاء الدفع
في حاله فيه ايضا كالتنفيد واصح واما وجود في قوله زيد نفس زيد فليس

في الربط بين فلن وكالمى في موضع الحال والواو في والغنى والفنون
 الضروب والانواع والمنون الضروب واللا نوع مع الهم المينة وحاصل
 المعنى ان لذت الدنيا من مأكول ومشروب في ملبوس وركوب
 وقد اسجد صاحبه مما حله وبهواه وكلفه قطع المسافات فيما بدعه اليه
 نفسه والنساء البيض المسخرة في الثبات الفاخرة مشتهران بالاضام
 مما تلتذ به العاشق لكن الغنى مهدف للدهر والدمر وثاران كما بهن بريح
 وكما سلم يعلم وكما بعض تكدر وشي من هذه الاحوال لا يبقى الا ان يسلط
 عليه القواطع والمغيرات فالب ر اذا حصل كالعارو غنى النفس
 كنقرا في ان واحد منها لا يبقى ثم اسها كل ذلك للحي منها الى الموت الذي ليس
 وزاده غايه ولا يحصل منه بحيله ان دهر على سبيل بعدى
 الشغل ما تشنت من الامر ونفسه جمعه والنا في بعدى اما ان يتعلق بلبف
 فالمراد بعدى وصالحها او شغلها فالمراد به فيها وهي على المصدر من
 سسه صاحب الكشاف في قوله تعالى واد الفوا الذين آمنوا
 قال الاستاذ روح الله تعالى روصه لاجابة الى هذا التكليف بل قولهم مع
 المومنين امنا من باب جعل المنكر كغير المنكر عامه من غير بل الا انكار انهم
 ادعوا ان ايماننا امر لا ينبغي لعامل ان ينكره لثبوت بلوازمه البنية
 فلا حاجة الى تاكيده وان كنتم منكرون له وكذا قولهم مع شياطينهم من
 باب الكلام على خلاف مقتضى الط يجعل غير المنكر لاشتمال المقام على ما يحسن
 يقتضى الانكار كما لمنكر وهو انهم تركوا اصحبهم وصحبوا المؤمنين واسلموا

بالكلمة

بالكلمة المحرارة على السننهم والتميموا الشرايع فكان هذا مظنة لان يكونوا
 محلصين في هذا المعنى وحي يكون شياطينهم معترضين عليهم بحسب الباطن
 زاعبين الهم اعرضوا عنهم وعن شملهم بالكلمة فقوله لهم لهم اما معكم وان كان
 مصدقا عندكم مظنة لعدم التصديق والالكار فيكون التاكيد لاجل هذا المعنى
 قوله اوحدون جمع اوحدى بالخاف باء النسبة للتاكيد كما جرى قوله مظنة
 للتخفيف ومثله للتاكيد مطم السى موضعه وما راعه الذي يظن كونه منه
 ومثله موضعه الذي يتحقق وجوده منه معمله من ان التاكيد ما جعلت
 اسما فانه لدفع الابهام الى ايهام رجوع التاكيد الى المشهور
 به بلانا وبل فانه لو اقتصر على قوله ان المنافقين كاذبون لم ياتوا بهم ان
 التاكيد راجع الى قولهم انك لم تسول الله فاطم وفعل قول والا ان وان
 لم يكن لدفع الابهام فلا يظهر للاطباء وجه لان الخطاب عام به وبلوازمه ولا
 سواء فمعنى ولذا ذكره بالاسم الط يعنى ان وضع المظهر موضع
 المظهر من ضرايح الكلام على خلاف مقتضى الط معصى كنه ومعنى ههنا
 على كون المورد مطلق الاستناد وما قولهم الشئ اذا لم يجد معرفته
 كان الثاني عين الاول فأكبره لاكل قوله قال اى المص في الايضاح قوله
 لان سمة السى الذى يسمى جمعه او مجازا اه تغل بالمعنى وعبارة الايضاح
 بمكة الا ان سمة المسمى جمعه او مجازا قوله ولحاكم بذلك هو العمل دون الوضع
 سواء كان حكمه بذلك بنفسه بلا استقانة شئ اخر كما في ائنت الله سبحانه
 وسقى الطبيب المريض او الاستقانة شئ اخر من عرف وكونه منم الا يبر

بل يند وكس الخليفة الكعبه فذكر ان داخل في تعريف علم المعاني دون السان
 حسب قال في الابيضاح اذ لم يورد الكلام في المجاز والحقيقة العقلية في علم
 البيان كما فعل السكاكي ومن تبعه له قول في تعريف علم المعاني دون السان
 علم البيان وهو مردود لما ذكره الشارح الخيرة ولانا لا نسلم انه من الاحكام
 الاحوال المذكورة فانه من الاحوال الاسناد صفيقة لا سيما عند المص
 كبر احوال الاسناد مثل السكيد والحرر حتى يرجع الى اللفظ كما لا يخفى
 بل الظاهر انه داخل في تعريف علم البيان لانه متعلق بابراد المعنى الواحد
 نظره وحمله في مراتب الموضوع فلو قال لما جعلنا الحصة والمجاز من صفات
 الاسناد ورد فانه البحث منها استظهر اذ الحقيقة للمخالفه لكان
 ساما عند الطعن واحترز هذا عما لا يكون المسند اليه اعا
 احترز عنه لما سمي انه عنده كس حصة ولا مجاز سواء كان مخلوقا
 له او لغيره هذه العبارة ظاهرة على قول المعنى له القائلين بان
 حالو افعال العباد واما على قولنا مخدعة الى السائل قوله صادر عنه
 باصباره اي ظاهر اعنه فان الضرر طاعه باصباره والمرض والموت
 ظاهر ان ندون قوله واللاحج ما يكون المسند اليه مصدر اميل صر اللص
 الخلاء ومع الخلاء فان صر المسند الى الخلاء وصعبه مع ان كس يحول
 على قوله لوجود الفريضة الصادقة وهي كون المخاطب مع علمه بانه لم يخفى
 عالما بان المتكلم يعلم انه لم يخفى بناء على سهو او سببان قال
 العاقل المحسن فيه مائل وهو ان السهو والنسيان في المشهور لا يتصور

الابعاد العلم فاذا توهم المخاطب ان المتكلم سهر او نسي فقد علم ان المتكلم عالما
 بانه لم يخفى وهو القسم الاول وكلامه في القسم الثاني وجوابه ان المبتدئ
 علم المتكلم بذلك حال بكلمته اي علم المخاطب ان المتكلم عالم بكلمته بعدم محض
 فلا يمكن ان توهم سهوا او سببا في القسم الاول بل في الثاني نعم يتصور
 في الثاني حاله بالعلم من جملة ابتداء فالاول ان يصرح بها ايضا فان قيل
 هذا التكلف اعلا بل يند من جعل السهو والنسيان بالنظر الى المتكلم علم لا يجوز
 ان يحل بالنظر الى المخاطب فلا يلزم ذلك فلما اذ لم يعلم المخاطب ان المتكلم
 لا يعتمد مضمون كلامه يكون واحدة في التعريف عند الظهور سواء علم المخاطب
 مصمومه او لا يخفى سعي التعريف موله ساء على سهو او سببان ضابجا لا مبيح
 له فسايل الاول انه جعلها صفة الكلام والحق لا اسناد معنى ان
 التعريف كذا ان يطابق المعرف فلما جعل الحصة صفة لا اسناد ووصف ان يعرفها
 كذا لا يساوي غيره قوله مع انه لا يسمى صفة ولا مجازا الى في الاصطلاح
 فورد عليه ان الشيخ سماه صفيقة وكفى به عذوه قوله على ما يهونه خبر ان
 وفي الفعل اي فعل المتكلم متعلق بما يتعلق به علمه وواقع موقعه زمان
 لقوله على ما يهونه علمه بل ولا لانه على الثاني اظهر للاصحة الى هذا الاثر اب
 لان الجواب يتم ما قبله مع انه ضعف لان المتبادر من قولنا الحكم عن المتكلم
 كذا انه كذا بحسب اعتقاده صفيقة فان قيل اذا كان المتبادر كذا فكيف
 يصح الجواب فلما سوسى على اطلاق المعنى المذكور عليه باللعط
 اما الاول فلصده على نحو قولها قال العاقل المحسن في ذلك لان الاقبال

والادبار ام ان ثابتان للساق فيصدق على اسنادها اليها اسناد
معنى الفعل الى ماموله فاندفع في معنى الجملة مع انه مجاز كما مضى عليه
الشيء فان قيل المجاز والفعل ما اسناد الى غير ماموله فلا يصح ان بعد منه ماموله
اسناد الى ماموله اسناد الى ماموله او ما يشتمل على اسناد الى ماموله فقلت
الاقبال والادبار وان كان صفة للنافه فانيته بها لكنه غير محمول عليها اطلاقا
فاذا قيل جلت النافه كان الاسناد حقيقه واذا قيل من اقبال كان مجازا
لان الاقبال بطريق الحمل اقامولا فراده فاذا حمل عليها فقد حمل على غير ماموله
محمول عليه حقيقه هذا الكلام فان اورده عليه ان هذا الاسناد لال بانعا حقيقه
الحمل على سور المجازيه وهو انما يصح اذا كان صحة الحمل من شرائط الحقيقه
وهو لا يستلزم ان لا يكون نسبة المصدر الى فاعله كما حقيقه لانتفاء
شرطها فقلنا المص بيان انتفاء الاسناد الى ماموله فانه معناه اسناد
شيء الى اخر يكون ثبوته له على طريق ذلك الاسناد مثلا في قولنا اقبلت
النافه قد اثبت الاقبال للنافه على وجه يكون ثبوته لها به لك الوجوه يكون
صغفه وكذا العاوه مقبله فان الاقبال قد اثبت لها على وجه يكون ثبوته لها
به لك الوجوه بخلاف قولنا الساقه افعال فان الاقبال ام ثابت لها لكن لا على وجه
اسناد اليه لان وجه الاسناد هو الحمل والاقبال ليس بمحمول عليها فيكون
مجازا فظهر ان المراد ساق اسعاد الاسناد الى ماموله لكنه لما كان ساق
اسعاد صحة الحمل في صورة النزاع افتقر علمه قال ونظير لك من هذا انه لو قيل
تعريف الحقيقه هو ان يسند الفعل ومعناه الى شيء موثبات له على وجه

اسناد اليه اندفع الاعتراض وذلك لان كلامنا الاقبال والادبار ليس
ثابت للنافه على وجه الاسناد اليها لان اسنادها اليها بطريق الحمل وثبوته
لها ليس كذلك لاقبال في بدخل في تعريف المص مثل قولنا النافه مقبله
وليس حقيقه عنده لانا نقول اسناد مقبله الى الظهير صغفه موجب وقولها
واسنادها الى المنبذاء اسناد للحمل فيخرج ماموله اسناد الفعل او معناه
قوله هو ماموله اي قول الجنبه من مرتبه اجنبها صحه اول البيت نرفع
ما رعت صني اذا دركت اي تذكرت فضلها الذي فغده وبعده وما يام
معي حين فارقتي صحه والذاهر احلاء وامر اقول الى شيء مفعول اي حال من
التفوش والصور الطبعيه لانه كالشيء المسفوش الذي اصرى عليه
شانه لاذالك الشانه العالم بالاسباب والنااه للمبالغه قوله ومعنى عدمه
المضاف فيه اي في قوله فانما هي اقبال وادبار جواب عما بهر على قوله
ولس اصاعلى حذ في المضاف اليه مقامه على حفظ قوله وان كانوا ابدركونه
منه فان القوم لما صرحوا بتقدير المضاف فله فلا وجه لانكاره وحاصل الجواب
انما لا تشكروه بل ناوله وجوابه ان لسط ما في التعريف عبارة عن الملكس
بغيرهم ذلك من جعل ما سنده للفعل ومعناه في التعريف وذلك
ط وان خض على بعض قوله على ما صرح به فيما سيجي حيث قال واسنادها الى
الفاعل والمفعول به اذا كان منبذالا حقيقه لاقبال الط ان الملكس
هو الفاعل والمفعول للمصدا لا المعطمان لانهم قالوا في عبثه را
ان الفعل اسند فيه الى المفعول وط ان عبثه فاعل لفظي من قولنا

انما هي اقبال وادبار اسند معنى الفعل الى الملكس الذي هو الفاعل
لقيام الاقبال بالثاقه وصدوره عنها فينبغي ان يكون حقيقه لا نقول
بهذا الاشكال العقلية عن معنى له في قوله الى ما هو فأنك قد عرفت ان معناه
قام به وصف له وحققه ان اسند الله ولا شك ان المصدر ليس من صفه ان
سند الى الفاعل بل الجبل والاسناد الى المبتدأ عنده ليس بحققه
ولا مجاز ان قبل اما ان يكون قول الشيخ جهة على المصدر وسفره على
بجائفة او لا فعل الاول لا يستقيم هذا الكلام وعلى الثاني لا يستقيم قوله فيما
وكذلك قول الشيخ بعد التعارض انها كل جملة اه قلنا نختار الشق الثاني في قوله
لا يستقيم قوله محال فيجاءه قلنا هو يستقيم لانه اذا ذكر في معرض السند
لمنع قول المعلق لانه لا سم صيغة ولا مجاز افانه عادل على نفي اسمه ارباب منه
الفن مطلقا اياه صيغة مجازا منه واسند نسبتة من كفى به قدوة ولا تعلق له
بالاصطلاح والخلاف محمد وما يلحقه بنام اوله لقد كنتى مام غيل في
السر السيرة في الليل معنى الكى كنت معنى الكى في سيرة الليل في طلب وصلك واطان
لانك كنت وما نام مطبعتي حيث كانت على السيرة وهو اياه ان معناه انه لو اياه
الكلام اه طمنا الكلام يقتضى ان يكون قولنا ما صام نهاري على قصد نفي
الصوم عن النهار مجازا وليس كذلك فالتحقيق ان نفي اسناد نفي الفعل
فان اعتبر اسناده ثم نفي حقيقته وان اعتبر نفيه ثم اسند فجاز لان النفي مع
الفعل في معنى فعل مثبت موضوع النفي كعدم الصوم في معنى الافطار
وعدم الرجح في معنى الجرس ان نفي صرح ابن الحاجب بان العامل في مثل هذا هو

لا الفعل ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا
خص المجاز في ذكر هذه الاسماء اعتناء بشانها لكثرة قوايده ثم هذه
الاسماء اما على ظاهرها بان يراد بها المجاز العقلي من الاسناد فاحتمل
لانه قال من الاسناد عقلي او يراد بها مطلق المجاز العقلي الشامل لصور
الاضافة وغيره كما ينبغي فوجه السند الاول ان كان محار على فهو في الحكم
اما طامه او قد يراد كما ينبغي او ان الحكم لكونه اشرف من الاضافة ويحتمل
اعتبر في وجه التسمية ووجه الثانية ان المجاز في النفي فرع في الاثبات
كما ذكره او ان النفي ما لم ياول بالاثبات لا يكون مجازا كما حقيقته وعلى
لا بد من اعتبار الاشرف لان الاثبات انما يكون حكما واما الثانية فاما ان
الاسناد بمعنى مطلق النسبة ان الملاحظ هو الاشرف في الملكس
له غير ما هو اه اذا زاد قوله ملكس له ولم يقل الى غير ما هو لكونه ما
للمتصرف ما عا فانه لو حذف لتناول صور الاسناد الى امور لا ملكس
منه وبين الفعل والاسناد الله حقيقه وانما قال غير ما هو ولم يقل الى
ملكس لا يكون له كما ينبغي انه خالف الشيخ حيث لم يشترط في المجاز العقل
ان يكون للفعل فاعل في النقد بربن اذا انت لغت الفعل له صار حقيقه
وانما قال غير ما هو ولم يقل الى ملكس فلو قال كذلك لكان ذاهبا الى ما
الله الشيخ وهو معتض عليه ووجهه قوله ما ولى الشئ الكى
مطلب ما هو اه قبل المراد بالتاويل سميها ان بلا صفة الحكم علافة
معناه بين هذا الملكس وبين ما هو وبلزمه ان ينصب فربية جالبة

او متالبة على انه غير معتقد لظاهرة وقول الشيخ الخضر حيث قال حال
 التأويل ان نصب قرينة صارفة للاستناد عن ان يكون الى ما موله فيه
 عن اذ ليس التأويل نصب القرينة لان نصب القرينة انما يحتاج اليه
 من جهة المحاط به لا من جهة المقصود عليه والتأويل انما يحتاج اليه للصحاح اصل
 الكلام وكونه جاريا على القوانين وليس بشئ لان العلاقة قد مر من
 قوله الى ملاكس له فان حمل على يلزم الكسر او اما البحث فغير وارد
 لان صحة الجواز كما يتوقف على العلاقة يتوقف ايضا على العدم حتى صرحوا
 امان وجود العدم صرء مفهوم الجواز عند علماء هذا الفن وان كان شرطاً
 عند علماء الاصول فالتحقيق ان قوله صنفه فذلك تأويل الشئ انك تطلب
 ما تأويل اليه اشارة الى ان التقبيل منها للمكلف ومعناه ان الفاعل
 يتعالى ذلك الفعل لم يحصل معناه معنى التقبيل عارضة الفعل فكذلك معنى التأويل
 عارضة الاول والرجوع وما ذاك الا للامال والمرجع قطعه ان كونه بمعنى
 بهذا الاعتبار لا باعتبار كون هذا الباب للطلب اذ لا دلالة على كماله الطلب
 المستفاد من الطلب ومن من لم يسمع من ان ما ومن الفعل سال الموضوع
 ومن اشارة الى ما ذنب الس من الجواز قد يكون له صنفه وقد لا يكون
 فانه اذا كان له صنفه يكون مال المحي ذلك الحقيقه والا لا يكون مال الفعل
 ولا شك ان الرجوع الى المعنى الحقيقي او الفعل بعد الاستناد الى غير ما موله
 يستلزم نصب القرينة عادة فان قيل فعل هذا الحاجة الى قوله الان
 ولا بد للجواز من قرينة قلنا هو توطئة لنفسها الى لفظية وغيره فلا معنى

ذكرنا في التعريف قوله لان اوله وتأويله ومعلبه ومعلبه معلل لكون
 الحصة ما ذكره والمراد به تذكركون التأويل للتكليف فان التقبيل علم في ذلك
 المعنى كما ان السمعيل علم في الكسر وله اي والتفعل اعلم على الفعل
 ومعناه هو افعالاً سبق لان معنى الفعل بشئ المصدر كما سبق فلا يتأثر
 قوله الان والمصدر لا يستلزم ان يكون ملاكس لنفسه لكن يرد عليه
 ان المراد بالتفعل في قوله اي التفعل هو الفعل الاصطلاحي فلا يتأثر سبب التمثيل
 الان يعينه راضية وسبيل معقم وسبيل شاعر ويمكن ان يقال المراد
 بالتفعل الحدث وهو المصدر المنسوب الى فاعل ما بانه صار عنه تفرقة كونه
 الكلام في الفعل المسند كما يظهر من التعريفين ولا شك في وجوه في الفعل
 الاصطلاحي وما سوى المصدر كما سم الفاعل والمفعول وكونهما مما
 معنى الفعل في صحيح قوله الان والمصدر وكذا الا مثله الاسم فليتناط قوله
 محله نفسه بالادام لان السبب لغة المتفرقة فشتني بمعنى المتفرقات
 ويلزمها الاختلاف قوله ملاكس الفاعل اي بحدوره عنه والمفعول به
 اي بوقوعه عليه والمصدر اي بابشغاف منه والزمان والمكان بوقوعه
 فترها والسبب بحدوره به قوله وكونهما بمعنى التميز والاستثناء قوله
 لان الفعل ليسند اليها اي لا بطريق البناء للمفعول لا حصه ولا مجازاً
 فمنها صور اربع والاستناد اليها بطريق البناء للفاعل حصه وهي
 ماطلة مطلقاً في المفعول لا امتناع الاستناد في بعض الصور كما
 معه وعدم تباد الاسم الاول حصه وكما في بعض اضر كالحال والاستناد

البرهانه ذلك الطريق مجازا وهي ايضا باطله فيما سوى المفعول له مجاز
 ان يقال صوب الحادث طريق الاستناد الى السبب والاسناد طريق
 البناء للمفعول ضعف والاسناد اليها بذلك الطريق مجازا وهما ايضا
 باطلتان لامتناع الاستناد في بعض الصور كما للمفعول معه وله اما الاول
 فلا شئ اذا كونه بعد الواو فلو اسند الله لاسم كذا الامتناع بجلل الواو
 بين الفعل وفاعل لانه كاجزاء منه فيكون الفاضل بينهما لفظا ونقدا
 فاصلا بين العضا وكاها واما الثاني فلان شرط حذف في اللام في المفعول
 له ان يكون فعلا متاعلا للفعل المتعلل واذا بنى الفعل للمفعول فلا فاعل له صني
 يكون المفعول له فعلا فيشترط ويمنع حذف اللام فلا يقال ضرب
 مادي بل للسادس وعدم سائر الاسماء الاول حقيقة وحكما في بعض آخر كـ بعض
 صور الحال فقول في معنى الحذف ما هو سملها قد عرفت معنى
 ما هو له وان هو السند الله في الحذف فيكون عبارة عن الفاعل ما كان الفعل
 وصفه فاعله سواء كان حقيقيا او اعتباريا صادرا عنه او عن غيره كما
 مثلا فاعل المضروب للفعل المبني للفاعل لان الضارب به ضعف فاعله المضروب
 فاعل الضارب للفعل المبني للمفعول لان المصروع منه صفة قائمه فاستناد
 ضرب الى الاول ضعفه والى الثاني مجازا واستناد ضرب بالعكس يعني
 لاجل ان ذلك الغرض شانه لابقال الطران مجرد ملاك العمل فخرها
 هو له كس لا سنده الله مجازا وكذا كس يكون هذا الاستناد مجازا من غير
 حاص الى اعتبار ما هو له في ملاك العمل ضعف الملاك كما ذكره مع اخفاه

دلالة على لادله من وجه فكانه اراد ان مجرد الملاك وان كس في ذلك
 لكن ملاحظ ما هو له فاقول ادخل فيه واهم لانا نقول سباني ان هذا على
 المجاز على طريق الاستفارة وطريقها ان يكون علا فيها المشابهة فلابد من اعتبار
 المساهمة وهذا امر في عاده الظهور وعدم العثور عليه من غير وقصور
 لا عال ما سباني انما هو مختار صاعد الكس في ومن ابن علم ان مذهب
 المص ذلك لا يقول من قوله في الابيضاح واستناده الى غيرهما لمضاهاته لما
 له في ملاك الفعل مجاز فقد استبعد الاستداه اعلم ان صاحب
 الكس في ذكره في نفسه قوله تعالى سم الله على ملولهم كلاما يبرده على صورة اشكال
 وقد كان هناك احتمالا ان اضرا ان لا يبرده عليها ذلك الاشكال لكنهما فاسد ان
 فالشايح الحرر ارشاد الى في ذنبك الاصل من اوله الى دفع الاشكال هو
 صحيح ثانيا وذلك لانه قال عنه محور ان يستعار الاستناد من غير الله
 له ممكن الحكم سنده الى اسم الله تعالى على سبيل المجاز وهو لغرضه ضعف
 ثم قال رحمه الله ان للفعل ملاكيات شتى للاس الفاعل والمفعول به والمصدر
 والزمان والمكان والسبب له فاستناده الى الفاعل ضعفه وقد بسند الى هذه
 الاشياء على طريق المجاز المستعمي استفارة وذلك لمضاهاته الفاعل في ملاك
 العمل كما ايضا هي الرجل الاسد فورد عليه ان المفهوم منه ان الاستناد
 الى هذه الاشياء من سبيل الاستفارة الاصطلاحية بان استبعد الاستناد
 عن الفاعل للحذف في غير علا في المشايخ في ملاك العمل كما يستعار اسم الله
 للرجل الشجاع مثل بهيمة الاسد في الحرة فيكون الاستناد مستعارا والاعا

والفاعل مستعار منه وبغير الفاعل مستعاره لكن لا يخفى ان المجاز المسمى استعارة
لفظ استعمال في غيره ما وضع له والاسناد ليس بلفظ ولا ضرورة في ارتكابه
لجواز ان يكون الخور في المسند كما في احياء الارض الرشح او يكون في المسند
اليه ويكون من فعل الاستعارة بالكلام كما ذهب اليه صاحب المفتاح فاراد
ان يدفع مدني الاصحابين معوله ولا مجاز ولا استعارة في شئ من طرفي الاستعارة
لكن نفى جبن المجاز والاستعارة صحيح في المسند الذي لا يشبان في البيان
انا اذا جعلنا اسم المسند مثلام اذ فالاسم السبع بالبناء بل لم يصح استعماله
في المون بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة دون المسند كما تقرر
عندهم انه قد يكون حقيقة كما في ابنت الرشح وقد يكون مجازا كما في ركع
المقام بمعنى طلي وقد يكون استعارة كما في احياء الارض الرشح ثم اجاب
عن اصل الاشكال بان نماده سمة هذه الحال كمال الاستعارة الاصطلاحية
فان الفعل سند الى غير الفاعل ساء المشابهة كما هو طريق المجاز المسمى استعارة
او قد يطلق اللفظ على غير الموضوع له بناء على المشابهة وليس مراده
ان المجاز في الاسناد استعارة اصطلاحية اعني استعمال لفظ المشبه
به في المشبه حتى يرد الاشكال والاولى ان يثبت نحو جده
واما قال الاولى ولم يقل والصواب لان الشعر يجوز ان يكون بمعنى
النابض فيكون مثالا والجزم المستفاد من قوله فهو بمعنى المفعول
فيما تنظر الى الط المتبادر الفهم قوله وصعبه اي حقق معنى شعر
قوله على تباينه اي يلوح عن ذلك الشئ في وصفه نهاية المدة فان قولنا

سنة شعر بعد ان الشعر لغة كماله في وصفه كان نفسه شاعر وقد مر
من تعريف الاسناد المجازي لم ان اه السؤال حواره مشولا منها
قد ذكره اقبل على اجابة الى العادة واما السؤال الثاني فاحصل الاعراض
على المصنوع وصاحب الكشف وذلك انه قد علم بما سبق اجماع القوم على ان
المجاز العقلي محض وليس المسند بالفاعل المجازي بل يشابه المجازي
بالجف في التلبس فوزد على المص ان كلامه يقتضي ان لا يكون الاصل
المذكورة من فعل المجاز العقلي ادلا للتلبس فيها للمسند بالفاعل المجازي
وعلى صاحب الكشف انه من المحمدين على وجوبه ليس المسند بالفاعل
المجازي كما نقل عنه فيما سبق وقد صرح بان مثل الضلال البعيد والغدا
الابم ما لا يلبس فيه للمسند بالفاعل المجازي محار على فسد كلامه ساقض
وحاصل الجواب اما عن طرف المص فيبان ليس به اعم من ان يكون سوط
صرف او دونهما والامثلة من فعل الاول واما عن طرف صاحب الكشف
فيبانه وان قال في عهدهم انهم على قولهم بل يوم لم يلبس بالمجازي لكنه ليس
مختاراه ومعتبره عنده واما قال السوء وكثرة استعماله بل المعنى عنده
تلبس ما اسند اليه الفعل مجازا لفاعله المصنوع مطلقا سواء كان في مكان
الفعل او لا لانه عرفت المجاز العقلي بان يسند الفعل الى شئ يتلبس بالذات
هو في الحقيقة فلما اطلق التلبس في التعريف علم ان المعنى عنده ذلك
فان ترك قيد في التعريف اعتمادا على ما سبق ابعده عن الاكتفاء بمطلق التلبس
بالفاعل الحقيقي معك احد ان يفهم هذا المقام حتى يخلص عن الرتبة

والاوامام قوله مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان الحكيم ليس صفة
لمن له الحكمة وهو مشي الكتاب لا الكتاب وكذا الاسلوب والصياغة صفة
مشبهة فلا يلزم منه وبين منقول قوله والط ان هذا المصداق
الضلال والعذاب ليس ما يلزم من ذلك المسند الى البعيد والايام قوله وكذا
ان يجعل امثال هذا الى امثال قوله خارجت بجوارتهم فان مثل كثيرة امثال
حاصل السؤال ان المصداق في غير المجاز العقلي الاسناد فخرج
به من التعريف المجازي العقلي الذي في الاضاف او التعلق كما في الامثلة المذكورة
في الشرح وحاصل الجواب ان لا تشكك في صحة التحويز العقلي وما سوى الاسناد
ايضا فالمدكور في الكتاب اما يعرف للمجاز العقلي في الاسناد حاضره
ويؤيد حال غيره بالمعاني عليه او مطلق المجاز العقلي باعتبار تعميم الاسناد
الى المدكور عليه بصرح الكلام والمداول عليه بطريق الاستلزام ولنت
خبر بان الوجه الاول من الجواب مكلف والثاني فاسد اما الاول مط
واما الثاني فله عدم صوابه في بعض صور الاضافه الادنى ملائمة كما في
كوكب المرفاضتي ذهب العاقل المحشي في شرحه للمفتاح الى انه مجاز لغوي
لا عقل حيث قال ان الهبة التي كسبه في الاصا والامه موضوعه للاضافه
الكامل المصحح لان غيره عن المضاف بانه للمضاف اليه فاذا استعمل في ادنى
ملائمة كانت مجازا لغويا لا حكما كما توهم لان المجاز في الحكم انما يكون عرف
السند عن محل الاصل الى محل اخر لاجل مناسبة بين المحلين وط
انه لم يقصد من سنده الكوكب عن سس الى المرفاضتي واسطة ملائمة بينهما

البرهان لظهور جدي في هبته ملائمة الشئ بغير مقيد فظننا في قوائمه
ليقبل كما في زمان طلوعه الذي هو ابتداء البرد فجعلت هذه الملائمة بمنزلة
الاختصاص الكامل من الكلام ولا يخفى ان ذلك به اليه في شرح كلام الحكمي
ليس كما ينبغي لان المجاز اللغوي عنده كلمة والهبة التي كسبه في الاصا وليست
تلك والصواب في الجواب ان يقال ما ذكره من صور الاضافه والتعلق
اما واسطة هي الهبة والمجاز على راي المصداق او داخل في المجاز اللغوي
لانه عنده اعم من المفرد والمركب قوله ما سار في السلسلة اهل الدار
معناه ما سار في الليل مع اهل الدار واعلم ان هذا المجاز قد يدل
على صريح معنى ان الاستعاره كما يكون بالكناية يكون ايضا هذا
المجاز بالكناية فكما ان الاستعاره بالكناية عبارة عن ان يسكن عن
ذكر المستعار ويذكر شيء من روافقه ولو ازم ويرفع اليه بذكره
كقولك انشئت المسد اخفارا فانك سكنت عن ذكر المستعار الذي
هو السبع وذكرت الاخفار التي من لوازمه ورفرت اليه بذكره كما
هو شأن الكناية فكذا هذا المجاز فانك اذا قلت سئل الهموم فقد
عن السند التي هي المجاز وذكرت لازما من لوازمه ليتفعل منه ذلك
لان السلسلة لا يكون الا محجور فلما اوقفته على سس اهل الحزن
فقد فعله محجورا مجازا فقد دلت على هذا المجاز بذكره لازمه فيكون مجازا
بالكناية ولا يخفى ان هذا امثال ونظايره من المجاز اللغوي على راي المصداق
كما سبق اقل شكافه فلا عليك ان تعد منه ولا المجاز

العقل على ما يفهم من نظير كلام السكاكي والمص
 اما كلام السكاكي فلان المتبادر
 من لفظ الكلام وان كان المراد عين ذلك كما سباني واما كلام المص
 فالمتبادر منه اختصاصه بكلام يعيد الحكم المصطلح بالاسناد الصريح وهو
 قلت البشيرة اي صاحب المتنازع اه حاصل الجواب ان صاحب
 المتنازع اخرج بهذا القيد الكذب فقط مع انه يخرج قول المحاصل
 ايضا فالسرق السان والعرض لصاحب المتنازع قوله هو الكلام
 المقادير اي المركب الذي اقيده خلاف ما ثبت عند المتكلم اي ان
 ما ثبت في اعتقاده يجب ان يثبت حاله من الحكم في اي السنة في ذلك
 الكلام سواء كانت مائة او لا قوله لضرب ما من التاويل اي النوع
 ما من يطلب الموضوع الموضوع الذي يؤول ويرجع اليه تلك هي
 الاصل قوله افادة نصيب على انه مفعول مطلق لقوله المقادير واللام
 في الخلاف للعهد وانما افادة ليطهر بعلق بآء بواسطة ولا يبعد عن
 معلومه وذكر المصدر اعني افادة لتعلق به اللام في الخلاف والمفعول افادة
 كما هو مخالف لما هو عند المتكلم بواسطة العقل لا بواسطة وضع قوله
 ثلثا يمنع طرده الى الحد بدو قول ما ليس من الحد ودفعه قوله فاسار
 جهنما عطف على قوله واعترض المص وسمي بيان السر في ذكر فائدة
 القيد وحيد بدفع الاعتراض الاول ايضا اي حين اذ لم
 يحضر التعقيب ما عند العقل مما في نفس الامر يندفع الاعتراض الاول وهو
 منع المص بطلان الطرد كما اندفع وهو منعه بطلان العكس وذلك

وما كان المصطلح بالكي في قوله خلاف
 ما عند المتكلم من كلام اختصاصه بكلام يعيد الحكم المصطلح

لان المص لما منع بطلان طرده بمثل قول الدهري واسند خبره
 الى قول يضرب من التاويل بعد سلم دخوله في قوله خلاف
 ما عند العقل على ان يكون عبارة عن خلاف ما في نفس الامر والشايع
 ما ابطال حوار التعقيب عنه بطل مبنى ما سلمه وهو المراد ما ندفع
 الاعتراض الاول فليتنامل واما وجه ارتباط قوله ارتباط قوله
 اذ لا امتناع في ان اشتمل اه بما قبله فهو انه دفع لما يرد على عدم جواز
 التعقيب عنه بانه يستلزم وجوب ذكر قوله خلاف ما عند المتكلم فيضيق
 قوله يضرب من التاويل لان كلامه ما يخرج مثل قول الدهري ووجه
 الدفع ان غاية ما نلزم من ذلك ان يشتمل التعقيب على قيد من يفرد كل منها
 بغاية خاصة مع اشتمل اكهما في غاية اخرى ولا امتناع في ذلك لان
 قوله خلاف ما عند المتكلم بقيد دخول نحو كسي للقيمة الكيفية وقوله
 يضرب من التاويل بقيد خروج الكواذب وما يشتمل كان في خروج قوله
 الدهري لكن اسناده الى الاول اولي لانه السابق في الذكر والمقصود
 بالثاني اخراج الكواذب وعاء على ذلك انه ينافي قول السكاكي ثلثا
 طرده فانه انما يمنع لو لم يخرج ما ذكره بقيد اخر اشار اليه بقوله وعلى هذا
 اي على تقدير جواز خروج قول الدهري بقوله يضرب من التاويل واو
 اسناد خبره الى قوله عند المتكلم كان الانسب للسكاكي ان يقول يخرج
 نحو قول الجاهل بدل قوله ثلثا يمنع طرده لان امتناع الطرد انما يكون
 اذ لم يخرج الخبر بقيد اخر بخلاف اسناده لخروج الى الاول لان السابق مرجح

ثم اشار الى دفعه بقوله لكن المنقشة ايضا فانه فسر ما عند العقل
عنده وسن كان قوله خلاف ما عند العقل بخبر كقول بلامة فلا يصح ان يقال
انما قلت خلاف ما عند المنكلم دون ما عند العقل بخبر قول الجاهل وحدث الربيع
محالا يعني من الخفاء نعم اذا فسر ما عند العقل بالاجتماع عنده وخلافه
بما يتبع عنده كما ذهب اليه العاقل المحشي نعم للجواب عن السؤال على بيان
الطرد فانه اذا فسر ما عند المنكلم قوله خلاف ما عند العقل متنا ولا يقول الجاهل
فصيح ان يقول انما قلت خلاف ما عند المنكلم دون ما عند العقل بخبر قول الجاهل
ملا فطره السابق فان قلت ما ذكرت من تغير كلام المصنف بان اه
وجه الاشعار ان المصنف لا يستخرج من قول الجاهل الى قوله تناول
اعرفني بدخول في قوله غير ما موله فلا بد ان يكون معناه غير ما موله في نفس
الامر اذ لو كان معناه غير ما موله عند المنكلم خرج به فلا يصح اسناد خبره
الى قول سائل حسد رفان بعضهم قد يخرج حتى مال والاضطر ان كلامه عن الامور
عاد ولم يدرك ان اقدام من لم يخل على هذا الكتاب عار قوله وفي نفس الامر عطف
تفسيره لقوله عند العقل تزوج اي حسد اريد بغير ما موله في تعريف الجارزة
ما موه في نفس الامر يد على ذلك التعريف كونه ما ذكر من قول الجاهل والمعنى
فانه ليس بصادق عليه لانه اسناد الى ما موله في نفس الامر فلا يكون عاجزا
مع ان الفصل الى انه اسناد الى السبب وهو بوجوب النحر وبالجمله ان
اراد غير ما موله يعني انه ان اراد بغير ما موله في تعريف الجارزة غير ما موله
في نفس الامر بان يكون معناه الاسناد الى غير ما موله بالنا وبل فقد خرج عن ذلك

اشمال ما ذكره مما هو اسناد الى ما موله في نفس الامر بالسؤال وان اراد
بغير ما موله عند المنكلم في الط بغير نية ذكر تعريف الجارز المشتمل على هذا
التعريف في مقابل تعريف الحقيقة بما موله عند المنكلم في الط فقد خرج كقول
الجاهل است الربع البقل راسا الانبات من الربيع والافعال الكاذبة التي
سبق ذكرها بقوله عند المنكلم في الط فلا يحتاج الى قصد السائل لغيرها وانما
اقصر على مذهب الامر من ولم يذكر ما موله عند المنكلم في الحقيقة لان لفظ ما
اذا اطلق يساوي من موله في نفس الامر لانه الكامل في هذا المعنى اذا
لوحظ فيه المضايلة تعريف الحقيقة ناسب ان يراد به ما موله عند المنكلم
في الط وليس فيما ذكره من النبوة والعهد فلم يذكر لكن انما رغبنا بعد
حيث قال وكذا كقول الموصد است است البقل بالنسول عند احفاء حاله
من الدهر وانظره اذ انه غير معتقد لظاهرة الى اخر ما ذكره لو اردت ان
عن تعريف الجارز كونه ما ذكره اراد بالاسناد الى ما موله في تعريفه
الط قال العاقل المحشي يريد عليه ان قولنا ما موله اذا اطلق نبي
منه ما موله في نفس الامر كما اثر السبب لانا ما موله منه ومناول الامور
المذكورة وان صح نسبها اليها فلا يصح ان يراد في التعريف والحق انه
غير وارد لان غير ما موله غير ما موله لانه سلكه ونقصه وقد عبر ان
الاصح اعم من بعض الامر فكلما قل قوله وجب له حل اي في تعريف الجارز كقول
الجاهل انبت الربيع البقل راسا الاساس من الربيع والافعال الكاذبة
اصحا لكون الاسناد في كل منها الى غير ما موله في الواقع وقد عرفت

ان عدم ما هو المذكور في السور من متناول له وكذا بدخل في قول المعتزلي
خلق الله الافعال ككونه اسنادا له عدم ما هو له عند الحكم وقد عرفنا ان القطة
ش على ايضا فاصح جمعها بقوله وبناول لا يقال العام لا يحقق الا في ضمن
الخاص فان قيل هذا السؤال انما يرد اذا اخضر العام في القسمين
الباطلين او ابطال القسم الثالث ايضا ادخ بطله العام قلنا حاصل السؤال
ان العام لا يحقق الا في ضمن الخاص وقد بينا في ذلك الخاص حيث مر
كل من القسمين فكيف يصح بعد ذلك ارادة العام كسؤال القسمين
على ان الثالث ايضا قد ابطال في الجواب وان كان طريق الاشارة كما سبق
بيانه لا يبقى اشكال في ورود السؤال مادام لم يعلم او لم يظن لم
يذكر المصنف لم في لم يظن قصد الى عموم النفي للحكم والظن كما عرفنا في ثمة
او اهل الكتاب ان او في ساق النفي بعد عموم النفي واما الثاني فقد اعاد
مما اشارة الى انه محروم معطوف على نفس المحروم لا مفعول معطوف على
الجازم والمحروم ولم يرد ادخال او في النفي قصد نفي العموم فنفس المعنى
بل حمل عطف على قوله لم يحل قوله اي بعد تبين اشارة الى ان عندهما
بمعنى نفي كما في قوله تعالى لئن كنتم قبلا على طعن قوله وفي الاساس المصنوع
من كل كلام الاساس الاشارة الى ان مرادنا من البليالي عام غير الشجيرة
انما حصل معنى اكثره وانما عبر عنه بالبليالي للطعن لا يخفى عن القطن قوله
على عدم القول اي معولا في معبرها اظني او اسر على قوله او كون الامر بمعنى
الجزئية او هي مطلقة او مسبوقة وسببان في مباحث الفصل والوصل نظام

ما ولى الانشاء بالجمله قوله ومحوز ان يكون منقطعاً الى لا ينفقنا على
من جهة الالزام ويكون السماع من الغيبة الى الخطاب ووجه حسنة
ان الشئ لا يذكر اعراض الحسنة عنه بذكر ملزمة وموادعاء ذنوب
عليه لم يصدر شئ منها عنه لم ذكر سمة وهو الشجيرة بذكر ملزمة
ايضا وهو زوال شعر راسه لم ذكر سمة هذا المستبين وهو جذب البليالي
محقق عنده ان جميع ما حصل له من المصائب انما شاء وسبب
البليالي فاضطر الى ان يجا طبعها خطايا بغيره وتفرع وتفرع وتشتبع
فصل الله اي امها وارادته القليل والفعال اسما ان بمعنى القول
واراد ما مر انه امر الكون في الكسوف ولهذا عطف عليه ارادته
فان الامر الكسوف لا يصدق على الارادة كما عرفنا في موضعه واراد ان يترك
قوله فانه بدل وجه الدلالة ط فانه اذا عترف بالامر الكوني فقد عترف
بالامر بان جميع الكمونات سنده الله تعالى وعدس واللام في الفعل للبعد
والمعروف عنه من عن مخرج اول الاستفهام على المقدم من كل قوله
وانه المسمى اه على العموم كما لا يخفى فان قيل لم لم يعكس بان يحل قوله
افناه فلي الله على الجواز مع عدم قوله البق عنه فترعا عن فرع
صحة من البليالي قلنا لا كون العامل عا فلا يكون القول السامي معصية
الصريح والنظر الصحيح اقتضى حملا على الحسنة وحمل الاول الذي لا يقول
منه ادنى مسكة على الجواز وافسامة اي الجواز العفلى اربعة
نقل عنه اه انه قال الحسنة العفلة ايضا لنفسم باجدها فيها الى هذا الاسم

مظن
القدر والفعال

وامثلتها ما ذكره في المجاز بعينه لكن اذا صدرت عن الدهري بناء على
اعتماده الا انه لم يذكره اعتناء بشأن المجاز لان المقصود في هذا الباب
اما كصمان وصصمان اما كصمان والمجاز في كصمان
لان الامثلة التي ذكرها المصنف من هذا القبيل وان حسم بان الشارح اذا
بان قولنا احي الارض وشباب الزمان من فعل المجاز اللغوي فقد عرف
بنسب الجواب الذي ذكره سابقا عن السؤال قوله فان فعل كثر اما بطلان
المجاز العلي وهو الجواب الذي احتجنا به قوله وكذا المراد شباب الزمان
ازدياد قوتها الى وقت ازدياد حيو الارض ضد المضاف اعتمادا على
فان من الطه ان شباب الشيء لا يقوم بغيره قوله مشبوبة من شباب
اذا الوقت لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او معناه
بمعنى اشترط في المسند الذي اسناده مجاز عقلي او صفيقة عقلية كما
سبق في غير هذا الا في مطلق المسند فلا يبرر الشبهة باللام اشترط
المصنف في المسند ان يكون فعلا او معناه صني يلزم ان يكون المسند مفعلا
للمخرج في كذا المسند بان المسند يكون جملة حيث قال واما كونه جملة
واما على مذهب السكاكي فمعنى اشكال على قوله ان قال
لانه لا يلزم من كلامه ان يكون طه فالجواز العقلي مع عدمه بل يكون المسند
جملة وكل من المصنف والمجاز الوضعي بحسب ان يكون في كلمة فليكون جملة
يخرج عن هذه الاقسام ويمكن ان يجعل المركب ايضا صفيقة ومجازا باعتبار
المفرد ان او باعتبار انه مستعمل في معناه الموضوع له اولا وهو

119
المجاز العلي في القرآن كثيرة اختلف في وقوع المجاز لغويا كان
او عقليا في القرآن وانكره الظاهر في السند لا لا وجها ان المجاز
كذب لانه سعي مقصود في معناه فلا يصدق وهو لا يصدق في النفي والاسماء
معها واهو ان الكذب انما يلزم لو كان النفي والاثبات معا للمعققة كقولنا
هو حمارنا كصمان ليس حمارنا كصمان اما اذا كان احدهما كصمان والآخر
بالمجاز فلا يلزم من صدق النفي كذب الاثبات لانها لا يتناقضان انه يسلم
ان يكون الباري مجورا واللام بطا اما الملامه فلان من قام به فعل سبق
منه اسم الفاعل واما بطلان اللازم فلا ممانع اطلاق المجبور عليه اتفاقا
وهو ان من اطلق الاسماء عليه تعالى سوقف على الاذن وقد
انتفى فلا تنقضاء امسح الاطلاق لانه لا يصلح لغة ولا لازم صحة له والحج
وقوعه لا بان بلغت في الكثرة حد العدد بل لم ولا يفيد من التحمل في صور
معدودة ان امكن قوله بما يدل من ذكر الصفة ذكره له في المعنى
وعد كنهه عن شدة وكثرة العموم والاضمان هذا الخلق في غاية
الفعل الى زمانه وبيانه ان من جعل الولد ان سماء وكثرة العموم والاضمان
له فما وكذا منه ومن الطول فاذا وصف اليوم جعل الولد ان سماء
علامة الطه فمعنى جاز ان يكون من عن شدة ذلك اليوم وكثرة العموم
والاضمان في او عن طول حد مملع الاطفال في او ان الشبح في قوله
جمع نفل هو نفع الشاء والقاف للبحر في الانشاء اثبات جريانه
في الانشاء فقط بعد نفي اصصاصه بالبحر وايراد مثله في الايضاح

في كل منها اسما او نبي الى غير ما مولد يؤيده ما اشتهر به من الجواب الصواب
واما آجر النهر ولا يطع امر فلان فزيادة من الشارح بناء على كلام السابق
وقد عرفت ما فيه كاستحالة تمام المسند بالمذكور لم يقبل بالمسند
ليلا سويهم المسند اليه كالمعصية فانه المقصود من الاطلاق اي من جهة
الفعل قال الفاضل المحشي في الشعار بان التقصص معلل وعادة على
القيمة وليس مهننا مفرد ويميز بها فان انقسام الاستحالة الى الفعلية والعادية
لوحظ ابهاما في صفتها لا في ذاتها ولا نسبة كساح الله فان الاستحالة لا
والمسحول هو البناء لا الفعل والعادة وان جعلت مسندة على معنى الحكم
بالسما في الشيء وعده محال كما في قوله مما سجد الفعل كما في مصدر انضما
الى مفعولها فلا يصح ان يجعل فاعلها غير تلك السمة الاضافية لان القيمة
عن السمة الى المفعول مفعول كما ان القيمة عن النسبة الى الفاعل فاعل وكنت
لا تلك النسبة في الحقيقة اعم الى التميز والافاضة في الظاهر الى غيره فصد
الى طريقة الاجمال السعيل والصحيح ان انضما بها على المصدر الى استحالة
عمله او عادية او على الطريقة المصدرية اي في الفعل او العادة وانفسه
بهما بيان فاصل المعنى دون موصف الاعراب لظهوره وقته بحث لانه
قال في شرح قول صاحب المعراج معنى طارعه وقد طارعه الصريح عمر ان
منه الشارح الى ان الفعل المسند الى الميمية في الاصل قد لا يكون الفعل
المذكور بعينه بل باللائحة في الاستفاق في الخال من التقدي معلوم من ذلك
ان القيمة صحيحة مهننا بان يكون عقلا وعادة فاعل محال فاذا صح التميز لم يصح

ما اصاده من الوجوب اما الاول فلما فيه من تقدير غير المذكور وغير المذكور
بلا ضرورة لدعوا لهما واما الثاني فلما باللام صوار حذف في في الطرف الحار
ولو سلم صوارفه فاعلم يجوز اذا صار فيها موصوف من المعنى والعقل ليس
لك ذلك فانه في حكم الموصوف في المكان دون المبهمة منه في موضعه ان حذفه لا يكون
فيه فلا يجوز فيها في حكم ايضا فليست باطل يعني يكون محسب لانه من
المحسب اه فان في قولنا محبتك جاءت لي الكس لا يدعي احد بحق محبة
او من مسكة انه على حقيقة وهذا رد على الشارح العلامة فانه ذهب
الى ان معنى الاستحالة العقلية ان الفعل لو خلت ونفس مع قطع النظر
عن محال الوهم ومعارضة بعدة محال حتى العرض على قوله الان وصدور
عن الموصوف في مثل سباب الصغيرى بانه داخل في الاستحالة العقلية لان
السناد مثل هذا الفعل الى عمر الله تعالى ممتنع عقلا والذهري يجوز انما
جوزه لفيلته الوهم لا حكم العقل فظهر ان ما وقع من بعض السنج لان الفعل
لو خلت ونفس خطأ فاحش والصواب الان وصدوره عطف على
استحالة واعلم يجوز عطفه على تمام في قوله كاستحالة تمام المسند
لان التقدير يكون هكذا كاستحالة صدوره عن الموصوف في مثل سباب
الصغير وهو فاسد لان صدوره عن الموصوف ليس محال فمثل هذه الكلام
اذا صدر عن الموصوف يعني اذا صدر عن علم كونه موصوف امثل
هذا الكلام الذي صدر عن لم يعرف حاله يجعل ذلك فربته على عدم ارادة
خاصة في حكم كونه مجازا لان هذا الكلام الصادر عن الصليان مجازا

فلان في ما سبق من قوله ولهذا لم يحمل اه قوله لكن امثال هذه الست
بما سجد العقل اشارة الى رد كلام العلامة كما سبق بريد العقل في الجاز
العقل اه اعلم ان ههنا امر من اقتضاء الاسناد الحقيقي و امضاء
الاسناد المجازي فاعلا او مفعولا به اذا اسند اليه الفعل يكون حقيقة
وقد اتفق الشيخ والامام الرازي وصاحدا المتضاح والمض على انتفاء
الاول كما انفقوا على سقاء امضاء المجاز اللغوي لخصه اللغوية
وقد اشار الله الى ذلك بقوله لكن لا يلزم ان يكون له حصة واختلصوا
في الثاني فذهب الشيخ الى انتفائه ايضا وخالفه الامام الرازي والسكاكي
والمض في ذلك وما كان الخلاف في الثاني وكان قول المض ومعرفة حصصه
يوقعه في الاول اوله الى ان بان المراد معرفة فاعله او مفعوله الذي
اذا اسند اليه يكون حصصه وقد قال في الانصاح واعلم ان الفعل المبني
للفاعل والمجاز العقل واجب ان يكون له فاعل في التقدير اذا اسند اليه
صار الاسناد حصصه فتدبر واستقم لما اودعه من دقايق الحسن
والجمال من ادفع لما يرد على البيت ان الحسن من الاعراض الثابتة
في خداتها فكيف يزداد بازدياد النظر ووجه الرفع ان من الوجوه
الحسنة ما اذا نظر اليه سعى بادي النظر في غاية الحسن والجمال ثم اذا
تأمل فيه وامعن النظر اليه بظهر صلا وكما ازداد الامعان ازداد النقصان
ومنها ما اذا نظر اليه بظهر الحسن الفائق وكما توهم تأمل فيه يحصل العثور
على الدقايق وهذا الوجه من قبيل الثاني والقول بان دفع ما يترى من

نوع مخالفته بين ما في البيت وبين الشعر ان المعاد مثل في الكرام والطناب
مجيئ له على معاداة المعاد وكثرة المشاهدة نقل الحرمة ومع محض فان العبرة
والاحرام عن الحسن الذي في الكلام وصرح في موكان ولي طسي بغير التمثل
اوله انتبكت عابدة ايكن منك مضافت الجبل وبعده فان سلمت لكم
مما لا حصة جمل وان قبل الهوى رجلا فاني ذلك الرجل للجبل الجبين اما صبري
التي سبب موكان فان قيل ما وجه تقديم الفاعل الحقيقي في سر بني زوك
لفظه الهوى في احد متبادر من لفظه نفس قلنا القدوم فعل البدن وقايم به ان
فيجوز ان يسند الاقدام الى النفس بخلاف السرور فانه فعل النفس وقايم
بها فلا يجوز ان يسند المسيرة المهاوكة الهوى قايم بالنفس فالصاير تلك
بسبب الهوى ابتداء هو النفس والبدن تتبعها فلا يجوز ان يسند النفس
الها فلا اعتبار ان يكون المعنى اي المعنى في معرفة كون الهوى
في الاسناد دون المسند قوله واذا كان معنى اللفظ موجودا لله على
الخصصه به دليلا انه ان اراد بمعنى اللفظ مثلا في اخذ من فعله فاد ما فلا
انه موجود على الخصصه وان اراد به العدم كما يدل عليه قوله فلا اعتبار
اذن اه سلمناه وجوده لكنه لا يستلزم انتفاء المجاز في اللفظ وانما
يلزم اذا كان الموجود المعنى للخصصه وبسبب ذلك وجوابه اننا نحار
الثاني ووجه الاستلزام ان ذلك المعنى اذا وجد حصصه ولم يرد باللفظ
وفي الكلام كوز يعلم ان لا يجوز في اللفظ بل ارادة معناه الموضوع
له وانما يجوز في الاسناد بخلاف ما اذا لم يوجد فان اللفظ يكون مجازا

نسلم

كما في ارض و نحوه لكن يبقى منها بجان ان ذلك لا يدفع كون
التحيز في اللفظ يجوز ان لا يراد به ذلك ولا المعنى الحقيقي بل معنى اخر
مجازي كما يجوز ان يراد في اقدم من جملي على القدم و اسناده الى الحق 2
حقيق ان ذلك المعنى قد لا يوجد والاسناد مجازي كما في ارض
المرسع ويمكن للكتاب عن الاول بان ارادة المعنى الاضروان جازت
نظر الى الطلكن المباغمة المستفادة من الاسناد المجازي نفوت
2 ولا يبقى ما بين العدول عن قدمت الحق الى اقدم من حق مثلا فلا يجوز ذلك
الا فراده في نظره البقاء والكلام في كلامهم وعن الثاني ان المسمى انه اذا
ذلك المعنى لم يكن التحيز في اللفظ بل في الاسناد وليس انه اذا لم يوجد
لم يكن التحيز في الاسناد وسبب هذا الازم ايضا للمسمى كما لا يخفى فلا اشكال
ومن لم يتفهم على المراد وابعده عن الحق كل الابعاد اجاب عن الاول بان
الاقدام الحقيقي المسند الى الحق مجاز حاصل مناه و محمول موداه القدم
لاجل الحق فالقدم مناه معنى صيقف لا اقدم المسند الى الحق مجازي في حق
معنى الاقدام الى القدم بملاحظة التحيز في الاسناد وقال الامام
الهادي في تفسيره جوابه ان المراد بالفعل ان كان الاصطلاح في فاعله
موجود وهو رتبة و وجهه وحق في الامثلة المذكورة وان اراد الحقيقي
فلا وجود له حتى يطلب الفاعل بوضيحه انك انك اذ اراد صدق بالكل
وحصل لك بروية السرور ثم سرني رؤيتك فقد اخذت من السرور
فعلا مستغيا مصدره المسرة وهو سر مستغيا للفاعل فاذا اسنده الى

روية مما سبقتها للسرار المحقق على تقدير وجوده هناك في ملكه
الفعل و جعل المقصود من الكلام هو الاسناد والنسبة مصحح
كان اسناد السرة الى المروية مجازا عقليا وليس هناك فاعل حقيق
لو اسندت اليه كان صيقفه اذ لا ضرورة تدعو الى اعتبارها فان المقصود
من نقل الاسناد انما هو المباغمة في ملكه الفعل وفعل من المتوهم
كنفلة من المتحقق في فضيل عرض المباغمة في الملك فظهر ان لفظ
سرني مستعمل فيما هو معناه لغة وهو اعطاء السرور الا ان ذلك المعنى
موموم معروض قد تعلق بغيره عرض صحيح ونفع صريح وليس له
فاعل حقيق لو اسند اليه كان حقيق وكذا الحال في اقدم من يلدك
حق وسببه الامثلة فظهر صحة ما افاده الشيخ عند المص واندفع
اعراض الامام والتكاكي والمص وقال الذي عندي نظره في
سلك الاستفارة بالكتابة الذي منه اء جنة نظره اي الذي
اقتضاه راي موافق بنظم من النوع من الجواز في سلك الاستفارة
بالكتابة وكذا لا معنى لقولنا طلق من شخص يدق الماء
لا يقال لام عدم صح ان يقال خلق الابن من ابيه قال تعالى خلقتكم مني
نفس واحدة لا ينعول كلمة من في قوله من ماء دافق اعا دلت
على العلة المارة ومن من ابيه داخل على الفاعلية فلا يمكن التغير
عنه لان منه التغير يودي الى العسر وقوله فقام لبني وكل هي
اوله يارب قد فرجت عن عني قال لان قوله سهراره صيام اه

بيان المسامحة ان حال اضافة الشيء الى نفسه اما يلزم اذا كان الاسماء
في نهارة وموهم لم لا يكون ان يراد به معناه المحقق ويكون الاستفارة في
المرجع اليه بان يراد به ذلك الشخص كما هو حكم الاستخدام المذكور في علم السمع
وسوان يراد بلفظه معسان احد هما بم بجملة الاصل او يراد باحد
صنيرة احد هما ثم بالاصح سواء كان المعنيان صفتين او مجازين او
حقيقين والاضافة مجازا فان وقع بهذه التقدير ما قبل ان يستخدم فلا معنى
للتشبيه وبطل الدفع بان شرط الاستخدام ان يكون للمعنى معنيان
للمنهارة معنيان لان المنهارة الذي ادعى كونه صياجا ليس شائعا
المنهارة واضمحلال الوجه بان ليس القصد الى السند بل هو كما يقول
الاسم كزبد لا يطلق عليه اسم لا صيغة ولا مجازا ولا مجاز دفع
ما قبل ان التوفيق انما هو في الاطلاق صيغة وجوابه ان مبنى
منه الاعتراضات اه اعترض بان المراد السريع اذا كان صيغة السريع
لم يكن اسناد الاثبات اليه صيغة وان ادعى كون السريع قادرا مختارا
لان الاسناد انما يستند صيغة الى من هو قادر صيغة لا ادعاء ولا يمكن
ان يقال قصد بالاسناد ام وجهي سنده بالاسناد المحقق كما هو مذهب
السكاكي في المحسلة واسناد الامر الوهمي الى القادر الاعاني صيغة لان
السكاكي صرح بان الاسناد مما محقق وليس معنى لان مراد الشارح
دفع الاعتراض المحض عن السكاكي مسان مدسه وقد حصل في ذلك
ولم يدع صريح كلام السكاكي كيف وهو ايضا من العالمين بعباده كائن

١٤٢
وهذا الاعتراض على تقدير علمه انما يدل على ضعف مدعى السكاكي لا ابطال
جوابه الشارح ومن شراح الانصاف من رد هذا الجواب بايراد الاعتراض الذي
وعده به الشارح بقوله نعم رد على مدسه وما مله الا ما قبل سكن العا ويطفئ
طلعا نعم رد على مدسه في الاستفارة بالكفاءة اه وسوان قسم المجاز
الى المرسل والاستفارة قسمها الى المصرفة والمكينة فوجد كون المكينة مجازا
مع ان السند في قول المهدلي واد المنه السند اطعارة مسجلة في التو
ادعاء السمع له فكون مسجلة فيما وضع له بالتحقق وفي غير ما وضع له
والمجاز عنده ما سعمل في غير ما وضع له بالتحقق وسوان اما السلم
ان ذكر الطرح من من شراح الانصاف من ردّه بالالام ان الصحة في
ازرار له للمدح كوازه عوده الى العلة ساوئل المحقق وليس بشيء
لان السائل حلاو الط ولا ضرورة مدعوا له فكون فاسد او لو سلم
فلا معلق له حاصل الجواب فان المعنى ما في بعد كمالا حق وعن الرابع
بان التوفيق انما هو مذهب المعص يعني اجاب من لم يصف على مراد
السكاكي عن الاعتراض الرابع بان التوفيق انما هو مذهب المعص
والسكاكي ليس منهم بل كوازه اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توفيق
على السمع ولهذا الى المجوز به اطلاق الاسم على الله تعالى من غير وصف
صرح بان السريع استفارة بالكفاءة عنه تعالى ولم يعرف هذا الجواب المحب
انه لو صح جعل السريع استفارة بالكفاءة بطريق اطلاقه على تعالى لوح
عنه العالمين بالتوفيق ان سوان صريح مثل هذا الترتيب اي ما اسند

فعل الباري تعالى فيه الى غيره للملازمة على السمع والالزام بط فالمراد من مثل
اما بيان الملازمة فلان من مد منه الوصف سواء كان بليغا او لا واسمع
مثل من التركيب والاصطلاح الاعتبار المذكور لم يصب منه استعماله مالم ينظر عند
صحته اطلاق ذلك الاسم عليه تعالى بالسمع اذ ليس فيه اعتبار وبقين كحقن
على من ليس من ارباب البلاغة وكس عليه الاقتدار بهم واما ما كان بطلان الالزام
فلان مثل ذلك التركيب شائع ذائع في كلام العالمين بالوصف ايضا من
موضع على السمع فانه قد ما اوردوه الفاضل المحشي بان لا يلام ان السكاكي يظن
انه لو صح مد منه لوصف البلاغة الغائلون بالتوقف في صحته على السمع فانه
لم يعتقد ان في ارباب البلاغة المذكورين من مد منه الى الوصف فاما الالزام
الا ان ساس بطلان اعتقاده ذلك وان فهم من مد منه اليه واما العالمون
بالوصف من غيرهم فلا اعتقاد لهم فانه قد علمهم الاقتداء باولئك وربما
لم يعرفوا بعض وصوه نصر فانهم في كلامهم لم يرد على الشارح ان الملازمة
محمومة فاما صحى جعل الربيع استعارة بالكناية بالطريق المذكور لاستلزام
موضع صحته مثل ذلك التركيب على السمع عند العالمين بالوصف لجواز ان
يقولوا صحى لاصحاله وجها اخر غيره كالجواز العقل

من الاعتبارات المراجعة اليه لانه لا واسطة
لكلم قال السارح في شرح السمسة اعلم ان اللاحق لما هو موكا حلق
على الاعراض الاولى لانه لا واسطة كذلك بطلان على مطلق الاعراض
المد منه قال فعل الاول يكون قوله ان لانه ان تفسيره لما هو موكا حلق

او كونه اه عطفا على ما هو موكا حلق يكون عطفا على لانه ويكون الجمع بينهما
لما هو موكا حلق لانه يكون قوله مهننا من الاعتبار المراجعة اليه لانه ان الشارة
الى ان الامور العارضة للمسند اليه من حيث هو موكا حلق مهننا على الامر
الاول لانه لا واسطة كذلك ان يعرفهم من الكلام او عدمه
متساو من فعل عن المرام عدمه على ساسه الاحوال لانه عبارة عن
عدم الانسان به اه وذلك لان الحذف وان كان مستغنى عن اللاحق
بعد الانسان الا ان المراد به عدم الانسان من اول الامر وهو موكا حلق
غيره انشاده الى ان العدة التي لا سبيل الى تركها حتى انه اذا لم يذكر
فكأنه الى من حذف معه اعماء الى ان الكلام في حذف المسند اليه يكون
مقصودا وجهه امن الكلام لانه موكا حلق كما في حذف فاعل المصدر وهو
فاعل الفعل واقامة المفعول معانه كما سببته اليه بقوله وهو يكون المسند
اليه المحذوف هو الفاعل اه قال في شرح المفتاح عدمه على ساسه الاحوال
الكوزة المقبلة والاختلافان بل غاب عنها حيث انتفى بالكلية فيكون اولى
بالبيان ويمكن ان يذكر وجه اخر وهو ان جميع ما يشتمل من احوال المسند
اليه سوى الذكر متفرع على الذكر فالحذف لانه من الذكر فقط لتحلل
الاصل وفروعه فيكون كالمفضل من العصا وكائنها ولو اضر عن الجميع لطل
العمد من المتباسبس الذكر والحذف وبس الى في مباحث كثيرة
فلا جرم محصى حسن الترتيب ذكر الحذف قبل الذكر ولما كان
الاول معلوما مقتررا في علم الحواصا وهو كونه معلوما مقتررا

فهو ايضا انه بحث عن الالفاظ من حيث صحة اعم ايهما بحث يدل على اصل
المعنى مع قطع النظر عن افادتها لخواص والمزايا الزائدة على الاصل ولا
ان العبد المحوذة للحذف اذا وجدت وحذف المحذوف بناء عليها يصح
وسمى المعنى خلاف ما اذا قصد لخواص والمزايا فان مجرزة المجوزة لا يكون
في الحذف بل لابد من مرجع الاثبات ثم لما كان الثاني متفعا على الاول في الواو
وسمى في الالفاظ ان من ان يبين في علم المعاني بالنبعية راد لفظا
ايضا وهو اما الاشادة الصريحة من قوله فلما ضار عن العبد
لما نحن على التامل وعمل ان عتبط الى طالع العبد من هذا الوجه
يشترك الاول في ان المراد بالظرف ظاهر العبد موعده الحصة ونقطة فان
في الاول كونه ركن اعظم وفي الثاني جواز ان يتعلق به عرض من الاغراض
المذكورة وانما اوردته صفة المجهول وان كان عالمه ناهي الدرس المرد
لان الظاهر ان المقام ان اخص من تلك الاغراض كى على البليغ
في ذكر المسند اليه وان لم يخصص شيئا منها مع وجوده في المحذوف
معنى العساره في حذف الاغراض عن البعث فالقول يجوز ان يتعلق
به عرض من تلك الاغراض بعد ما حذفه البليغ بعيد لكن عالمه يجب عليه
اعتبار ما ثبت في نفس الامر بل حسب الظاهر كما سبق في اوائل الكتاب
لم حسب هذا القول الى الخطا فلما مل
معنى ان الاعتماد عند الحكم
على دلالة النقط من حيث الطالح اما قال من حيث الط اذ الاعتماد
حسب الحنفية يكون الذكر ايضا على شرا مودة الفعل اذ الالفاظ ليست الاما

نفسها الواضع يختلف باختلاف الالفاظ لا يقابل عليها في الحنفية بل على
واما حال حصل لان الدال عند الحذف اه بمعنى انه لا عدول صفة
لانه موقع على كون الدال عند الحذف هو الفعل معطو وليس كذلك
بل الكل منها مدخل في الدلالة على تقديم الحذف والذكر وانما هو بطريق
الحاصل ان الالفاظ في الخيال من غير ان يكون له اصل لان الدال بالوضع عند
الحذف ايضا هو النقط دون الفعل لكن الاعتماد في دلالة على الفعل قوله
بما ذكره على وزن البشرى بمعنى الاجرة فقال ما عر فيه الا باضه بل اوجه اذا
في الصحيح كقول قال في كيف اباه بعده سهر درهم وقرن
طويل سهر مسداه ان في سهر او صرة ان السهر سهر والجمل استضاف هو
ما لك عليلا على الاول او ما سجد عليك على الثاني لم فعل اما على
للاصترار والتخييل اه لم فعل او المحصل مع انه المناسب لما سبق لان المص
اورد الس مثالا لهما سهرها على ان الاغراض المذكورة في هذا الفن
اذ لم يمانع من جمع ملوح الشرح الى ذلك باختيار الواو على الواو ولكن
ان يذكر حذف وجهه وهو الس على ان مصاحبة الهوى وشدة الغرام
صعلت الشاعر كى لا بعدد السكلم بازديدهما يفيد العرض او بعينه
اعترض المودني على المفتاح بان المرجع في هذا الوجه الى الاغراض
عن البعث بناء على الطه عملون ذكره غشا واجاب الشرح عنه في المختصر بان
ذكره لامر من احد هما الاضراء عن سواها لا بد فها ذكره والى من المثال
وهو خالق لم يشأ فاعل لما سدر الى الله تعالى وبعددس والثاني التوطية

والتمهيد لقوله او ادعاء النفس وما بينهما من نوع ضعف لا يخفى على
العاقل اجاب في شرح المقترح بان يكون المقصد هذا المعنى بغير كونه الاخر
علا فائدة منه وان المسكلم قد يقصد احد هما ولا يخطئ الاخر ساء قوله او ادعاء
النفس نحو وثاب الالوف الى السلطان فانه وان جاز ان يهيه غيره
لكنه نادر ملحق بالعدم فهو كان متعين له فيدعي نفسه قوله سبب صحى
وسامه الصحة العلوم من النعم والسامه الملل ذكر الواردون اول الناحية
في المال حول كقول الصبي ومثال كضيق المقام حسب قولك العجوة
وكا الاضفاء على كضيق المقام ومن في من غير صلة الاضفاء وفي من كان
سان بغير السامع وكان تابع الاستعمال الوارد على تركه اه
ورود الاستعمال على تركه يتناول القياس وبغيره فانك اذا سمعت
من العرب كلاما حذف فيه المسند اليه من غير قياس ومثله به
في امر امك على بيته فقد اتبع استعمال الوارد على تركه كقولك ربه
من غير رام اي ربيه مصابه من محط لا ان ليس لها رام اصلا واول
من قال لكلم من عبده وكون من ارمى الناس وتدر ان يذبح محاف
على منتم بسمي الغنغب في 2 اما علم بقدر على ذلك حتى هم ان يذبح عنه
مكاتها فخرج معه ابنه مطعم فزنى الحكم بها بنين فاضطاما فلما عرضت
الثالثة رماها مطعم فاضا بها فغنداهما الحكم ذلك فغضب مثله في كل من
اضا به شيئا مع ان ليس باهل كذا في مسقط الامثال وكقولك شنته
اعرفها من احزم قال ابو عبيد اخبرني الكلبى ان هذا الشعر لابي احزم الطائى

وهو جرحه او جرحه وكان له ان يقال له احزم لجان وتركك مس فونوا
لوما في مكان واحد على جرحهم فادموه فعال ان مس رملوى بالدم سبه
اعرفها من احزم فانه كان عافا لو ادم الى عمر ذلك من الامثلة وادامك
منهم ما حذف في المسند اليه وتكلمت به نصيب في عرض من اعراضك
فقد راعى ايضا الاستعمال الواردة على تركه واما الاستعمال الوارد على
تركه نظارة محض بالقياس اذ لا نظيرة الا له قوله فانهم لا يكادون يكونون
فانه المسند قال ان مالك في شرح المسند واما الحذف الواجب فكيف
المسند المحذوف عنه معطوف النصب المنصوت بدونه وكونه لجزء
مدح ادم او رجم كقول محمد وصلى الله على محمد المسند المسند واعوذ بالله
من المسند عدد المومنين ومررت بغلامك المسكين فهذا وكوه مع
النصب المعطوف على المسند عنها كقول النصب بدونها كقولك
النصب بفعل ملتزم اضماره والرفع المعصى للمر به المسند لا يجوز
اظهاره وذلك اهم فصدوا الشاء المدح ففعلوا اضمارا لثا صبت اماره
على ذلك كما التزم في النداء اذ لو ظهر الناصب اصفى معنى الانشا ونوم
كونه جبر امثا تنافلا التزم الاضمار في النصب التزم ايضا في الرفع
اجزاء لهما على سنن واحد ولا يصح هذا الى العبره اه
لاعمال من الخالف ما سبق الى الحذف يصح الى امرين احدهما القرينة
لانا نقول قد سبقنا الاشارة الى ان الخانة الى العبره مع الحذف
والمراد لا المنة وكل المنه فلا جعل من النكتة وقد يكون حذف الشئ

ما بلغ من الخفاء الى اخره فنه كذا وهو ان الموصول كونه اسما لا
 لا يصح ذكره موصوف قبله فلا حذف هناك والاستغفار المذكور انما هو من
 ابرام الموصول ون الحذف فليس اهل واما ذكره فلكونه الاصل
 شيئا ان هذا مع تمام العدم فيكون قوله فلكونه الاصل في مقابلة
 قوله فلا ضرر عن العت ساء على الظاهر ولا شك في حوار ان يقصد
 السلع في مقام الحذف الا ضرر عن العت ساء على الظاهر وفي مقام اخر بالذ
 مع وجود العدم في كونه الاصل قوله لصف السعول على الاصل
 ساء على اهم كما نسب لهم الاشارة الى هذا الكلام ذكره صاحب الكفا
 في ما ذكره من اسم الاشارة وما كان الكفر من نوعا من الكفر اورد
 الشرح ههنا ولهذا قال ومنه ولم يقل نحو وكفه الاشارة بفتح الحزة والياء
 الاستبدال وقوله في غيرهم متعلق بعبث والهاء المنزل ومعنى على حالها
 على حدتها وانقرده وحاصل ان كثر او لك افادتهم بكل واحدة
 منها على حدة منها على حدة فيكون كل منها عينة اعاد اعم ولولا له رجا
 منهم اخفصا صم للجمع فيكون هو الميم لا كل واحد اوسط الكلام
 حسب الاصعاء المطلوب فان قيل لم تذكر في نسبة اعتبارات الذكر
 مثل هذه العتد مع انه معتبر فيها ايضا قلنا لان تلك الاعبارات مطلوبة
 في انفسها فالعبارة ساء بالعتد من غير احتياج الى الصريح به خلاف
 قوله اوسط الكلام فانه ليس مطلوب ااصليا بل المطلوب منه ام اضر
 وهو الاصعاء فلما لم يذكره قال في شرح المفتاح لو ذكره لفظ الاصعاء

الصحيح في حق الساري بقا الصكاك السماع مثلا كان السمع كوصي عصا
 على ص ص ل ما لك سمك باموسي وكان نيم للواب عجر وان يقول عصا
 لانه السؤال عن العا ميم كما اذ قيل ما زيد وهو ارباب ان لا عرفان قيل
 لو كان ذكره ما ذكره فقاو به اجمال قوله ولي فيها ما رب اصرى والمقام يصح
 التقصيل والبسط قلنا وجهه اما الاضرار عن ان يودي الاطباء الى
 الاكثر او اراده ان اساله تعالى عنها استلذا اذ اسمع كلامه مع فيكون
 مسمعا سامعا وقرب من هذا الاجمال قول الشاعر بصرى صامم لا يطع
 حصل العلوب ما خاطرها وياي وقوي لكسي احد اعادة الفاظها والاس
 ما حصل ان المراد بالسؤال عن الحسن اسحوا رما منه مصفاها ليطهر له
 المسامحة البعيدة من المعلوم عنه والمقنوب الله وشاهد العذرة الباهرة
 فلما قطع موسى له كذا اجابه بانها حسنة من حسن العصا مصف
 ما يصف به اضر او جنبه من الالتكاء عليها والنس بها وموضف الشجر
 ليطف ورو صاكة الغنم وما ساءها فليس هناك لسط لا فخر
 الذي رجا بعد حرة في تلك الحفرة وقد يذكر المسند اليه المنهويل اه
 السهول مثل ام المومنين ثامر ك بكذا والسعي مثل الصبي فجارم
 الاسد والاشهاد فخر زيد شهد في هذه العتد والنهي على السمع في
 محب لا يكون له ان يقول ان لم افرجه من العتد كما ان يقول العاض ريد
 حكمت عليه بكذا وهو ارباب ان يكون السمع واردة التخصيص تفصيل
 لا انقضاء بل الحذف محقق للحوار التزويد صريح لان المراد بمجموع النسبة

السماع

وارادة المحقق انما العلم به مطلقا فان لم يكن عام السند الى
كل سند العلم بان لا يكون في المقام الذي يورد صالحا لان بسبب الى
متعد وسواء صلح له في نفسه كوقام في المقام الذي سبق فيه ذكره زيدا ولا
كوقام في ما يشاء جاز حذف السند اليه لا تفهمه وان كان عام السند بان
صلح في ذلك المقام لا تنسب الى متعد ولم يرد خصصه كخير من هذا القائل
جاز لا تفهمه واما اذا كان عام السند في ذلك المقام واورده خصصه فيه
معموس لم يحذف ولا سعا العلم به لكن ان رجح الخبر في سماعه في التعبير
ذكره مثالا يوضح انه اراد عموم السند عمومها في نفسها لكن مراده ما ذكرنا
بدليل انه في شرح المفتاح بعد ما ذكرهما والمراد عموم السند الى كل سند
الذي ان يصح في تلك الحالة اسناده الى كل واحد مما يصح انصافه في نفسه
واسناده اليه فانه في ما قال الفاضل المحشي ان يكون السند غير عام
اي غير صالح في نفسها لا يورث منه فده فيه به خصوصه حاصلها اختصاص
السند بشئ معين فلو حذف السند اليه ففهم من اختصاص السند
به انه المقصود كما في خالف ما يشاء فاعلم بما يريد وكذلك كون النسبة
عامه مع عدم ارادة المحقق في نفيه مخصوصه دالة على ان السند
الذي جمع ما يصلح له السند كما في قولك خبر من هذا الفاسق فكيف
يكون اسنادا من العلم به من الخصوص من تفصيل لا سعا العلم به
مطلقا مع ان لها افراد اخر مثل تقدم الذكر في السؤال وبغيره
وقبل مراده فيكون ذكره واجيبا يعني ان مراد المحقق بالاعراض

حيث قال كان ذكره واجيبا لا رجحا والحال المعصية ما يكون مرجحا
لا موجبيا او مراده فيكون ذكره واجيبا فلا يكون مقتضى الحال لانه
مما لا يريد على اصل المراد فاذا كان ذكره واجيبا لا يكون زائدا على اصل
المراد والحال عن الاول ان الحالة المعصية اعلم من الموصوف والمركب والمراد
منها هو الاول وعن الثاني انما لا نسلم انما جاءه عن وجوب الذكر وكونه
مقتضى الحال من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة كما قال المحقق
فما سبق وان كان المحاطة مسكروا من توكيده بحسب الابكار
وذلك لان العرض من الاخبار كما مر من فائدة المحاطة اعلم ان منها
ثلاث مقدمات سوف هي المطلوب على امر من مهمها وهي الاول ان كلا
من حكم الخبر المسمى بقاعدة الخبر ولازم الحكم المسمى بالارم فائدة الخبر علم اليقين
ان احتمال حكم الحكم متى كان السند كانت الغاية في سائر الحكم والاعلام
افرى لان تأثير الاعراب والاعتد في السند وحصول العلم والكمال
وزوال الجهل والنقصان في اكثره ومتى كان الاحتمال اقرب كانت الغاية
اصف لعكس ما ذكره الثالثة ان بعد الحكم في نفسه وباعتبار ما يرجح
الى ذاته انما هو حسب خصوصية السند الى حصول السند اليه والسند
لا يشاره الى السبب وشروط وخصوصيات وقود اكثر ما يوقع
في المطلوب على الامر من فلان المطا ان يعرفه لا فائدة المحاطة اعلم فائدة
واذا علم ان احتمال حكم الحكم متى كان السند كانت الغاية في الاعلام
وان بعد الحكم بحسب خصوصية السند الى حصول السند اليه والسند فطامه

ان كمال المحقق هو المعرفة علم قطعا ان معرفة لفائدة المحاط انتم
فائدة واما توفيقها على الاولى فلان مضمونها لا يخص حكم الجزئية بمعنى فائدة
على سبيل لارام فائدة كمالا يخفى على المعامل فلو ابقى الحكم المأخوذ من
على ظاهرهما لم يستقيم ظاهره اطلاقا من علم الحكم او الاستقيم الكلام وسبيل المأم
قطر وجه بناء الكلام على كون الا لازم حكما وان صحت على السمع والتكبر
وان امكن ان يخص بالوصف اه قال المحقق الى فيه نظره لان ما ذكره
منها لا يعنى معرف المسند اليه بل لا يعنى المعرفة عاينه انه يعنى
و هو اعلم من المعرفة ومعنى الاعم لا يخفى ان يكون مضمونا لا يخص بل هو
قالوا افهوا اذا كان المقصود بعين المسند اليه عند السامع او احصاه
معنى في ذهن السامع لكان مقتضيا له ان يشار اليه بغير ما اشار الى
رفع قوله لا يقتضى معرف المسند اليه بقوله وكلما اذاد المسند والمسند
اليه الى قوله وهو المعرفة لانه كمال المحقق اسارا الى دفع قوله
بل لا يعنى المعرفة عاينه ان يعنى المحقق الى بقوله والتكبر وان
امكن ان يخص بالوصف الى معنى ان الحاصل من خصص التكبر انما هو
اصل المحقق بمعنى التميز عن الغير وهو ليس مطلوب والمطلوب كمال المحقق
وهو ليس بحاصل في نفسه بل في المعرفة لان المعنى فيه ما داخل في صفة بخلاف
التكبر فان المعنى فيها مستفاد من الخارج ثم المعرفة يكون على وجود
مساويه عدد ادفع ما يعرف من غير الشرح على المعنى ما في بيان ان
كل صنف من هذه الاضافات سببه ما هو لا انه في بيان تعريفه بالاضمار

وعنه فكان الصواب ان يقول اما يعرف بالاضمار فلان المعام للمعكم الى
ووجه الدفع ان المعرفة مع ما يكون مقصودا او يتعلق به غير ض كذا
يكون على وجود متفاوتة من الاضمار والعلمية وكونهما يتعلق بها اعراض
بمصلحة عاينه الا يكون لبعض منها خصوصيات اخرى من حالها ضمنها فحق
البيان ما ذكره المحقق لا ما يوجب المعرفة وعدم المعرفة كونه اعرف
المعارف سببا عام كمنه ان ساء انه تعالى لم ان اعرف والمصنف
المعكم المحاط لا يستحال الاستنباه في الاول ولكنه في الثاني ولهذا اراد
المعنى من الالهيته وقد يترك الى الخطا مع معنى ان الخطا كان
او كانا معين وصي العيان مع او يقال حاطة وهذه الخطا له لا حاطة
مع والخطا مع صرح به في شرح المغناح قوله الى غيره اي مما لا هو صها
الى غيره من كاستعمل الى طريق التحقيق قوله على سبيل البدل اي دون
الشمول اذ لم يوجد في القرآن ولم يفعل من العرب الموثق بعرض بينهم خطا
عام بصيغة الجمع فلما كان المتيقن صفة الافراد و احصا سبيل البدل قوله
وليس اليه به عطف تغسري لقوله ساءت فعوله للمعنى العموم متعلق
بقوله فلا يترك محاطا بعينه لا العمول مخرج في صوت الخطاب لغا والمعنى
لانه معنى ان يكون الاضمار في صوت الخطاب لا يصل ارادة العموم وصوت
الخطا ساء العموم فاني يكون سببا عليه لا يحسن ان الموجبة الذي احسان
الشعر بعد لفظا ومعنى بل الوجه الحسن الرقيق والوجه الدقيق
ان يقال انه متعلق بمجموع قوله بل ساء ان اكرم الله او احسن في خبره

في صورة الخطاب فان المراد بالعموم في قوله ليقيد العموم بالخطاب والاول
مطلق العموم منهنما امر ان الاول العموم والثاني الخطاب والاول مستفاد من قوله
ان المراد ان الكرم الله او احسن من قوله مخترعه في صورة الخطاب ولا يقرر في الاول
ان المراد بصورة الخطاب ما جرد عن معناه فقصده الى العموم اكتفى في الثاني بان
تقدير قوله شعرت بذلك الى الوصف الذي اختار لفظ المفتاح حيث قال
فلا يرد في خطا معناه كما انك قلت ان الكرم او احسن اليه فقصده الى ان سوء
شاملته لا يخص واحد دون واحد فان قوله فقصده الى اقره عمره قول المصنف
لنفيد العموم وظاهره متعلق بقوله فلا يرد اذ لا احتمال بغيره كما في عبارة المصنف
ابتداء اي اول مرة واحترز به عن احصائه اه الظاهر ان الموصول
والعرف بالاضافة اذ لا يرد بهما المعهود والخارجي والمعرف بلام العهد والخارجي كالمفرد
الغائب في الاحصاء ثانيا لئلا يوقع كل منهما على تقدم الذكر كقوله او تقديره افا لا اول
ان يحترز بهما البعد عن هذه التثنية ايضا ولا يستدل بغيرها الى ما بعده كما
فعله والعاصل المحش قد جعل الثالث ههنا من فصل المضمر واستدركه الى قوله
ابتداء ولم يفكر الاول بين وسنسمح منه ومن الشارح في عدة مواضع ما لو
السورة من السلاسة فلما عد النبي ان ذكر العوا الى امره اشار
الى المنع اولاه لا سلم ان الاسم المحقق محقق في العلم لكون القيد الا
معسا عن الاولين انما يكون مختصا به لو اريد بالاحصاء الاحصاء
الوصفي وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون العلم منه ويشتمل على الرحمن والجنس
المخصص في محقق طرح البعد الاول بالاحصاء الاخير وما فيه من نوع ضعف

وما فيه من نوع ضعف لان الخناز ان الاختصاص وصف خرج ثانيا
بان المنصوص بالقبول والتفريع في العالم اختاره لكنه ليس نيام لان النوع
الذي ادعاه ممنوع فان قوله ابتداء على تقدير كونه بمعنى اول يخرج الامور
المذكورة كما عرفت انما هي حادثة الى حمل على معنى سفسه حتى يكون هذا
معناه معنى قوله باسم كخص به ولو قسم ذلك لا يكون اختراعا على سائر المعارف
قوله لان اللفظ لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل في معنى
ممنوع فانه كلام مرجوع والصحيح ان كلامه من المعارف سوى العلم وضع لمعين
لكن بوضع عام يعرف في موضوعه قوله وبعد اللسان التي اي بعد الفقرة
والكبيرة فان اللبب يصغر الى معنى بعد الايكاب الى التكليف المحلوف
والاخر على المصنف في الوجود ما ذكرناه اولاه كعق الغرق من ما ذكرناه
معهم من ان معناه اول زمان ذكره وليس ما اختاره الشارح المحرر
من ان معناه اول مرة ان المسند اليه في الاول المذكور مرة واحدة
في زمان واحد لانه فان اول زمان فمعنى اول زمان ذكره الطرف
الاول من الزمان الذي ذكره في المسند اليه ومعنى باق زمان ذكره الطرف
الثاني من الزمان الذي ذكره في المسند اليه كقوله ما اختاره الشارح فان
المسند اليه منه المذكور مرين في زمانين مرة بطريق العلم واخرى بالجنس
كقوله هو الله احد الى قوله ثم جعل علما للذات ذنب صاحب الكتاب
الى ان الضمير للذات والله احد صمد صمد ولا يخفى انه اذا جعل علما لا يطر
قاعدة في حمل الواحد عليه ان يكون بمنزلة ان يقال زيد احد ولا سكر

في انه اصل الاسم واما اذا اريد به المفهوم الكلي فيكون سبغا عليه قولنا
الواحد له انه او المستحق للمعصية احد فالظاهر ان هو مستبعد جبره الله
واحد يدل من الله او حرمه حر اذ روي عن ابن عباس رضي الله عنهما
قال قالنا ما محمد صنف لنا ربك الذي ندعونا اليه فقلت نفعني الذي سألته
عن وصفه بولده وبكسر ان يدع بنا ان قلنا بالفرق بين الاصله ومعنى
احد به انه احد في الذات اي لا كسب فيه اصلا والافغني وحده ان يسمع
ان شاركه شئ في ماهية وصفاته كماله في مظهر فابده الجمل ومنه
قول صاحب الكشاف ان الله محصاه لانه ان يدع فانه ياربنا
من مظاهر عبارة الكشاف انه اسم بمفهوم العبودية بان مراد بالمعصية وحق
سبغ مفهوم بل ما صدق عليه وهو الواحد الذي لا اله الا هو او تعظيم
او اثاره كما في العار الصاكيه الله علم سبغ عدج او دم مقصود
قطعا والكثرة علم صدرت باب او ام او ابن او بنت وما عدا مما من الاعلام
سبغ اسمها موصوف الاعار بالصاكي او دم سبغ للمخصص بل للكشف
والموصي عم الكثرة قد يكون كالانجاب حسب الاصل على المدح كالي الفضل
والي العالي والى المتعاضد وعن الذم كالي الفضول والى البشرو والى الجبريل
والى الحسن فينبغي ان يعرف الله اسم الله تعالى وكل شأنا لا كسب
او كسبه عن معنى يصلح له الاسم كواو اوب فاعل كذا او في التنزيل
منتهى بدى ابي اوب اعامل او لا بخوله اوب فاعل كذا ثم قال وفي السبغ
منتهى بدى ابي اوب اعامل او لا بخوله اوب فاعل كذا ثم قال وفي السبغ

قال في الانجاء وما ورد صالحا للكتابة من غير باب المسند اليه قوله تعالى
سبحنا لصاحب المعراج حين اوردته مثالا للمسند اليه وان احاط به في
موجبه من الاول ان لفظه به مجمع في المعنى والثاني ان التمثيل فانه يكون
المعام معام الكتابة اعلم ان اسم ابي لهب عند العربى وقد عدل عنه الى الكنية
ومن القضاة بالمعزة عند ارباب العرب ان اكثر السكبة للسوء والكثرة
وذلك الكاف لم يرد من اسما فلا بد من السوء وقد ذكر له وجوه منها
انها قد يكون لغرض اخر وهو سبها الكتابة عن كونه حرمها وقد سارح
بوجه يحتاج الى التحقيق فنقول وبالله التوفيق الكتابة على ما ماني ان يذكر
لفظ ويراد لازم معناه مع جواز ارادته معه فانه يذكر اوب لهب اريد
بجنتي وهو لازم لملا سبب الله وهو معنى الكسب اما الزود له فلان السبب
المطلق وهو الكامل الخلف لهب جبرته واما كونه بمعنى اللفظ فلا يرد
في الكنية المعاني الاصله حتى يكفون او لا ديم ومعلومهم بما يدل على
معان مستحقة بتقاء لون بذلك ومن البصر في ملاحظة المعنى الاصل
في الكنية قول الشاعر قصيد ابا النجاشي كس كى اراه سوق كان يدى
فلما ان الله رابن فتردا ولم ارم من سبه ابنه الله فان حصل ملاس
الله لم يسمى الى لهب له واعا هو معناه المجازى فكيف يصح الكتابة
عليه قلنا سحج في في البيان ان المجاز قد يكون مسدا على الكتابة والكتابة
على المجاز لا يابح من الجواز وما يدل على ان الكتابة انما هي بهذا الاعتبار
اه ومن بعض شراح المفتاح الى ان الكتابة قد باعتبار ان ذلك شخص

انه جهنمي سواء كان اسمه بالجهنم او زيد الوعد او غيره ذلك فان اراد ما يفهم من
ظاهره بان تعطي النظر عن ان الصواب يكونه جهنما انما هو في ضمن ما يشتهر به
من اطلاق اسم الى له من علمه في ذلك خارج واراد بلا منته ولا يفرده على رده
ما اورد الفاضل المحنثي من ان الشخص لما كان مشهورا بهذا الاسم ولم يفرده لكونه
جهنما صار كونه جهنما بما يفهم من هذا الاسم في ان يكون كناية عنه بخلافه
فذلك من اجل فانه لا يفهم منه ذلك المعنى وان اريد به ذلك الشخص بعينه والابعد
في ذلك اذا اطلق على اسماء مهم منه كونه جوادا او اذ بقية عنه هذا الرجل
لم يفهم قال فلانهم شرطوا في الكلام ان يكون المقصود بالذات ومناط
التعريف والاثبات هو المعنى الكائن في والمعنى الاصل وسلك الله والقرام
كون الشخص بهما وسبيله ووصف كونه جهنميا هو المقصود والمناط بعينه
فوقم السعد لما ثبت من الفعل عن وجه العدول عن الاسم الى الكنية قد مر
وجب ان يعلم ان الالهيه انما يستعمل منها من عند اولادها ومن
الله بعض سراج المصباح انك اذا قلت ربي اليوم الالهيه وارون كافر
جهنميا غير من سمى به لا يشتهر ابي لهب من هذا الوصف يكون من مد العسل
الصالح في هذا العلم ان الالهيه اسم عمل منها في شخص المسمى به لا مطلقا بل يستعمل
منه الى جهنمي بواسطة معناه الاضافي على ما سبق كحقيقة كما ان طول النجاد
يستعمل في معناه الموضوع له لا مطلقا بل يستعمل منه الى طول القاصر ولو استعمل
منه اللفظ في غير معناه لا يشتهر ما رسمه به هذا الوصف يكون استعاره
لانه اسم عمل في غير ما وضع له العلاقة المشابهة مع غيره بنية مانعة قطعه ان

29
قول الفاضل المحنثي ان قوله وحسب ان يعلم ان الالهيه انما يستعمل في الشخص
المسمى به يستعمل منه الى جهنمي يدل على ان الكلام باعتبار الوضع السامي اي
العلمي دون الاول الى الاضافي والكل وجه اما الثاني فما اوضحاه واما الاول
فما ذكره من اهم مدعيه من في الكلي المعاني الاصلية بما لا يليق ان يصدر
منه عن مدعيه او اهم اسماء اوده او التبرك به اه قبل تركه لفظ
الاهام او اوده الهاما بالاعلام اولى بالاسند اذ التبرك قوله كالتساول كونه
سعد وسعد في دارك والنظر كونه السعال في دارك والسجل كونه
ردي فعل كذا عند مقام قدرته تدل على ذلك قوله وغير ذلك كالتنبيه على عبادته
السامع بانه سميع عند المسند اليه الا باسمه الذي يخصه ولعل وجه اخصا
منه الاشياء بالعلم انهم لا يظهرون انما بالاسم الذي يخص المسمى من
جميع الوجوه ثم الموصول وذا اللام سواء في الهمزة في نفس
الموصول اعرف من ذي اللام كما هو معم ولو كان الموصولان اعرف من مدعيه
وقوع صفة للمعرف باللام وقد وقع حيث جعل الذي هو محسوس صفة للمعروف
وقد مر في موضع ان الموصوف لابد ان يكون اعرفا مساويا واسما
اعرفه ذي اللام من الموصول فظاهر معناه المساواة وعرف المضاف
كعريف المضاف اليه مع ان التفاوت المعبر في المضاف اليه معتبر في
المضاف بلا تفرقة ويعلم حكمه من حكمه هذا عند سبويه واما عند المبرر فان
تفرق المضاف انقض من تعريف المضاف اليه لانه ليس به وجه
مدعيه اه من باب الكوفون ان الاعرف والعلم المصير المسمى ثم اللام

ولعلمهم نظروا الى ان كلاما من الوضع والموضوع له خاص في العلم بخلاف سائر
المعارف فان الوضع فيها عام وان كان الموضوع له خاصا وعنده ابن كيسان
الاول المضمر في العلم بالاشارة ثم لا واللام ثم الموضوع وعنده ابن الشراح
اعرفها اسم الاشادة لان معرفتها بالعلم والعلم ثم العلم ثم العلم ثم العلم
وقال ابن مالك ضم المنكلم في العلم الخاص الذي لم يتفق له مشاركن وصحح الخط
جعلها في درجته ثم المصير العاقل من اهمام اي الذي لا يشبهه معرفة ثم المشار
والمتبادي ثم الموضوع ودو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه لانه
موضوع للانسان لا يخفى فيه اما اذا كان موضوعا للجنس فظاهر
واما اذا كان موضوعا للجنس المفرد المنتشر فلانه يكون مطلقا فيجري
عن القيد والمخصص لان المطلق هو المنفرد للذات دون الصفات لانها
ولا بالاثبات لعدم علم المحاط بالاجوال المحصورة سوى الصلة اراد
بالاصطلاح معنى الصلة فان الصلة هي ان يكون من الاله والالمقصود على
موصولها ولو غير صنف والالم يحصل التفرق بها لانه انما يحصل بالمضمر ولا
يغير بالمتشابهة وقد صنف ذلك في موضعه لعله من هذا الكلام ويذكره
وقوله لما استشعر ورود المنع على قوله لعله صدق من هذا الكلام مستندا
بانه قد يقال الذي كان منكلا لا يعرفه او الذي كان مع زبد اسس
لا يعرفهم وبغير قايده بعد سها دعه موله ونذره وقوله يعني ان مثل
ذلك الكلام مارة يكون قليل الجدوى واخرى فليقل في نفسه فيكون مطلقا
بالعدم اي نفيه الفرض المسوق له الكلام لما كان الفرض المسوق

له الكلام هو المقصود الاصل بالكلام وكل من المسند اليه والمسند
انما جئنا به لافادة ذلك المقصود وكانت الصلة صدرا زادة معرفة لكل
من ذلك المقصود والمسند اليه والمسند كان حمل التفرقة على معرفة
العرض اولى من حمل على معرفة الساقط ولهذا حمل الشارح التفرقة على
ولم يرفع الامر من فلسا على فان من لم يرفع على المراد قال ما اراد
ولقد نثرنا مع الفواة بدوهم النهر بالذلو في البئر خربكم بالمتن
ومعهم هناك كتابة عن مرافقة لهم واماعة لثانهم ساسب الاربعة
واسامها الراعي والشمع معنى الشارح اي السمع المتخاطب للخطا الشارح
وعصادة الشيء ما يعجز عنه والمراد بالحاصل والحلاصة وذلك اشارة الى
ما يلعب من اللذان وفي تشبيهه واللام على وزن الكلام وبال الاثم والمقصود
اظهار انه امة على ما فرض منه ولقد صدق فيما قال او من المتخاطب
على صطاء منه السب بفهم من الصلة بحكم العرف والاستعمال كما صح
به الشارح وانما نسب الى المقصود لانه الاصل في الكلام وانما جئنا به لافادة
لازاله ايهام فيه ويمكنه الحال في سائر الاعتبارات ان الذين
سروهم اي نظنواهم وجه تفسيره ونهم وتظنواهم ما ذكره النخاعة ان
الارادة اذا كانت من الغير لا يكون حاله عن عدم الجزم غالبا فيلزمها الظن
فيكون نفيها بالارام اي الى غير نفيه يقول علمت مد العمل على وجه
ملكاه وكل هذا التفسير فخر من كلام صاحب النبيان حيث قال
او ان تومي الى وجهها الجبر الذي تنسبه عليه وذلك بان ياتي وذلك

بان ما بالصله على وجه يعرف منه وجه بناء الجبر على سبيل الارصاد واما
 شارحه بعد ان قسم سبيل الله احد من المعنيين بمعرفة وقايق المعراج
 ومن ثم صسطوا في المستشهدات وعلى هذا ينطبق جميع الاسان المستشهد
 واعترض عليه الفاضل المحشي اولاً بان بعض اسناد اركان لعط البناء لان الذي
 لطرف واصحابه محله هو الجبر نفسه لا سواه واما ما ان لا ما للمعنى
 لا يكون درجته اي وسيله الى التقظيم والاثانة وسائر المعاني المتفرقة
 فان كون الصلة مثلاً في قوله تعالى ان الذي سمك السماء كذا يوم الى
 ان الحشر عن الموصول من حسن الساء لا مدخل له في السعظم الا ترى ان
 لو قيل بي لما بينا الذي لا سمك السماء كان عظيم شأن ساء السب
 ما هذا لكسبه ولا فاق به المعنى اصلاً فالسعظم باس من ذكر الصلة
 لا من اعمها الى حسن الجبر وس على ذلك سائر الامثلة ثم قال في
 ان يفسر الوجه على الجبر اي اساده المسدء وربطه به سواء كان
 على ثبوت الجبر في نفس الامر ولا فاقا ان سبب ثبوت الدرجات
 وعلة ما علة على اسناده الى الموصول وساءه عليه وكذا الكفر بانعكاس
 الى الدر كان والجواب عن الاول ان المراد من الجبر المحشي كما قالوا في
 العلم بمصوارة الشئ في الفعل ان المراد الصورة الحاصلة فيه فيكون
 كونه قد ذكر الموصول بسببها على انه مع كونه صفة يستلزم اضافة
 الى محله الموصول وكما لو افي معرفة الوحدة سبب عدم الانقسام انه
 سبب على اربا من المعاني الفعلية لا اعتبار بالامور العسدية وهذا كما

اعا الموصول اذا كان مسند الله الى الجبر من حيث انه اذا المسكلم له وبناء
 اياه على المسند الله قال الى وجه بناء الجبر ولم يعل الى الجبر ولهذا اراد
 صاحب البيان الذي سببه عليه ما كذا لا يعرف من اعط الساء وسببها واد
 ما تواتر عليك بلا صفاً ظهر لك ان لا يفسد في العباد ولا اسما والحو
 عن الثاني موقوف على تهديد مقدمة وهي ان مدار هذا التقن واسا
 قواعد كما صرح به اربا على اعتبارات ادوية وحكميات العدة لا يفي
 لعاب الدوق ان تغلدا صحت ويعدى اربا مثلاً ادا قالوا حاصصة الاشياء
 الا من خصوصية كذا كذا تغليد مع ولا يعمل من الدحل في هذا الفن ان كالم
 ولا سمع مدان نيكه ونظيره انهم اعط وعبر اذا استعملوا على سبيل الساء
 ترى بعد هذا على المسند كالا لازم صي قال الشيخ في دلائل الاغراض وانت
 اذا نضجت الكلام وحدت هذين الاسمين بعد ما ان ابد على الفعل اذا
 مضى بهما احد المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم بهما ادا لم يعدا لو
 فعمل كذا ثم لك او غيرك راب كلاما مفكوباً عن جسمه ومنبراً عن صورته
 وراب التفظ قد ساء عن معناه وراب الطبع ما ان يرضاه هذا كلاً
 وارب حرم ان من سب من اربا العن اذا الكبر وجوز ان يستفاد
 ذلك المعنى منها اذا اضرا لا يعمل منه ذلك بالضرورة اذا عرفت
 هذا فنقول لو قيل بي لما الذي سمك السماء لم يكن تقظيم شأن بناء
 البيت باقياً اما كلام صاحب التبيين قط لانه بعد ما فسره وجه بناء
 الجبر بما مر قال ثم يتفرع عليه اعتباران رجا جعل درجته الى التقريض

الى اضره واما على كلام صاحب المعراج فلانه ذكر لفظ الحشر وهو مصفى التافه
قطعا لا لعال اعلاورد الكلام في الجملة الاسمية وذكر بناء للجنة دون اثبات
المسند لكونها على النظم الطبيعي من عدم ذكر اللغات على الصفة لانا نقول
من النظام المكتشف ان مثل صاحب المعراج اذا اراد تمهيد قاعدة
من قواعد علم المعاني او رد في قدر اراءه في الامثلة على كثيرها بل يصح ان
لا يكون لذلك القيد دخل في تمهيد ما بل يكون محلا لها لا خراجها بطريق التخصيص
من النعيم الى التخصيص محذون الاسماء واردة على النظم الطبيعي كذا
قد روي اسم غالت وروا اي اهلك وازالت جنتها الى الكا
فه اما من غير تحقيق الحشر اي اعلا الى ان ساد الحشر عليه من جنس
العداوة والنعصاء وعدم تحقق المودة والاخاء على ما يشهد به سوق مثل
بند الكلام بلا صفاة ثم قد يدب للمحا طمس على الحفاء في ظنهم ذلك وليس من محسوس
للجنة في شئ اذا ظنهم اخوانا لا تخفى كوسهم اعداء وسوق الكلام
على من وجد الراي عند المصنف لان ذكر التفرع واسم الاشارة
للمعرب في قول يفرع على هذا بعد الاشارة للمعرب في قوله او ان يوصي
تلك الى جعل المسند الله موصولا لا يدل دلالة ظاهرة على ان ما حصل
ورعه الى ما ذكره فاعلموا الاعاء الى وجه البناء لا ايراد المسند الله
موصولا نتيجة ثان بالبادية معنى فرد من نوعي الضال
والسليم مشهورين في النادرة يكون ما بينهما معا للبدو من الخالص
اذا حسا ما حصره الجامع اسنادا جعسا الى الجامع مجازي تبعا

حاشية اي حال من الاحوال التي لجميع لها وهو ان يد على اصل المراد الذي هو الحكم
اه قال الفاضل المحشي في بحث لانهم ارادوا بالبناء على اصل المراد المعنى
بالبناء على المعنى الوصف للفظ بغير عن المتصور ولما المعنى الترابيد على معنى لفظ
اضر يمكن ان يعبر عنه به في هذا المقام او ربما كان هذا الترابيد من المعاني الوصفية
طالع النعيرة فيكون حاشية المعاني الاصلية لا الفاظ وحواء انك قد
فيما سبق ان الكلام الذي يد في النظر ومع به التفاضل هو الذي
تدل لفظ على معناه الوصف ثم تجد كذا كذا المعنى دلالة ناعه على المعنى
المعصود الذي يريد المتكلم اثباته او نفيه ويستوى في ادائه لخاصة
والعامة ويمكن ان يعبر عنه بلفظ اضر مثلا في قول الشاعر لم يبق بعد
شمس نهانا الا وجه لسر من حيا العاط ومعان وضيفة لها
ثوان يستوى في ناديتها البليغ وغيره ومن هذا الوجه حسن المعاني
المعواي التي يمكن ان يعبر عنها بالفاظ اضر اصل المراد والمعاني الاول
المعبر عنها بالفاظ بالفعل ايدة على الاصل المراد وكذا اسم الشيخ
النظم سر من معاني الخوف مما هي الكلم على حسب الاعراض التي يضاع لها
الكلام وقد مر في مباحث الفصاحة والبلاغة زيادة تحقيق هذه الكلام
فليس اصح ثم نعم يد على الشارح الحشر ان هذا القدر من الزايد
على اصل المراد لا يجتاج في معرفته الى علم المعاني كما ذكر في المعراج وروى
قالوا اني اني يكتفى بالجواب الاضرة كما اشار الله صاحب التبيان حيث
قال ورا بغيرها كونه اسم اشارة وذلك لبيان حال المشار اليه المحسوس

في بعده وبوسطه ثم ينفرد عليه اعتبارات عقبة المشار اليه وهو
 الذي يؤمنون انه لا يحصل المراد بالاوصاف التي يكون المشار اليه
 من اجلها جديرا بما يبرهن على المعاني القائمة بالغير كما انه عليه السلام يقول
 من الاعاء بالعيب لا بها التي يسميها المشار اليه ويكون من اجلها حدس
 بما يبرهن بعده اي بعد اسم الاشارة لا النفوت المحو لان المشار لا يغيرها
 بالذات كما لا يخفى على المسائل فظهر ان قول الذين يؤمنون ليس من جملة
 الاوصاف فان قلت سمناه لكن اي سر في اجتناب اشارة لسان المشار
 اليه الذين يؤمنون على المعنى فقلت السر في السند على المقصود ووضوح
 الابهام بخلاف ابتهاء فانه لو قال عقبة المشار اليه وهو المفعول ليعلم
 ان المراد بالاوصاف المذكورة في هذه المقام هي النفوت المحو لما
 تقرر ان الالام بوصف بالموصول وان امكن زوال هذا الالام بالبال
 الصادق فاضمحى ما قال الفاضل المحسني ان المسبب وهو المفعول
 لان الذين يؤمنون من جملة الاوصاف كما صرح به في قوله من الاعمال
 بالعبد والحمد من هذا الفاضل انه سجد يقول الحمد من الاعمال
 بالعبد وهو محال وبالا لاي يعرف المسند اليه بالالام اعلم ان
 الماهية قد توجد بشرط ان يكون مع بعض العوارض كالانسان
 بعبد الوحدة فلا يصدق على المعنى وولسمى الماهية المحلولة والمهنة
 بشرط شئ وقد يوجد بشرط التجرد عن جميع العوارض ويسمى المحرور
 والماهية بشرط لا شئ وقد يوجد لا بشرط ان يكون مغايرة او جردة

بل معنى كونه ان تغايرها العوارض وان لا تغايرها ويكون مقولا على البعض
 وعلى المجموع قال المعارف وهو الكل الطبعي والماهية لا بشرط شئ واما المجموع
 المحرور من الماهية والتشخيص فهو الهوى لا الماهية او اعرف بهذا
 فمقول البعض المحقق من اهل العبد ان وضع الالام للمعروف
 ومعناه الاشارة والنقص والاشارة اما الى ما صدق عليه
 الماهية كخصوصه فزاد او قدس او كثر وسمى العهد الخارجي واما
 الى الماهية فاما ان يعرف من حيث هي وسمى يعرف الجنبس والخصف
 والماهية والطبقة او بعينه من ذلك حسب كعقبة في ضمن فزاد وسمى
 العهد الذهني او من حيث كعقبة في ضمن جميع الافراد وسمى الاسم
 فظهر ان الاصل عندهم هو العهد الخارجي ويعرف الجنبس بمعنى المعروف
 حصصه فاما على العهد اذ وجد سبق الذكر حصصه او حكما كما
 سمي والاعطى يعرف الحسن سواء كان المكمل هو صفة الجنبس
 او العبد المتشبه منه على اختلاف المذهبين واما العهد الذهني والاسم
 في فروع يعرف الحسن كما يشاء في غير ذلك فروع اخرى كادعاء
 العبد فهو البطل المحامي وادعاء الاشياء عدول المعرف كونه
 والكل العبد كما سمي في احوال المسند واما الاصوليون والاهل
 عندهم هو العهد الخارجي لانه حصصه المعاني وكمال التبرع والاعرف
 لان الحكم على بعض الحصص بدون اعتبار الافراد فليس الاسم
 حد او العهد الذهني موقوف على وجوده فربما المعصية والاشرف

من فروع معرف الجنس كما ينبغي ان يكون له فروع اخرى كاداء العينة
 هو البطل المحامي واداء الاستشهاد هو المفسر من اطلاق حيث لا
 في الخارج خصوصاً في الجمع فان الجمعية قد نبهت القصد الى الاخر ولا
 للجمعية من حيث هي فان امسح الحمل علمه يحمل على السدحازاوان كان
 المعرف جمعا حتى سطل معنى الجمعية ويصح ان يراد به الواحد كما في الاثر
 النساء فليكن هذا على ذكر منك فان لا نفع في مواضع الى المعهود الى
 لكنها ظالم سلك على العوارض واللام ينق حصة بل يكون الحكمه نفسها فساد
 في العباد و جعلها عنها وضمه كان راجع الى المعهود ولهذا ذكر
 والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية اه الكناية كما نقر في موصوف
 لانا اقسام الاول المطلوب به غير صفه ولا شبهة فمنه ما هو معنى واحد
 وهو ان يتفق في صفة من الصفات الاحصاء موصوف معين
 وذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاربين لكل
 اسن محم والطاعين كالمع الاصقان فان الصنف للحد وكالمع الاصقان
 معنى واحد كناية عن القلوب وما تحت فيه من هذا القبيل فان البحر
 من الصفات المحصية بالذكور كما هو في الشرح قد رفا بعضهم قد رفا
 وصحة هو في قوله وهو مستند اليه راجع الى الذكر في قوله والذكر اشارة
 قوله الاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى المراد بنفس
 الجمعية هو الحكمه لا بشرط شئ التي هي اعلم من المخلوط والمجردة وهذا
 قال من غير اعتباري صدق علمه من الاخر او فان عدم اعتبار له بغيره

لعدم ومنه اي من مسئ الام التي لا اشارة الى نفس الجنس الام
 الداخلة على المعرفة فان المراد بكل من الانسان والكلمة هو الحكمه
 من حيث هي لا المخلوط والا لا يمنع صدق على المجردة ولا المجردة والا
 لا مسع صدق على المخلوط وهذا معنى قوله لان المعرفة للماهية اي من
 حيث هي وقديان المعرفة للماهية لواء من الاخر او
 فان قيل كما ان له ما هي الصالحية له كذا الانسان نوع والحيوان جنس
 مثلاً فلما ذاك ايضا من فروع معرفة الجنس كغيرهم لم بعد واما منها ولم
 يلتفتوا اليها لغيرتها وقد استعملها سببها بالنظر الى الاحكام
 معنى يطلق المعرفة للماهية الذي موضوع الحقيقة اه وصف
 المعرفة للماهية الحقيقة بالذي هو موضوع الحقيقة فخرج عما علم ضمنا
 في جعل المعرفة باللام لا اشارة الى نفس الجمعية سيما للمعرفة
 باللام لا اشارة الى المعهود من كون المعرفة حقيقة في الجنس فلا يبا
 حوله الا في فاسد موضوع لواء من احاد جنس لانه منك ولا بعد
 ان يكون المنك موضوعا لشيء والمعرفة لاضر وسبباني عن و
 سبب اجبارة كون المنك موضوعا للمعرفة والمنشئ ان شاء الله تعالى
 ان المتبادر من ظاهر قول المصنف وقديان لواء كما كان كون المعرفة
 للماهية مستعملا في ذلك الواحد بان يكون المراد به مجموع الماهية
 والعوارض حتى يكون من مسئ اطلاق العام واردة الخاص محصية
 ولم يكن كذلك اوصى بالامر يد علمه حيث من اولا بقوله يعني بخلق

المعرف بالام المتعريف للصفة الى قول على ما ذكرنا وصقنا ثانيا بقوله وحده
اه وفوق ثانيا بقوله والفرق بينه وبين النكرة اه واورد السؤال
والجواب رابعا بقوله فان قلت المعرف بالام للصفة وعلم الجنس اه وحاصل
الكل ان هذا من قبيل إطلاق العام وإرادة الخاص لا خصوصه بل باعتبار وجود
في ضمنه ومطابقته له وسيسمى في اضر المفعول ما في هذا المقام من
الاشكال في التقدير باعتبار الوجود فان قيل المفروض انه انما أطلق
على الفرد الموجود وهو ما في التقدير فكيف يصح السمع بغيره المراد
بالفرد الموجود الفرد المنتشر لا المعنى الشخصي فصيح اعتبار التقدير
وكذا المراد بالواحد في قوله فإطلاقه على الواحد وقوله واذا أطلق على
الواحد الفرد المنتشر فاصد موضوع لواحد من احاد جنس
هنا مندوب بعض النجاة واستر احتجاره ان راي ائمة هذا الفن قد بنوا
كثيرا من اللطائف على كون اسم الجنس حاملا للمعنى الفردية والجنس كاسم
ان شاء الله فلا جرم فهم به والله اشارة بقوله اي الى كونه
الجردودي بالام بالنظر الى الفردية سواء وان كان في المعطوف
علم احكام المعارف يصح اكثر بالاكلام فلا ساق ما ساقى بعد النظر
ساعطى معاملة النكرة كغيره فيوصف بالجميل حتى يكلفوا ما يكلفوا
حيث قالوا ان المصور في الذهن معتبر في المعرفة دون النكرة وقبل حيث
اولوا بالمعارف ما وقع صفة له من الجميل كما يشعر به ظاهر لفظ ايضا
حيث قال ثمة والمعرف بالام قد ياتي لواحد باعتبار عهده في الذهن بعد

ان قال وان كان بالام فاما الاشارة الى معروف ببيتك وبين مخاطبك واما
الارادة نفس للصفة فانه بكاد ان يكون صريحا في عوده الى المطلق بل
حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له قال الفاضل المحشي يريد علمه ان اسم
الجنس بهذه المكان موضوعا لواحد من احاد جنس فاذا عرف بالام للصفة
واريد به مفهوم المسمى من غير اعتبار لاصدق علمه من الافراد كما ذكره
فقد استعمل في جزمه معناه فيكون مجازا قطعاً سواء فهم من انك تقدر
باعتبار الوجود وانضمام الصرائ كما في نحو ادخل السوق اذ لم يفهم كما في
مقام التعريف الا ان يدعى ان المجموع المكنى من اسم الجنس والام موضوع
ماراد للصفة وضعا اخر معاملة الوضع مفردة وفيه بحث وهو انه لا بعد
في ان يوضع مجموع الاسم وحرف التعريف باذنا للصفة بوضع اخر نوعي
كالوحد الذي اثار في الملوح والحد انه معروف في الدرس الا ان
ان احد قسمي المعرفة وهو الاسم في العهود والخبار هي موضوع بوضع اخر
باذنا لكل خصوصه في المانع في القسم الاخر ان يكون كذلك على ان
عبارة ثمة تدل على ان الوضع العام معتبر في التعريف للجنس اذ جعل
اسماء الاجناس موضوعا لافراد المنتشرة فلنباطل فان هذا بحث
سسمه على كثير من المحلصين حتى هو موهومان انه مجاز باعتبار ذكر العام وإرادة
الخاص ويعتبر ضنون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشأوه
عدم التعريف بغير ما سجد بالمعط من الاطلاق والاستعمال وهو ما يقع عليه
ما عصار الخارج هذا وقد سعى لي منهما اشكال وهو الموضوع في الموقف

ولم يمتد من ذلك التعدد باعتبار الوجود ذلك إشارة الى ارادة الخصم
 ووجهه باعتبار الوجود متعلق بذلك والمعنى ولزم التعدد من ارادة الحقيقة
 لا مطلقا بل باعتبار الوجود وانضمام القرينة وسبغ من ذلك
 الاستقارة قال المصنف ودليل انها مجاز لغوي كونها موضوعا
 للمثبته لا للمثبته ولا لاعم منها وقال الشارح وهذا الكلام صريح
 في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصية بل باعتبار عموم
 فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انسانا
 او رايت رجلا فقلت انسانا او رجلا لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه
 قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال اكرمت زيدا او اطعمته وكونه
 فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا المعطوفات في جواز
 الانسان حيوانا طيور قال فليسائل فان هذا احد شتيبه على كنه
 من التخصيص حتى يوهى ان انه مجاز باعتبار ذكر العام واردة
 ونحوه ضنون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ^{منشأوه}
 عدم التفرع من ما بعد المعطوف من الاطلاق والاستعمال ومن ما يقع
 عليه باعتبار الخارج هذا وقد يبقى له مهنه اشكال وهو الموضوع
 في المعرفة بلام المجرى للجنس هو الخصم من حيث هي كما عرفت
 والمعطوف على تقرير الشارح لم يستعمل فيها بل في الخلوطة كما سبق
 ان ليس العصد الى خصم الخصم من حيث هي بل من حيث
 الوجود في ضمن بعضها والحاصل ان السالبة معان معايرة الاول

الخامسة من حيث هي والما في الخامسة المحلولة والسالبة مجموع
 الماهية والعوارض فاذا انفابت فال موضوع لواحد منها اذا
 استعمل في الاخر يكون مجازا فيه بالضرورة والثاني قد مر ان
 الاول لم يستعمل في الثالث لكنه اعترف بانه اذا استعمل في الثاني
 مع انه والثالث متساويان في المعايرة لاول فليسائل
 اشبه باللام الى الخصم لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي
 اه بل هي العبارة ايضا لغوي الاشكال السابق فان المقصود
 في الاستفراق لما لم يكن الماهية من حيث هي بل هي من حيث
 جمعها في ضمن جميع الاخر ولم يكن اللفظ مستعملا في المطلقة
 بل في المحلولة فيكون مجازا كما صرح به صاحب كشف الكثر وغيره
 من المحققين ولا شك انه والمعهود الذي في مرتبة فاذا كان
 ذلك مجازا ينبغي ان يكون من هذا ايضا مجازا فيلزم منه ان العارف
 ومسله كل مصداق الى كنهه اما حال مصداق الى كنهه لانه لو كان مصداقا
 الى معرفة يفيد عموم الاجزاء لا بغير ثبات حتى يصدق في كل زمان وكول
 ولا يصدق في كل الزمان ما كوله وهو انه لا يستلزم عدم تجزئه اه
 معنى اما حمار الشق السامي قوله لم يمتد عن معرف العهد مع الخارج
 فلما لا سلم فان المعطوف في المعهود الخارج الى فردا او اكثر مع من في
 الخارج ومعهود من الكلام والمخاطب لا كما في العهد الذي يمتد خلاف
 الخصم فان المعطوف فيها الى نفس الماهية باعتبار حضورها

في الدفن وهذا العدد من النكحة فانه غير معتبر فيها غايته ما في
ان يوجد فيها للتصور في بعض الاوقات ولا يذوور فيه اذ لم يعتبر فيها
عدمه حتى لا يكون وجوده بل لم يعتبر وجوده وعدمه اعتبارا بشئ
اعسار العدد وعرف بهوانه في كل فرداه هذا عرف من
الاسواق العرفي والمعهود الخارج فان المراد في الاول كل فرد في
العرف وان كان بعضا حسب اللغة خلاف الثاني فان المراد منه
بعض الافراد لغة وعرفا واحدا المعنى في الاول الكلمة حسب العرف
وفي الثاني بعضه مطلقا واستغراق المفرد اشمل قال صاحب
المعجم واستغراق المفرد يكون اشمل من استغراق الجمع قال الساج
وساير المعجمين من سواه اذ لا يقطر يكون استغراقا ان استغراق
المفرد قد يكون اشمل لادامتها فان الحكم اذا نسب الى الجمع المستغرق
كان منتزعا الى كل جماعة فان استلزم سوية لها بثبوتها لاحادها فمهم
سوية لكل واحد هو الراجح والاعلا هو الراجح حال حملها على
من فعل هذا لا يكون عبارة المعنى انصا كلمة وكيف لا والمهم في قوة
الحكمة فان حمل هو في صدد بيان القاعدة والقواعد كلها فلما اكثر
فما عد من الفن وامثاله اكثر بآثار لا كليات بيان ذلك النكحة
اما ظهورها في الاستغراق فلما بها ان كانت موضوعا للحس
فمن الجنس يستلزم من جميع الافراد اذ لو ثبت فرد ثبت للحس
في ضمة وكذا ان كانت موضوعا للمعنى المنتشرة فانه انما يسعى اذ

استغراق المفرد
اشمل

جمع

جميع الافراد واما احتمالها عدم الاستغراق فلان اسم الحس حامل
للحمية والوحدة المطلقة فربما يقصد بعبارة عن الحس المنقسم
سلك الوحدة فيكون عاما ظاهريا في الاستغراق وربما يقصد على الوحدة
المعاطلة للعدد فلا يكون من العموم في شئ قوله الا عند فرد
استثناء من قوله مرفوحا يا اهل ذا المعنى وقينتم شر
عامه ولا يقسم ما يقسم صراي يا اهل ذلك المقتل وقاكم الله وصعظكم عن
جميع الشرور والصالح ولا تقسم ما دمتم احياء مفرده من المضار
وتعادل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل ان
لا سلم كون استغراق المفرد اشمل من استغراق الجميع في النكحة
المنقبذة فان رجل في قوكل ليس رجل في الدار كما انه حامل للجنس
والجمعية فربما يقصد بعبارة عن الحس مطلقا كان الجمعية بطلب
فلا يسعى في فرق بينه وبين ليس رجل وربما يقصد به نفى القيد
الذي هو للمعنى فلا ساقى ثبوت الجنس بصفه الوحدة او لا يستلزم
فلا يكون من العموم في شئ ولو سلم عموم من المنكحة فلا يشمل ذلك
في المعرف بل ان الاستغراق فان مفردة وجمعه سواء في الشمول
فما ذكره اكثر اتمه النحو والاصول ودل عليه الاستغراق والتفريق
به اتمه التفسير في كل ما دفع في التنبه بل من هذا القبيل وانت خبير
بان هذا الابرار انما يبرر اذا حدث القضية كلية واما اذا كانت
في حكم الجزئية كما عرفت فلا ورده ولا نستطيع في هذه الكلام ما يفيد

٢٤

الغشور على المرام وهو الحق في هذا المقام ان شاء الله الملك العليم
 ولهذا اصح بلا خلاف حاد في القوم الا زيدا فيه كذا وهو ان السمع
 بين المتباينين بان الاستثناء في الاول متصل وفي الثاني منقطع
 مشكلا لان المستثنى منه في الاستثناء المتصل كما ان يشمل المستثنى
 وعنه بحسب الدلالة ليكون الاستثناء لاجزائه ومنه من الاول
 حكمكم فان اعتبر كون المستثنى من افراد والاضراء دخل في المتصل
 المسال الثاني والفرق حكمكم فلما لم يكن خروج الواحد
 مع لام ان الجمع لا يحصر الاكساعات المجموع كيف وقد عرف
 انها مشتركة في اسعاب الافراد ولو سلم ذلك فالمطلوب
 وهو شمول حكم الجمع المستغرق لكل واحد من الافراد حاصل لان
 الواحد الخارج عن حكمكم مع الاسرار الاخرى الى اطلاق في الحكم جميع من
 المجموع وكذا الاشياء الخارجة عن حكمكم مع الواحد الاخر الى اطلاق
 في حكمكم جميع من المجموع فاذا خرج الواحد في الصورة الاولى والاشياء
 في البانية عن حكمكم يكون بعض جمع المجموع خارجا عن الحكم والفرق ان
 كل جمع من المجموع داخل في الحكم فظهر بطلان ما ذكره صاحب
 المفتاح اه قال صاحب المفتاح في مباحث المفتاح الاطباء
 لم يطلب شمول الدم من العظام فزادوا فاصد مرسا باسم وهي
 ترك جمع النظم الى الافراد لصحة حصول المجموع ببعض دون كل
 فرد فردا على ان الحكم على المجموع اذا استلزم الحكم على كل فرد كما قرره

ان ارج

الشارح سطل من الكلام وبالحج فالفعل بان الجمع بعد سطل الحكم
 لكل واحد اه فانه كما ان لا فلان ان اراد ان كل جمع كذا مجموع
 كيف وقد عرفنا انه انما يستقيم في المجموع التي يستلزم ثبوت الحكم لها
 سواء لكل من احدى مفرداتها وان اراد الحكم فسلم الحكم على مدعيها
 المفتاح فانه لا بد على الحكم منه وقد اعترف به الشارح ايضا كما سبق لم
 كلامه في سال معناه انه غير مستقيم لكن عدم اسعاب لا يحصى عدم
 استقامه مدعاه واما ثانيا فلان معناه لصورة النفس في غاية الضعف
 لان النفس كثيرة اما بنحو الى القيد فيكون المقصود رفع الاجاب
 الكل فلا يسأل السلب عن كل فرد حتى قال في شروح المقاصد
 في الجمع المعرف المنقضي انه ان اعتبر النسبة الى الكل ولا ثم ثبت
 فهو سلب العموم وان اعتبر النفس او لا ثم نسب الى الكل فليس سلب
 فان قلنا قد روي عن ابن عباس ان الكتاب اه من السوال
 قوله وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع واما الجواب فانه عجا
 لان ابن عباس من كبار الصحابة ورث من المفسرين كتاب
 فالقول الذي كالف احوال الائمة كيف صح انه نسب الى قر الملة وجز
 والكلام الذي هو مخصص الصواب والحق الذي لا يحوم حوله سائر
 ان حال وانه السوفيق اصل وضع الجمع المستغرق ان يتناول المجموع
 كما قرره ان وضع العام لا يحاط بالحساب والجمع وجز ثانيا بل جمع
 لا احاد وهذا سراج في كل جمع لا يكون حكمه على مستلزمها الحكم على الاحاد